مركز دراسات الوحدة العربية



إسرائيل ٢٠٢٠

خطّتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع

المجلد الثالث

الخطة الشاملة لإسرائيل

تقييم البدائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

إسرائيل ٢٠٢٠

خطتها التفصيلية
لمستقبل الدولة والمجتمع





مركز دراسات الوحدة العربية

إسرائيل ٢٠٢٠

خطّتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع

المجلد الثالث

الخطة الشاملة لإسرائيل
تقييم البدائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

راجع الترجمة عن العبرية:

د. الياس شوفاني

أ. هاني عبد الله

تقديم: الدكتور سلمان أبو ستة

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع/ تقديم سلمان أبو ستة؛
راجع الترجمة عن العبرية الياس شوفاني وهاني عبد الله.
٦ مج (مج ٣، ٢١٥ ص).
محتويات: مج ٣. الخطة الشاملة لإسرائيل: تقييم البدائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-450-56-0 (vol. 3)
ISBN 9953-450-32-3 (Set)
١. إسرائيل ـ التخطيط. ٢. إسرائيل ـ السياسة الاقتصادية. ٣. إسرائيل ـ السياسة الاجتماعية. ٤. دراسات المستقبل ـ إسرائيل. أ. أبو ستة، سلمان (مقدم). ب. شوفاني، الياس (مراجع). ج. عبد الله، هاني (مراجع).
320.6095694

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

المحتويـــات

القسم الأول
البدائـل الرئيسة للتخطيـط

القسم الثاني
تقييم البدائل واختيار المخطط المشترك



تمهيـــــد(*)

ولد مشروع «**إسرائيل ٢٠٢٠**» من خلال السؤال الساذج ظاهرياً وهو: «لماذا لا يوجد لإسرائيل مخطط رئيسي شامل وطويل المدى؟» وكان الجواب الشائع الذي قدم لهذا السؤال من جانب المؤسسة السياسية والتخطيطية، ومن جانب غالبية المهنيين، هو أنه لا يوجد لإسرائيل «مجال إمكانيات» على أية حال، أي أن المستقبل التخطيطي واضح لنا جميعاً نظراً لأن الأبعاد الصغيرة للدولة، والقيود التي تعمل في داخلها، تحتّم التخطيط بقدر وثيق للغاية، وتحدّده بأنماط مألوفة في الحاضر.

إلا أنه في بداية التسعينيات تكشفت عيوب هذا الجواب ذاته، عندما أدت تطورات دراماتيكية، وغير متوقعة إلى صنع المقاربة المألوفة: فقد وجدت دولة إسرائيل نفسها في مواجهة الحاجة إلى استيعاب موجات الهجرة الجديدة، في نطاق إمكانات غني ومعقد، وهو لم يؤخذ في الحسبان حتى الآن: هل يجب توجيه المهاجرين الجدد إلى الأطراف النائية في الدولة أو إلى مركزها؟ وهل يجب استباق إنشاء أماكن للعمل قبل إنشاء المساكن أو بالعكس؟ وهل من المحبذ توطين المهاجرين الجدد كمجموعات، أو دمجهم في نسائج السكان القائمة؟ وفجأة تبيّن لنا أن هناك حاجة إلى توجيه الأسئلة التي يمكن الإجابة عنها بإجابات تخطيطية كثيرة ومتنوعة. فالإدراك بأن إسرائيل تملك مجال/ حيز الإمكانات لصورتها المستقبلية، وأن تحديده والاختيار من داخله بمثابة مسألة ملحة، قد شكل بالفعل القوة المحركة لخلق «مخطط إسرائيل ٢٠٢٠» وعزز الدعم المؤسسي الواسع لإعداد ذلك المخطط.

ويجمل هذا التقرير ويحلل المسار الرئيس الذي تمّ في خلاله توسيع إمكانات التخطيط، بأبعادها الواسعة للغاية، بين المخططات الرئيسة: سيناريو «الأعمال

(*) للاطلاع على تحليل شامل لمشروع «إسرائيل ٢٠٢٠» من وجهة نظر عربية يحيل مركز دراسات الوحدة العربية القارئ العربي على المقدمة المسهبة التي أعدها سلمان أبو ستة في المجلد الأول من هذا الكتاب. انظر: سلمان أبو ستة، «مقدمة الطبعة العربية،» في: **إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع**، تقديم سلمان أبو ستة؛ راجع الترجمة عن العبرية الياس شوفاني وهاني عبد الله، ٦ مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، مج ١: **مبادئ التخطيط البعيد المدى**، ص ١٩ ـ ٧١.

كالمعتاد» الذي يواصل الاتجاهات القائمة اليوم في المرافق الاقتصادية وفي المجتمع، والبدائل المعيارية التي تحمل لواء القيم، في كل واحد من مجالات الاقتصاد والبيئة والمجتمع. ومن خلال تحليل مجال/ حيز الإمكانات، فقد تمّ في نهاية الأمر بلورة بديل مشترك في عملية تقييم، حدّدت خليطاً من الخصائص المثلى التي يمكن أن تنشأ فقط، كنتيجة لمنهجية من هذا النوع.

إن تقرير «مجال/ حيز الإمكانات» لصورة الدولة معروض في التقارير الإجمالية، بالدرجة نفسها من الأهمية، على غرار بديل التخطيط المختار. وسوف تظهر الأيام ما إذا كان هذا البديل قد صُمّم كما ينبغي، وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن عملية بسط الإمكانات التي سبقته تشكل «شبكة أمان» لأخطائنا، حيث يمكن أن نخلق من داخلها خططاً بديلة إضافية لصورتنا في المستقبل. والمكافأة والتقدير عن هذا التقرير هي من حق جميع أعضاء الطاقم، وبخاصة رؤساء طواقم البدائل: السادة آريبه شاحار، نعومي كرمون، آريبه رحميموف، ويونا برغور، كذلك ليوبرت لوريون، رئيس طاقم التقييم، وإيرز سبيردلوف الذي ساعد كثيراً في استخلاص النتائج التخطيطية التي نجمت عن عملية التقييم، وفي إعداد هذا التقرير.

آدام مازور

رئيس طاقم التخطيط

شكـــر وتقديـــر

إن بسط مجال الإمكانات للصورة المستقبلية لإسرائيل وتحليل وتقييم هذا المجال/ الحيز، واستخلاص النتائج التخطيطية، الملخصة في هذا التقرير، هي جزء مركزي في إعداد المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين: «إسرائيل ٢٠٢٠». ولهذه الخطوة شركاء كثيرون، لم يكن بالإمكان دونهم إكمال هذه المهمة المعقدة، ولذا فإننا نوجّه الشكر إلى كل من: الدكتور يونا برغور، والبروفسور نعومي كرمون، والمهندس آرييه رحميموف، والبروفسور آرييه شاحار الذين ترأسوا طواقم التخطيط الخاصة بالبدائل ووجهوا بأسلوبهم المبدئي والإبداعي هذا العمل الخلاق. كذلك نتقدم بالشكر إلى البروفسور يوبرت لوريون الذي ركز عملية تقييم البدائل، وقام بإشراكنا جميعاً في تحديد المعايير، وتقييم البدائل وفقاً لها.

كذلك، فإن شكرنا موجّه إلى جميع أعضاء الطاقم الفني للمشروع، على إسهامهم في طواقم التخطيط، وفي تقديم المشورة لطواقم التخطيط، وفي تقييم البدائل وفقاً للمعايير، كل بحسب تخصصه، وهو إسهام أثرى هذه المرحلة التخطيطية، وأوصلها إلى نتاج حقيقي لعمل طاقم مشترك. وبصمات كل واحد منهم بارزة في هذا التقرير.

ويستند هذا التقرير إلى ثلاثة تقارير، كانت قد نشرت خلال المشروع. ونودّ أن نوجّه شكرنا إلى أعضاء الطاقم الذين ساهموا في إعداد وإخراج هذه التقارير المرحلية، وإلى تامي تروب، وذلك على العمل المهني والمبدئي الذي قامت من خلاله بتنسيق وإعداد وإخراج التقرير الرقم (٢١) في المرحلة الثانية: «بدائل مجالية لإسرائيل في سنوات الألفين»؛ وإلى عيديت ايلات، لتنسيقها عملية تقييم البدائل وفقاً للمعايير، وإسهامها في إخراج التقرير الرقم (٤) في المرحلة الثالثة: «تقييم البدائل المجالية لإسرائيل في سنوات الألفين»؛ وإلى فاليريا ليسيانسكي، وذلك على عمليات الإعداد الإحصائية التي استند إليها التقرير الرقم (٥) في المرحلة الثالثة «التقييم وفق المعايير ـ نتائج تخطيطية».

وفي مجال الإسهام من إعداد هذا التقرير، نودّ أن ننوّه، وبخاصة، بالجهد الذي قام به المرحوم أورن دايان الذي ابتكر وصمم الخرائط الظاهرة في هذا التقرير، وبوفاته السابقة لأوانها، تركنا مع خرائط جميلة أعدت للطباعة باهتمام بالغ من جانب مايا سيغال. ونوجّه شكرنا أيضاً إلى ليسا طنجي، وذلك على الإدارة المهنية لخزان المعلومات، وإلى تامي رافيه، وذلك على الرسومات المحوسبة، والى طوبي الفندري، وذلك على إسهامه الكبير في إعداد هذا التقرير، وعلى متابعته الإنسانية والمهنية لعملية إعداده.

وأخيراً، نوجّه شكرنا إلى الدكتورة ميخال سوفير التي لولا قيامها بتحمل مسؤولية إعادة كتابة هذا التقرير، وإعداده بشكل نهائي، لما كان بالإمكان أن يصل هذا التقرير إلى مستوى الكمال والسلاسة، على رغم الجهد البارز الذي استثمر فيه من قبلنا جميعاً.

آدام مازور وإيرز سبيردلوف

الفصـل الأول

تمهيـد

١-١ خلفية ومنهجية

١-١-١ خلفية

إن هدف مشروع «إسرائيل ٢٠٢٠» المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، هو إعداد وثيقة تشتمل على منظومة من المخططات والوثائق التي ترسم سياسة دولة إسرائيل، على مدى نحو ثلاثين عاماً. وهذه المنظومة ستحدد أهدافاً وغايات منشودة طويلة المدى، وسيناريوات معيارية محتملة لطبيعة الدولة، وأنظمة مجالية، وخطوطاً سياسية توجّه منظومة التخطيط، بدءاً من المدى القصير. والمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين ذو سمات «مخطط رئيس» دون مفعول تشريعي، وسيشكل إطاراً لسياسة تخطيطية طويلة المدى.

وهذه الوثيقة هي واحدة من ثلاث وثائق إجمالية للمشروع كله، وهي تعالج مسألة توضيح العملية المنهجية ـ الفكرية، والتقنية ـ المهنية، لخلق المخطط الرئيس الموصى به لدولة إسرائيل. وكانت بداية هذه العملية في بسط مجال/ حيز الإمكانات لصورة إسرائيل، وتحديد المعضلات المختلفة ـ الاجتماعية، التكنولوجية، الاقتصادية، والطبيعية المرتبطة بعملية التخطيط الرئيس. واستناداً إلى ذلك، تمّ تطوير منظومة من البدائل الرئيسية، في إطار المرحلة الثانية من المشروع. وفي النهاية، تسعى هذه العملية إلى تصميم مخطط مختار. والمخطط المختار لا يتماثل مع أي من البدائل الرئيسة، وانما يدمج مكوّنات من داخلها، خالقاً توازناً أمثل، بين القيم الأساس التي تعكسها البدائل الرئيسة المختلفة.

وشكلت البدائل الرئيسة الخمسة بدائل متطرفة، كان الهدف من عرضها

ووصفها المفصل، هو رسم خطوط عريضة لإطار الإمكانات الإسرائيلية، من ناحية التخطيط المجالي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي، للمدى الطويل. وكان واضحاً منذ البداية أن أياً من هذه البدائل، لا يمكن اختياره كبديل مفضل، ونظراً لأنه يهمل، إلى حد ما، قيماً وخصائص مهمة، لا تستوي مع القيمة الرائدة، الكائنة في أساس البديل:

بديل (الأعمال كالمعتاد) ـ هو البديل الذي يفترض استمرار الاتجاهات القائمة، من خلال الامتناع عن تدخل تخطيطي مركزي وغير عادي، في مجرى العمل المتوقع لقوى السوق، والبواعث الأخرى العاملة في المجتمع الإسرائيلي. وتم تطوير هذا البديل من جانب طاقم برئاسة الدكتور يونا برغور[١].

البدائل الاقتصادية ـ تسعى إلى استنفاد قدرة المرافق الاقتصادية الإسرائيلية على النمو، على امتداد كل فترة التخطيط، والى ضمان الاستقلال والاستقرار الاقتصادي. وتمّ تطوير هذه البدائل من جانب طاقم برئاسة البروفسور آرييه شاحار[٢]، وذلك على النحو التالي:

البديل الاقتصادي ـ الصناعي الذي يسعى إلى إحراز هذه الأهداف من طريق التركيز على الصناعات المعتمدة على العلوم المتطورة.

البديل الاقتصادي ـ الخدماتي الذي يسعى إلى تلك الأهداف، إلا أنه يبغي القيام بذلك من طريق التركيز على الخدمات الإنتاجية والأبحاث والتطوير.

البديل الاجتماعي ـ يضع على رأس اهتماماته قيمة (جودة الحياة للجميع) التي تعني التفضيل الواضح لقيم المساواة بين فئات السكان المختلفة، في سياق النظر إلى الشروخ القائمة في المجتمع الإسرائيلي. وتمّ تطوير هذا البديل من جانب طاقم برئاسة البروفيسور نعومي كرمون[٣].

البديل الطبيعي ـ البيئي وهو مبني حول قيمة «التطوير الدائم» و«التخطيط القيمي» للبيئة الطبيعية. وتمّ تطوير هذا البديل من جانب طاقم برئاسة المهندس آرييه رحيموف[٤].

---

(١) يونا برغور وأمنون فرانكل، ««الأعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات،» (١٩٩٦).

(٢) آرييه شاحار [وآخرون]، «البدائل الاقتصادية،» (١٩٩٦).

(٣) نعومي كرمون، «البديل الاجتماعي،» (١٩٩٦).

(٤) آرييه رحيموف وعاموس براندايس، «البديل الطبيعي ـ البيئي،» (١٩٩٦).

إن البحث في هذه البدائل، في أقصى مظاهرها النظرية، جاء لتوضيح التكلفات والفوائد المرتبطة باختيار مثل هذه السياسة المجالية أو تلك. ومن طريق العثور على النقاط الطرفية يتم بسط مجال/ حيز الإمكانات بأسره. وكان الهدف أن نختار من داخله بديلاً تخطيطياً ممكناً يكون بمثابة خليط من البدائل المتعارضة المختلفة. وهذا الخليط مقرون بتحقق النوعيات المختلفة للبدائل الطرفية بشكل جزئي فقط أحياناً، بهدف الامتناع عن وضع، يأتي فيه استنفاد نوعية واحدة، حتى النهاية الممكنة من ناحيتها، في مقابل الثمنَ غير المرغوب فيه لفقدان بعيد المدى لنوعيات مهمة أخرى.

ونشير هنا إلى أن لكل واحد من البدائل الرئيسة تمّ تخصيص تقرير منفرد، وتشمل هذه التقارير المفصلة وصفاً كاملاً للفرضيات الأساس والمفاهيم القيمية، والتوقعات، والسمات المميزة الطبيعية ـ البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمجالية للبديل.

وشكلت البدائل الرئيسة الخمسة، بهياكلها المنهجية المفصلة، أساساً لعملية تقييم وتحليل، حيث إن الناتج في نهاية تلك العملية هو مخطط موحّد ومشترك مختار، يتحول إلى أساسٍ لـ «المخطط الرئيس لإسرائيل» في سنوات الألفين. وهذه العملية بطبيعة جوهرها معقدة جداً، من الناحية المنهجية. وهدف هذا التقرير هو عرض النقاط الرئيسية لهذه العملية، والحقائق المهمة المستنتجة منها، وتوضيح كيفية انبثاق المخطط المختار من منظومات المعطيات والفرضيات والوقائع التي طرحتها البدائل الرئيسة.

١-١-٢ مسار العمل

إن إعداد «المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين» اجتاز عدداً من المراحل الأساس. والمرحلة الأولى للمشروع، التي انتهت في نيسان/ أبريل العام ١٩٩٢، كانت تهدف بالأساس إلى عرض واسع، قدر الإمكان، لشبكة المشاكل والفرص والمعضلات التخطيطية التي تواجهها إسرائيل، وإلى بداية تطبيق مفاهيم للتخطيط الطويل المدى. وتمّ إجمال هذه المرحلة في تقرير المرحلة الأولى من «المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين»(٥).

وتركزت المرحلة الثانية للمشروع على إيجاد بدائل رئيسة لتخطيط شامل وطويل

---

(٥) آدام مازور [وآخرون]: «المرحلة أ ـ أ،» (١٩٩٣)، و«المرحلة أ-ب،» (١٩٩٣).

المدى لإسرائيل استعداداً للقرن الحادي والعشرين. وفي هذا الإطار، تمّ تحديد أربعة بدائل تخطيطية شاملة، طويلة المدى، ذات مفاهيم فكرية موجهة ومختلفة. وتعبر هذه البدائل من دمج مستقبلات متوقعة ومرغوبة في نطق التطوير المختلفة، وهي تختلف عن بعضها في الأهداف التي تهدف إلى وضع لوائها: بديل «الأعمال كالمعتاد»، البدائل الاقتصادية، البديل الاجتماعي، والبديل الطبيعي ـ البيئي. وهذه البدائل تعرض اتجاهات محتملة لسياسة مستقبلية. ومن بين البدائل الرئيسة، فإن بديل «الأعمال كالمعتاد» يعرض عملياً «خيار التقصير». وهدف هذا البديل توقع ما سوف يحدث بـ «قوة الاستمرارية» لاستمرار الاتجاهات القائمة، وهو يرمي إلى أن يستخدم كبديل أساس، لأغراض المقارنة، بالنسبة إلى بدائل التخطيط الأخرى التي وُجهت إلى خلق إسرائيل مستقبلية أفضل في سياق التقدم بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وتمّ التقدم في البدائل الرئيسة بالتلاؤم، من جانب أربعة طواقم تخطيط، حيث انتهج كل طاقم نهجاً علمياً مختلفاً، لإيجاد البديل الذي وضع تحت مسؤوليته. وتمت بلورة بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات، من جانب الطاقم المركزي الذي عمل أيضاً كطاقم منسق ومساعد لطواقم البدائل المعيارية، في بلورة وإكمال مكوّنات مختلفة في بدائلها. ومع أن كل بديل نشأ حقاً، وفقاً لمنهجية مختلفة قام ببلورتها الطاقم ذو الصلة، إلا أن نشاط الطواقم ثُبّت في إطار منهجية شاملة، وفي نطاق متفق عليه للبدائل جميعها[٦].

وفقاً لهذه المنهجية، وكمرحلة سابقة لعملية إيجاد البدائل، تمّ بالتوافق تحديد فرضيات أساس مشتركة للبدائل كافة، مثل: حجم السكان المتوقع في العام المنشود (حوالى ثمانية ملايين)[٧] و«سيناريو السلام»[٨] (تحقق سلام شامل بين إسرائيل وبين الفلسطينيين والأقطار المجاورة). واعتبرت هذه الفرضيات كـ «لاعبين متفق عليهم» وظلت ثابتة في جميع البدائل (انظر الجدول رقم (١)، ص ١٢٥ من هذا الكتاب). وفي المقابل، وفي أعقاب سلسلة من الورشات الفكرية المشتركة، تمّت بلورة قائمة بالعوامل الرئيسة التي يتوجب على كل البدائل التطرق إليها، إلا أن وزنها، أو مبادئ توزعها في المجال، سيشتقّان من الغايات المنشودة لكل بديل. واعتبرت هذه العوامل

---

(٦) يوبرت لوريون وطوبي الفندري، «النطاق،» (١٩٩٣).

(٧) نعومي كرمون وتامي تروب، «التقرير رقم ـ ١٥: توقعات سكانية وقوة العمل في إسرائيل ١٩٩٠ ـ ٢٠٢٠،» (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣).

(٨) آدام مازور [وآخرون]، «مواقف سلمية،» (١٩٩٣).

كـ «لاعبين رئيسيين مشتركين» واشتملت أمور أخرى على عوامل اقتصادية (مثل معدلات النمو، وتجزؤ المستخدمين، ومستوى المعيشة)، وعوامل اجتماعية (مثل حجم المرفق المنزلي، والنسب الكمية بين المجموعات السكانية، ورفاه السكن)، وعوامل سياسية (مثل تدخل السلطة المركزية) وعوامل طبيعية ـ بيئية (مثل توزع مراكز الاستيطان واستخدامات الأرض، ومدى استغلال مورد الأرض والسمات المميزة لجودة البيئة والمعالم الطبيعية). وبالإضافة إلى هذه العوامل، اقترح كل طاقم عدداً من العوامل الملائمة لطابع البديل والنقاط التي يشدّد عليها. واعتبرت هذه العوامل كـ «لاعبين رئيسيين متميزين».

وفي البديل الاجتماعي، على سبيل المثال، اشتملت العوامل هذه على بنية السكان وخصائصهم، وفي البديل الاقتصادي اشتملت على ميزان المدفوعات، والطلب الخاص والعام وغير ذلك. وبالإضافة إلى العوامل الرئيسة، قام كل طاقم بتحديد العوامل الفرعية المشمولة في البديل الذي أوجده هذا الطاقم «اللاعبون الفرعيون».

وقام كل طاقم في إطار موضوع تخصصه بإعداد المعلومات والأدوات ذات الصلة بالتخطيط، وبوضعها تحت تصرف الطواقم الأخرى، حسبما هو مبين أدناه:

بديل الأعمال كالمعتاد ـ سيناريو استمرار الاتجاهات، كان البديل الرئيس الذي تم إنتاجه، والذي شكل أساساً، للتعاطي ولتطوير الركائز الفريدة لكل واحد من البدائل الأخرى. كذلك فإن نتاجات المقارنات الدولية، وأدوات التوقع التي طُوّرت، شكلت أداة مساعدة لاستكمال عمل بقية الطواقم[٩].

الطاقم الذي أعد البديل الاقتصادي وضع أمام بقية الطواقم سلسلة من السيناريوات الاقتصادية المحتملة، ووضع تحت تصرف الطواقم كافة «نموذج ماكرو ـ اقتصادي»[١٠] ونموذجاً للتوزع الكمي ـ المجالي للأنشطة الاقتصادية[١١].

الطاقم الذي أعد البديل الاجتماعي قام بإعداد التوقعات السكانية وتوقعات

(٩) انظر: أمنون فرانكل، «التقرير رقم ـ ١٩: نموذج توقع لمساحات الأرض في العام ٢٠٢٠،» (نيسان/ أبريل ١٩٩٤)، وآدام مازور ويونا برغور، «التقرير رقم ـ ٤: سمات اقتصادية، اجتماعية وبيئية ـ مقارنات دولية: دول OECD وإسرائيل،» (حزيران/ يونيو ١٩٩٣).

(١٠) رافي بارئيل ودفنه شفارتز، «النمو الاقتصادي،» (١٩٩٦).

(١١) آرييه شاحار ودانيئيل بلزنشتاين، «التجزؤ المجالي،» (١٩٩٣).

قوة العمل على المدى الطويل، وهي التوقعات التي شكلت أساساً كميّاً لبقية الطواقم[١٢].

الطاقم الذي أعد البديل الطبيعي ـ البيئي وضع تحت تصرف بقية الطواقم سلسلة خرائط تعرض جوانب طبيعية، بيئية، مناخية، وأخرى تتعلق بالمجال[١٣].

وتمّ عمل الطواقم في سياق تعاون متبادل، وكان عملها مرتكزاً على فرضيات مشتركة ومخزون معطيات متماثل، كما كان متناسقاً من ناحية تجانس موضوعات المحصول. ومن المهم للغاية التنويه بأنه على الرغم من أن البدائل طُوّرت استناداً إلى مقاربات منهجية مختلفة والى تركيزات مختلفة، فإن محصلتها كانت نتاجات متوازية. وهذه النتاجات موازية لأبعاد التخطيط الرئيسة «اللاعبون الرئيسيون» التي تمّ توقع قيمهم في كل بديل في إطار المشروع. وهذه الأبعاد تشمل: متغيرات ـ ماكرو- اقتصادية لبنية المرافق الاقتصادية؛ توزع السكان في ألوية: وفي نماذج استيطان مختلفة؛ وكمية المساحات المبنية في نماذج الاستيطان المختلفة؛ وتقدير كمي للمساحات الخاصة بالاستخدام، والخاصة بالمنشآت المناطقية، وبشبكات المواصلات والبنية التحتية؛ والتركيبة القطاعية للمستخدمين في كل الألوية، وبنية الحرف اليدوية المناسبة؛ وحجم الناتج وتركيبته في كل الألوية. وهذه الأبعاد معروضة بشكل موسع في الجداول والخرائط التي تتطرق إلى البدائل المختلفة، وفي المقارنة بين كل بديل ونظيره، وبين المعطيات الأساس للعام ١٩٩٠. ويعرض الجدول رقم (١) (ص ١٢٥ من هذا الكتاب) هذه الأبعاد، حيث يوجد فيه تقسيم لمجموعة واحدة من الأبعاد التي اتفق على أنها تمثل فرضيات مشتركة لكل البدائل (اللاعبون الرئيسون المتفق بشأنهم)؛ ولمجموعة أخرى من الأبعاد المشمولة في كل البدائل، إلاّ أن قيمها تختلف وفقاً لأفضلية البديل وسماته المميزة (اللاعبون الرئيسيون المشتركون)؛ ومجموعة أبعاد تعكس خصائص متميزة لبدائل رئيسة معينة (لاعبون رئيسيون متميزون).

١-١-٣ بنية التقرير

تتبع بنية التقرير إلى حدّ ما مراحل الدراسة الرئيسة، وهي مكوّنة من قسمين:

القسم الأول يعرض البدائل الرئيسة وخطوط التفكير، والقيم،

(١٢) كرمون وتروب، «التقرير رقم ـ ١٥: توقعات سكانية وقوة العمل في إسرائيل ١٩٩٠ ـ ٢٠٢٠».
(١٣) رحميموف وبرانديس، «البديل الطبيعي ـ البيئي».

والتشخيصات، والمناهج التي وجهت تطويرها المفصل. وكل بديل موصوف بصورة مختصرة، من طريق عرض نقاط الانطلاق القيمية الخاصة به، ومدلولاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرئيسة. كذلك هناك عرض للمعطيات البرنامجية الرئيسة، وللبدائل الرئيسة، كما اشتُقّت من مبادئ بناء البدائل، ومن بينها: الانتشار المجالي للسكان، والاستخدامات الاقتصادية، وبنية المرافق الاقتصادية، والمواصلات وتفاصيل رئيسة إضافية. إضافة إلى ذلك، هناك عرض للخرائط التي توضح بيانياً مدلول البرامج النابعة من البدائل الرئيسة، ويشتمل هذا الجزء على خمسة فصول:

الفصل الثاني: بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات

الفصل الثالث: البدائل الاقتصادية

الفصل الرابع: البديل الاجتماعي

الفصل الخامس: البديل الطبيعي ـ البيئي

الفصل السادس: إجمال مقارن للبدائل الرئيسة

ويصف **القسم الثاني** عملية تقييم البدائل، حتى اختيار المزيج المطلوب والممكن للمكوّنات المختلفة، والمتبلور ليصبح المخطط المختار (المشترك). ويشتمل هذا الجزء على ثلاثة فصول:

الفصل السابع: التقييم استناداً للمعايير: ويعرض هذا الفصل قائمة المعايير التي اختيرت لكي يتمّ التعبير من خلالها عن أداءات البدائل، وكذلك عن المقاييس المرتبطة بها. ويشتمل هذا الفصل في بدايته على بحث مصطلحاتي قصير حول موضوع المعايير والمقاييس. كذلك هناك وصف لتقنية تقييم البدائل الرئيسة، استناداً إلى المعايير المختلفة، بحيث تشتمل نهاية الفصل على عرض لنتائج التقييم الشامل، الملخصة بواسطة قالب تقييمي[١٤].

الفصل الثامن: تجميع معايير ومتغيرات تخطيطية: وفي هذا الفصل تتم عملية الانتقال من تحليل البدائل الرئيسة إلى بلورة مخطط مختار. وذلك من طريق تحليل وتشخيص العلاقات بين المعايير المختلفة، وتجميع المعايير في مجموعات تلائم

(١٤) لمزيد من التفاصيل في موضوع التقييم والمعايير، انظر: يوبرت لوريون، ايرز سبيردلوف وعيديت إيلات، «التقرير رقم ـ ٤: تقييم البدائل المجالية لإسرائيل في سنوات الألفين ـ معايير ومقاييس،» (آذار/ مارس ١٩٩٦).

متغيرات تخطيطية حرة وغير مرتبطة[١٥].

الفصل التاسع: اختيار مخطط موصى به: ويتضمن هذا الفصل عرضاً لاختيار قيم المتغيرات التخطيطية غير المرتبطة، ونوعيات المخطط المختار المشتقة من ذلك (بمفاهيم قيم المعايير المختلفة)، وكذلك المدلولات العامة للبديل الذي اختير.

١-٢ مبادئ بسط/ طرح «مجال/ حيز الإمكانات»

لقد بنيت البدائل الخمسة الرئيسة بصورة تجعلها عملياً تحيط بغلاف الإمكانات الواقعية للهيكل الطبيعي ـ الاقتصادي لدولة إسرائيل لأفق العام ٢٠٢٠. وأحد هذه البدائل الخمسة هو بديل «الأعمال كالمعتاد»[١٦]. والفكرة المركزية التي يقوم عليها هذا البديل هي فكرة انعدام التغيير في اتجاهات التخطيط (والتي هي أيضاً فكرة تخطيطية). وهذا الاحتمال يتوقع أن يتحقق في العام المنشود، إذا ما قررت الدولة عدم استخدام أدوات خاصة وجديدة في المجال التخطيطي، والإقرار بأن مبادئ إدارة المرافق الاقتصادية ومفاهيم التخطيط المجالي التي سادت في الماضي، ستواصل إملاء السياسة التطويرية لدولة إسرائيل في المستقبل أيضاً. وفي هذا البديل، فإن طاقم المخطط يسأل عملياً عما كان يمكن توقعه، فيما إذا كان هو نفسه غير موجود أصلاً، وهذا البديل يُناقض جميع البدائل الأخرى المعيارية، التي يمثل كل واحد منها فكرة معينة تتمثل في القيام بجهد تخطيطي وسياسي ـ تنفيذي، للانحراف عن مسار «الأعمال كالمعتاد» إلى اتجاه مختلف. ولقد وجهت البدائل المعيارية لتحقيق قيمة مركزية، أياً كانت، بالقدرة القصوى المدركة كممكنة، من جانب طاقم مخططي البديل. والبدائل المعيارية لا تتجاوز حدود المعقولية السياسية، والاجتماعية، والتنظيمية ـ التكنولوجية، إلا أنها تشدّ مجال/ حيز الإمكانات حتى الحد المعقول.

إن مسار «الأعمال كالمعتاد» نفسه لا يقود إلى «نقطة» واحدة معيّنة للعام المنشود، نظراً لأن هناك نطاقاً من عدم اليقين، بالنسبة إلى مسار تغيّر سمات مميزة مختلفة، تتعلق بالتطوير وبالمرافق الاقتصادية، عندما يتعلق الأمر بمدى زمني كهذا. ويحيط عدم اليقين بأوجه ومتغيرات مختلفة ـ سياسية، واقتصادية، ،تكنولوجية

---

(١٥) لمزيد من التفاصيل في موضوع تجميع المعايير واختيار المخطط الموصى به، انظر: آدام مازور، «التقرير رقم ـ ٥: التقييم وفقاً للمعايير ـ خلاصات تخطيطية،» (آذار/ مارس ١٩٩٦).

(١٦) هذا البديل بلوره طاقم برئاسة الدكتور يونا برغور، انظر: برغور وفرانكل، ««الأعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات».

وغيرها. وهكذا، فإن التقسيمات التي تتم بالنسبة إلى مستقبل، يمتد ما بين عشرين وحتى خمس وعشرين سنة، وعلى رغم محافظتها على ثبات داخلي، من ناحية العلاقات بين متغيرات البديل المختلفة، فإنه يمكنها مع ذلك أن تقود إلى نقاط مختلفة في العام ٢٠٢٠. وينبع الأمر من انعدام اليقين بالنسبة إلى متغيرات مختلفة، خارجة عن منظومات التأثير التخطيطي. وهكذا، فإنه بالإمكان تمثيل إمكان «الأعمال كالمعتاد» بما يشبه «كرة من انعدام اليقين»، تشتمل على النقاط المحتملة كافة تحت فرضية استمرار الاتجاهات القائمة (انظر الرسم البياني رقم (٢)، ص ١٩٦ من هذا الكتاب).

إن كرة انعدام اليقين لبديل «الأعمال كالمعتاد» تحتل زاوية واحدة من مجال/ حيز الإمكانات كله، المشبّه في الرسم البياني رقم كجزء من كرة كبيرة أخرى (على هيئة جزء من الثمانية من الكرة). وفي زوايا أخرى من مجال/ حيز الإمكانات تتموضع، وفقاً لهذا التشبيه، نقاط وضع إسرائيل في العام المنشود التي يمكن الوصول إليها تحت البدائل المعيارية المختلفة. ومن المفهوم أن كل زاوية كهذه هي كرة من انعدام اليقين بحد ذاتها. إلا إننا نؤكد أن نطاق انعدام اليقين، المحيط بكل واحدٍ من البدائل المعيارية المتطرفة هو أصغر بكثير بالنسبة إلى المسافات المألوفة بينها، لأن البدائل المختلفة يختلف بعضها عن بعض بشكل ملحوظ من ناحية المفاهيم التي تعبّر عنها، ومن ناحية متغيرات القرار النابعة من ذلك.

والآن، فإن كل بديل محتمل يمكنه أن يعتبر كنقطة ما في هذه الشريحة الثلاثية الأبعاد. وإن استمرار مسارات الماضي يقود إذاً في اتجاه المنطقة الواقعة في وسط الشريحة، كما أن الأهداف المعيارية تقود في اتجاه الغلاف، على امتداد ثلاثة محاور من الأهداف. والبديل المستقبلي قد يوجد بين نقطة متطرفة ونقطة مركزية، والتعبير عن تركيبة معيّنة غير متطرفة، بين استمرار الاتجاهات وبين التركيز على اتجاه أحد الأهداف. والمخطط المستقبلي يمكن أن يكون أيضاً على ظهر غلاف الشريحة، ويعبّر عن تركيبة (ناجعة) بين الأهداف المختلفة. وفي هذه الحالة، فإن «النجاعة» توصف كتنازل طفيف في أحد الأهداف لإحراز تحسّن معينّ في هدف آخر. واستناداً إلى ذلك، فبالإمكان تقسيم مجال/ حيز الإمكانات الثلاثي الأبعاد إلى «مركز» يعبّر عن مخططات «غير ناجعة»، وإلى «غلاف» يشمل كل التركيبات «الناجعة» بين الأهداف المختلفة.

ومن الجدير التأكيد على أنه لا يكفي تحديد النقطة (المخطط) المطلوبة في مجال/ حيز الإمكانات، بل يتوجب أيضاً الإشارة إلى الوسائل التي تسمح بتحقيقه. وهذه

الوسائل ستُوجّه نحو تحقيق الانحراف الواضح من مسار «الأعمال كالمعتاد» إلى المخطط المُراد. ومن هنا، فإنه يوجد مساران متوازيان في عملية التخطيط: رسم «صورة مستقبلية» من خلال مجال/ حيز الإمكانات[١٧]، وفي المقابل رسم استراتيجية لتحقيق الصورة المستقبلية، واقتراح سلسلة وسائل ملائمة[١٨].

إن مجرد العرض المفصل للبدائل المذكورة ـ البدائل الرئيسة ـ يرمي كما قلنا إلى تشخيص حدود الممكن إحرازه، من طريق تخطيط قطري شمولي للمدى الطويل. ومنذ البدء لم يكن هناك اتجاه أو توقع في أوساط طاقم التخطيط، بضرورة اختيار إحدى هذه البدائل بهيكليتها حسبما تم تطويرها، كبديل «أمثل» كما يبدو لإسرائيل. وكان الخط الموجّه أن تحليل خصائص هذه البدائل، والتناقضات القائمة بينها، من ناحية خطوط العمل اللازمة لتحقيقها، سيمكّن من إيجاد نقطة توازن معينة في مجال/ حيز البدائل. ونقطة التوازن المطلوبة هذه هي بمثابة أمر «ممكن». وتشخيص موقعها في المجال سيسمح بتفصيل صورة الغاية المنشودة لإسرائيل في سنوات الألفين بمجمل سماتها المميزة: برنامج لعملية بسط مجالي لنسائج مبنية ومناطق مفتوحة، وبسط للأنشطة الاقتصادية، والمبادئ البيئية، وكذلك الاستراتيجيات الطويلة المدى في موضوعات تخطيط مركزية كالمواصلات والمياه والطاقة ونحو ذلك. وقد أطلق على هذا البديل المتوازن اسم «البديل المشترك».

ومن الحيوي التأكيد على أن مجرد البلورة والتشخيص والتحليل المفصّل ومقارنة البدائل الخمسة الرئيسة هو أمر ذو قيمة كبيرة للغاية بحد ذاته، حتى دون عرض نقاط التوازن المحددة على صورة مخطط مشترك، أنشئ من جانب طاقم التخطيط. ولعرض البدائل الرئيسة كما هي عليه، حتى قبيل تنفيذ عملية الدمج، هناك قيمة كبيرة، بحكم أنها تضع البنية التحتية، اللازمة لإجراء مناقشات حكومية عملية، حول مفهوم إسرائيل التخطيطي، كما تمكّن من إجراء الحوار العام والسياسي بخصوص المسار الذي ستسير فيه دولة إسرائيل. كذلك، فإنها تسمح بالفهم الكامل لمجال الاختيار (Trade Offs) الموجود في أيدي إسرائيل، وكذلك الدلالات الكاملة للسعي الحقيقي لاستنفاد قيمة وجودة، كهذه أو تلك. وهذه البنية التحتية للبدائل الرئيسة، جنباً إلى جنب مع أدوات التقييم التي تمّ تطويرها، سوف تسهل من الآن فصاعداً،

(١٧) انظر: آدام مازور وميخال سوفير، ««صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني،» (١٩٩٧).

(١٨) انظر تقارير سياسة التخطيط الشامل: راحيل ألترمان، «السياسة المؤسسة والأرضية،» (١٩٩٧)، وآريبه شاحار [وآخرون]، «أوجه مجالية، اقتصادية وبلدية،» (١٩٩٧). وحول تقارير السياسة الموضوعاتية، انظر: ايلان سلومون، يهودا غور وعيران بايتلسون، «المواصلات والاتصالات،» (١٩٩٦)؛ إلعاد بيلد، «نظام التعليم،» (١٩٩٦)، وكبلان ودايان.

إمكان التصميم السريع للخيارات البديلة، وفقاً لتشديدات قيمية مختلفة للمخطط الرئيس المشترك.

١-٣ نقطة الانطلاق ـ ١٩٩٠

إن المعطيات الأساس في نقطة الانطلاق للعام ١٩٩٠ ملخّصة لسهولة الاطلاع ولغرض المقارنة في الجداول أرقام (٢) حتى (٥)، وفي الخريطة رقم (١)، ص ١٢٨-١٣١ و٢٠٥ على التوالي من هذا الكتاب.

(١٩) معطيات البدائل نشرت للمرة الأولى في العامين ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤، ولذا فقط تم إرساء نقطة الانطلاق على العام ١٩٩٠. وفي أثناء بلورة المخطط الخاص بتنظيم المجال الوطني في البديل المختار، تم تحديث المعطيات الأساس لكي تتلاءم مع العام ١٩٩٤. ونشرت معطيات البديل المختار للمرة الأولى في العام ١٩٩٦. انظر: مازور وسوفير، «"صورة المستقبل": مخطط لتنظيم المجال الوطني».

القسم الأول

البدائــل الرئيســة للتخطيـط

الفصل الثاني

بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات[1]

بديل «الأعمال كالمعتاد» أعد من جانب طاقم برئاسة الدكتور يونا برغور، وبمشاركة الباحثين والمستشارين التالية أسماؤهم: امنون فرانكل، الدكتور داني فريمان، فاليريا ليسيانسكي، سيغليت ميرون بستينر، وأوري غدرون.

وكان هناك منطق عقلاني مزدوج يقف وراء تطوير وإعداد بديل «الأعمال كالمعتاد»، سيناريو استمرار الاتجاهات في إطار المشروع، وذلك على النحو التالي:

١ ـ استخراج توقعات إيجابية شاملة بخصوص تطور الاقتصاد والمجال في إسرائيل، كأساس لأحكام قيمية على النتائج المتوقعة، في حال انتهاج أسلوب عدم التدخل في اتجاهات التخطيط القائمة.

٢ ـ إعداد سيناريو يحتذى به لأغراض المقارنة مع البدائل المعيارية المختلفة التي يسعى كل واحد منها لتحقيق مجموعة أهداف راديكالية.

وكان سيناريو «الأعمال كالمعتاد» للعام المنشود ٢٠٢٠ قد اشتق من الفرضية القائلة إن اتجاهات التطوير التي ميّزت دولة إسرائيل في الأعوام الثلاثين الأخيرة، سوف تستمر أيضاً في المستقبل حتى العام المنشود، أي أن الفرضية هي أنه لن يحدث

---

(١) تم تدقيق عملية الدراسة لإنتاج بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات في التقارير التالية: يونا برغور، ««الأعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات،» (١٩٩٤)؛ أمنون فرانكل، «التقرير رقم ـ ١٩: نموذج توقع لمساحات الأرض،» (نيسان/ أبريل ١٩٩٤)، وداني فريمان ويونا برغور، «التقرير رقم ـ ١٦: نموذج يحتذى للاقتصاد الإسرائيلي ـ جداول وسائل الإنتاج الموظفة (INPUT) والناتج (OUTPUT) على المستوى القطري والمناطقي العام، معطيات أساس (١٩٩٠) وتوقعات للعام المنشود (٢٠٢٠)،» (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤). وتم إجمال البديل في: يونا برغور وأمنون فرانكل، ««الأعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات،» (١٩٩٦).

تدخل غير عادي يختلف عن نماذج التدخل في الماضي، كما لن يجري تبنّي قيم جديدة بصورة متعمدة.

إن بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات يمثل سيناريو محتملاً (متصوراً)، ولكن ليس بالضرورة سيناريواً مفضلاً سلفاً، من ناحية الانعكاسات القيمية في نطاق الاقتصاد، والمجتمع، والبيئة. واستناداً إلى ذلك، فإن بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات هو في أساسه سيناريو إيجابي يقوم على تحديد اتجاهات الماضي، وذلك خلافاً لسيناريوات معيارية تتعلق بالتطوير المستقبلي، تتبنّى سياسة قيمية مختلفة عن تلك التي ميّزت التطوير في الماضي. وهناك حالة من انعدام اليقين بخصوص فرصة تحقق هذا السيناريو فعلاً في العام المنشود، بسبب إمكان تغيّر الفرضيات الأساس التي قام عليها. ومع ذلك، فإن فرص تحققه أعلى من كل سيناريو آخر مطروح على جدول الأعمال في إطار البدائل الرئيسة. وإن تحقيق سيناريو «الأعمال كالمعتاد» مشروط بأن مبادئ إدارة المرافق الاقتصادية ومفاهيم التخطيط المجالي التي سادت في الماضي، ستواصل إملاء سياسة تطوير دولة إسرائيل في المستقبل أيضاً.

إن احتمال تبنّي صانعي القرار سياسة غير عادية خلافاً لنطاق التدخل القائم في صلب سيناريو «الأعمال كالمعتاد» قد ينبع من تقديرهم بأن استمرار تطور دولة إسرائيل استناداً إلى اتجاهات الماضي قد يؤدي إلى انهيار منظومات اقتصادية و/أو بيئية، و/أو منظومات بنى تحتية، سواء أكان ذلك بمصطلحات الإفراط (الاستغلال الزائد لموارد الأرض، الجو، المياه، منظومات المواصلات ونحو ذلك) أو بمصطلحات النقص (زيادة الهوات بين طبقات السكان المختلفة بمفاهيم الرفاه الاقتصادي ومستوى المعيشة، تدهور في جودة الحياة، زيادة الهوات بين الدولة وبين الدول المتطورة في العالم أو عدم تقليص هذه الهوات). وبديل «الأعمال كالمعتاد» سيناريو استمرار الاتجاهات لا يخلط اعتبارات من هذا النوع (ما عدا بالنسبة إلى تلك الأوجه والمكوّنات الهامشية التي قُدّر احتمال حصولها كمستحيل).

وهناك مبدأ مهم آخر قائم في أساس سيناريو «الأعمال كالمعتاد»، وهو المحافظة على الثبات في العلاقات المتبادلة بين المنظومات المختلفة للمرافق الاقتصادية. ودلالة هذا المبدأ هو أن أي تغيير في الفرضيات أو في متغيّرات التوقع، سيؤثر في مجمل المكوّنات على مستوى المتوسطات القطرية أو على مستوى التجزؤات المجالية.

وفي هذا السيناريو، فإن توقع المتغيرات قد تمّ على أساس المتغيرات التي تعكس استمرار اتجاهات الماضي. وفترة الماضي التي استُخدمت أساساً لتحديد حواجز بين

الاتجاهات اختيرت من خليط محتمل لفترات ذات صلة مختلفة تعكس فترات زمنية تتراوح ما بين ١٠ إلى ٣٠ سنة. وكنماذج لعملية تحديد الحواجز، تمّ استخدام تحليلات إحصائية مختلفة مثل: الارتدادات الطولية، الارتدادات اللوغاريتمية، ارتدادات مع متغير واحد أو أكثر، ومستوى ارتباط مختلف بالنسبة إلى المتغيرات المختلفة، ومقتضيات قسرية عبّرت عن سقوف علوية وسفلية، عكست الاحتمالية والاحتياجات. ولكن بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات لم يُبنَ فقط على أساس تحديد الحواجز بين اتجاهات الماضي وإنما أيضاً على أساس مقارنة مع دول «OECD»، والافتراض بأنه في موضوعات معينة سيطرأ تطور حثيث يستند إلى تحليل عمليات مماثلة اجتازتها دول متطورة أخرى. واتجاهات التطور الحثيث نسبياً لجزء من المتغيّرات أُرسيت على فرضيات تتعلق بالتطور التكنولوجي الحثيث (مع أن ذلك دون انطلاقة تكنولوجية)، الذي يتجسد في زيادة غزارة رأس المال المستثمر بالنسبة إلى وحدة الإنتاج أو للمستخدم، وفي تغيير بنية المرافق الاقتصادية من ناحية تركيبة العمالة وتجزؤ المهن ونسب الإسهام في الناتج المحلي الخام.

وتطبيق هذه المبادئ يضع بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات في نطاق قوالب إمكانات تفحص التطورات الديمغرافية والاقتصادية، في مقابل التطور التكنولوجي، حسبما هو معروض في الجدول رقم (٦)، ص ١٣٢ من هذا الكتاب.

إن بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات يتوقع أن يصل الناتج المحلي الخام في إسرائيل في العام المنشود إلى نحو ٢١٦ مليار دولار (بقيم العام ١٩٩٠) ـ أي أكثر بأربعة أضعاف عمّا كان عليه في العام ١٩٩٠. ومن ناحية الهيكل العام للمرافق الاقتصادية، فإن هذا البديل يتميّز بهبوط إضافي في حصة الزراعة، وبارتفاع وزن الصناعة (التي ستوفر أكثر من ربع الناتج بقليل)، وبهبوط في دور الخدمات العامة وبارتفاع طفيف في وزن مجمل الخدمات الخاصة. ويتوقع هذا البديل واقعاً يتمّ فيه الحفاظ على معدلات البطالة العالية نسبياً.

هذا وإن اتجاهات التوزع المجالي العامة المتوقعة في بديل «الأعمال كالمعتاد» سوف تظهر بصورة رئيسة في استمرار ظاهرة الانتقال الحثيث للسكان إلى الضواحي، على المستوى المحلي ـ المتروبوليني، وفقاً لنموذج «التركيز المبعثر». ويتميز هذا النموذج بتركيز متصاعد على المستوى الوطني في المناطق المركزية، الا أن تنظيمه في المجال يبقى في نطاق مبعثر ومجزأ. وتصف الخريطة رقم (٢)، ص ٢٠٦ من هذا الكتاب الأوجه المجالية لهذا البديل.

عدد سكان ألوية المركز، والقدس، والشمال يتوقع أن يزيد بنسب أعلى من نسب النمو القطري. ولذا سيرتفع وزنهم بالنسبة إلى مجمل السكان على النحو التالي ـ في لواء المركز من ٢١,٧ بالمئة إلى ٢٦,٦ بالمئة، وفي لواء القدس من ١٢,٥ بالمئة إلى ١٤,٢ بالمئة، وفي لواء الشمال من ١٦,٩ بالمئة إلى ٢١,٨ بالمئة.

كنتيجة لقيود الكثافة القصوى، فإنه من المتوقع زيادة عدد سكان لواءي تل أبيب وحيفا بنسب أقل من نسبة النمو القطرية. وبسبب ذلك، سيتضاءل وزن السكان في لواء تل أبيب من ٢٣ بالمئة إلى ١٣,٦ بالمئة، وفي لواء حيفا من ١٣,٨ بالمئة إلى ١١,٥ بالمئة.

عدد سكان لواء الجنوب يتوقع أن يزيد بنسبة مماثلة لنسبة النمو القطرية، ولذا سيحافظ هؤلاء السكان على وزنهم بالنسبة إلى مجمل السكان وهو ١٢,٢ بالمئة. وتدل التوقعات على هبوط نسبي في حجم السكان في لواءي تل أبيب وحيفا، في مقابل ارتفاع نسبي في حجم السكان في الألوية التي تحدهما.

الاكتظاظ وتوزع السكن. استناداً إلى التقديرات التي بُينت أعلاه، تمّ احتساب الإضافة على مساحات الأرض والبناء التي ستلزم في كل لواء. وتستند هذه العملية الحسابية إلى ثلاث فرضيات رئيسة: المحافظة على كثافة البناء التي تميّز اليوم نماذج مراكز الاستيطان المختلفة؛ تكثيف وإعادة بناء المناطق المبنية من جديد على نطاق يبلغ نحو ٥ بالمئة من المساحة المبيّنة الحالية على غرار الاتجاهات القائمة، وارتفاع بنحو ٥٠ بالمئة في متوسط رفاه السكن، من نحو ٢٨ متراً مربعاً للفرد إلى نحو ٤٢ متراً مربعاً للفرد. وتمّ احتساب الفرضية الأخيرة في سياق استخدام عودة من الوراء متعددة المتغيرات على امتداد السنوات الخمس والعشرين الأخيرة. وهذه العودة إلى الوراء مفسرة بالأساس من طريق متغيرات الناتج المحلي الخام المتوقع للفرد، والحجم المتوسط للمرفق المنزلي، وذلك بالمقارنة بدول متطورة تسبق إسرائيل بمقاييس الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. ويتوقع هذا البديل حدوث زيادة كبيرة في مساحة الطرق والسكك الحديدية والخطوط المحفوظة (حقوق شق الطريق). وسيبلغ إجمالي المساحة المطورة في الدولة (داخل مراكز الاستيطان، وبينها إضافة إلى مساحات الطرق والسكك الحديدية) نحو ٢٠ بالمئة من مساحة الدولة في حدود الخط الأخضر، أي أكثر من الضعفين بالمقارنة بالوضع الذي ساد في بداية العقد.

ان متغيرات بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات التي اختيرت لغرض تشخيصها مفصلة على النحو التالي:

متغيرات السكان والعمالة: المعطيات السكانية، تجزؤ الأعمار (فئات

الأعمار)، حجم المرفق المنزلي، نسبة المشاركة في قوة العمل لدى الرجال والنساء وفئات السكان المختلفة، والمجموع الكلي لعدد المستخدمين.

متغيرات المرافق والاقتصاد: الناتج المحلي الخام للفرد، المجموع الكلي للناتج المحلي الخام، الإسهام في الناتج المحلي الخام لقطاعات: الزراعة، الصناعة والخدمات، الناتج المحلي الخام للمستخدم حسب القطاعات المشار إليها أعلاه؛ توزع المستخدمين على الفروع المختلفة وتوزعهم بحسب المهنة.

متغيرات البنى التحتية: استهلاك الطاقة، إنتاج الكهرباء؛ الطلب على خطوط الاتصالات (الهاتفية)، مستوى تملك المركبات الخصوصية، استهلاك المياه حسب القطاعات، انعكاسات بيئية (انبعاث الغازات الملوثة).

وعلى المستوى المجالي، تمت تجزئة جزء من المتغيرات القطرية المتوقعة حسب الألوية. وهذه المتغيرات هي: حجم السكان، المستخدمون، المستخدمون حسب الفروع، الناتج المحلي الخام، المهن، الانتقال اليومي إلى مراكز العمل، استهلاك الطاقة، والتلوث البيئي (التلوث الجوي).

ويعرض الجدول رقم (٧)، ص ١٣٢ من هذا الكتاب نتائج التوقع بخصوص صورة الدولة في العام ٢٠٢٠ حسبما اشتقت من تفصيل نماذج تحديد الحواجز. كما يعرض الجدول لغرض المقارنة أيضاً صورة المرافق الاقتصادية في العام ١٩٩٠، وأيضاً في كل متغيّر يصف وتيرة التغير، ويعرض الجدول رقم أيضاً سلوك الاقتصاد في السنوات الثلاثين التي سبقت العام ١٩٩٠.

والمعطيات ذات الصلة ببديل «الأعمال كالمعتاد» ملخصة في الجداول أرقام (٨) إلى (١١)، وفي الخريطة رقم (٢)، ص ١٣٤-١٣٨ و٢٠٦ على التوالي من هذا الكتاب.



الفصل الثالث

البدائـــل الاقتصاديـــة[1]

كان على رأس الطاقم الذي أعدّ هذه البدائل: البروفسور آرييه شاحار، الدكتورة دفنه شفارتز، الدكتور رافي بارئيل، والدكتور دانيئيل بلزنشتاين. كذلك شارك في إعداد المخطط الباحثون والمستشارون التالية أسماؤهم: الدكتور زئيف بونين، الدكتور ايلان بيجاوي، زئيف بركائي، حازي غوتمان، الدكتور يوئيل ربان، باتيه هراري، دافيد فيوركو، الدكتور مئير حت، البروفسور عزرا سدان، الدكتور يشاي سفاريم، الدكتورة نآفا حروبي، تسفي عميت، حاييم بن تسرويا، البروفسور جدعون فيشلزون رحمه الله، الدكتورة عليزه فلايشر، والدكتور داني فريمان.

إن البدائل الاقتصادية ـ المجالية تصف تطور إسرائيل المستقبلي نحو العام ٢٠٢٠، في سياق رفع لواء الأهداف الاقتصادية، والصمود في وجه الضرورات القسرية التي تمليها أهداف اجتماعية وبيئية معينة، والأخذ في الاعتبار للطاقات الكامنة والمقتضيات الإكراهية المجالية والاستيطانية.

وكنقطة انطلاق للبدائل الاقتصادية استخدمت سلسلة من السيناريوات الاقتصادية الطويلة المدى لدولة إسرائيل. وهذه السناريوات يختلف بعضها عن بعض في اتجاهات التخصص المرفقي لسياسة التطوير ـ من خلال الافتراض أن هذا الاتجاه هو الذي يشكل القوة الرئيسة التي تحرك عملية التطوير الاقتصادي. كذلك تختلف السيناريوات في توجه إسرائيل للأسواق الدولية. ومن خلال هذه السيناريوات تمّ

---

(١) تم تدقيق مراحل إعداد هذه الدراسة في التقارير التالية: شفارتز، «اتجاهات اقتصادية،» (١٩٩٧)؛ دفنه شفارتز وآرييه شاحار، «التقرير رقم ـ ١٤: عوامل ماكرو ـ اقتصادية ـ استخدامات نهائية، ناتج محلي خام ورأس المال، أدوار الحكومة في المرافق الاقتصادية،» (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣). وتم تلخيص البديل في: آرييه شاحار [وآخرون]، «البدائل الاقتصادية،» (١٩٩٦).

تشخيص الاتجاهات الرئيسة ذات الطاقة الكامنة للتطوير الاقتصادي، وهي: الاتجاه الصناعي مع تركيز على الصناعة الغنيّة بالعلوم والتكنولوجيا المتطورة، واتجاه الخدمات المالية وقطاع الأعمال، واتجاه الخدمات التجارية، والطعام والاستضافة مع تركيز على السياحة. وإضافة إلى سيناريوات التخصص المختلفة، ارتكز هذا البديل على نموذج ماكرو ـ اقتصادي يعالج العوامل الماكرو ـ اقتصادية، التي تحدد طبيعة ونطاق الطلب على المنتجات والخدمات التي سيواجهها الاقتصاد الإسرائيلي من جهة، والعوامل الماكرو ـ اقتصادية التي تقرر قدرة الانتاج في الاقتصاد الإسرائيلي من جهة ثانية. وتشتمل مجموعة عوامل الطلب على: تغييرات في الاقتصاد العالمي (زيادة السكان، والارتفاع في الدخل للفرد ونحو ذلك)، وتغييرات في الأطر التنظيمية الاقتصادية العالمية (اتفاقات اقتصادية ونحو ذلك)، وتطورات اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وتغييرات متوقعة في الطلب الشعبي، والطلبات المتوقعة للسكان الإسرائيليين، في ضوء التغييرات المتوقعة في مستوى الدخل للفرد، وفي الأذواق، وفي التكنولوجيات ونحو ذلك. أما مجموعة عوامل العرض، فتشمل ما يلي: كمية ونوعية قوة العمل الاسرائيلية، البنى التحتية الطبيعية، الموارد الطبيعية، المعرفة التكنولوجية وحجم رأس المال الذي يمكن تجنيده للاستثمارات.

وتفترض البدائل أن الغاية المنشودة الوطنية الأولى من حيث الأهمية ستكون النمو الاقتصادي الأقصى، والزيادة القصوى لـ «الكعكة الوطنية». وسيقود رفع لواء إنتاجية المرافق الاقتصادية إلى الرفاه الاقتصادي للأفراد وللجماعات في المجتمع الاسرائيلي. وستكون جميع القرارات العامة المتعلقة بتخصيص الموارد خاضعة لإحراز الغاية العليا للزيادة القصوى للمرافق الاقتصادية الوطنية. ويتمّ التعبير عن الغاية الاقتصادية في البدائل الاقتصادية في القيم الكمية التالية: ناتج محلي خام في العام المنشود يعادل نحو ٢٤٠ مليار دولار (بمصطلحات العام ١٩٩٠) (في مقابل نحو ٥١ مليار دولار في العام ١٩٩٠)، وتيرة نمو سنوية تعادل نحو ٥ بالمئة وبطالة متوسطة بنسبة ٧ بالمئة من قوة العمل. ويختلف البديلان الاقتصاديان بعضهما عن بعض بالبنية المرفقية التي يريد البديلان إرساء عملية النمو عليها. ويتطلع أحد البديلين إلى تحقيق هذه الغايات على أساس تطوير وإعطاء ثقل مركزي لفروع الصناعة المتطورة، وفي المقابل يسعى البديل الآخر إلى تحقيق الغايات ذاتها على أساس التركيز على الخدمات الإنتاجية.

إن البدائل الاقتصادية تفترض وضعاً يسود فيه السلام بين إسرائيل وجاراتها. والدلالة العملية لهذه الفرضية هي الاستقرار السياسي العالي. وهذا الاستقرار سيلغي المخاطر السياسية الحالية، كما سيخفض من مستوى حالة اللايقين، وسيزيد جوهرياً

الإحساس بالأمن وبالاستقرار للمستثمرين المحتملين في إسرائيل. والفرضية التي قامت عليها الدراسة، بالنسبة إلى تأثير حالة السلام في تطور المرافق الاقتصادية الوطنية هي في اتجاه زيادة تيار الاستثمارات في إسرائيل من جانب شركات متعددة الجنسيات، وفتح أسواق جديدة للصادرات الإسرائيلية، كانت في السابق مغلقة بسبب قيود سياسية. والفرضية التي قامت عليها الدراسة لا تعزو أهمية اقتصادية كبيرة لتطور العلاقات التجارية بين إسرائيل وجاراتها.

٣-١ البديل الاقتصادي الذي يركز على الصناعة

استناداً إلى هذا البديل، فإن إسرائيل ستتطلع إلى أن تتحول إلى مركز أبحاث وتطوير للمنتجات التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة. وعوامل الجذب الرئيسة لإنشاء مراكز أبحاث وتطوير تكنولوجية في إسرائيل هي: نوعية القوة البشرية المهنية، المهارة العالية للعاملين في الأبحاث والتطوير، وبالأساس المرونة العالية لجميع المستخدمين في هذا الفرع الحديث. وفي هذا السيناريو سوف يتقلص الإنتاج الصناعي في الفروع التقليدية في مجالات المعادن والخشب والنسيج. وبدلاً منها سوف تتطور فروع انتاج نامية للمنتجات الإلكترونية والبيوتكنولوجية، وبرامج الحاسوب، والمنتجات الطبية، ومصانع الأدوية، والمنتجات البيئية والمنتجات الموفرة للطاقة ونحو ذلك. والعدد الإجمالي للمستخدمين في هذا السيناريو هو نحو ٣,٢ مليون، كما أن وزن المستخدمين في الصناعة هو نحو ٢٨ بالمئة من مجموع المستخدمين (مقارنة بنحو ٢٣ بالمئة في بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات، ونحو ٢١ بالمئة في البديل الاجتماعي). ووتيرة نمو فرع الصناعة سيكون الأسرع من بين جميع فروع المرافق الاقتصادية ـ زيادة نحو ١٥ بالمئة حتى العام المنشود.

كذلك ينبغي التركيز على دور «اللاعبين الرئيسين» التالي ذكرهم في تحقيق هذا البديل:

المؤسسات التجارية المحلية الصغيرة التي ستتخصص في الأبحاث والتطوير في شرائح سوق خاصة ومتميزة، وفي المراحل الأولية من استحداث حياة المنتجات. وأن عدداً كبيراً من الشركات المحلية الصغيرة سوف يفتح ويغلق. وهذا هو تعبير عن مستوى المرونة العالية لأصحابها، وعن قدرة الملاءمة السريعة للعاملين فيها للاحتياجات الجديدة في سوق تنافسية للغاية.

شركات متعددة الجنيسات تستثمر في إسرائيل، وبخاصة في نطق الأبحاث والتطوير التي يوجد لاسرائيل فيها تفوق نسبي مهم. والطاقة التكنولوجية الكامنة في

قوة العمل المحلية سوف تجذب استثمارات خارجية لشركات متعددة الجنسيات، وذلك على خلفية سماتها المرنة، وليس كنتيجة لتكلفات عمل منخفضة. كذلك، فإن الشركات المتعددة الجنسيات قد تستثمر في مشاريع إنتاج في إسرائيل، وبالأساس في إنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، وبمستوى تكنولوجي عال. والشركات المتعددة الجنيسات قد تنشئ في إسرائيل مراكز توزيع وخدمة إقليمية لأقطار الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

القطاع العام، سيتركز في توفير البنى التحتية في المجالات العلمية والأبحاث والتطوير (طرق الكترونية، وخزانات معلومات وطنية ودولية). والتغييرات التكنولوجية العاجلة المتوقعة في هذا البديل ستحتّم استثمارات كبيرة في إعداد وتأهيل الطاقة البشرية، وفي تحويلها السريع إلى أشغال جديدة. والحاجة المستمرة في التحديث وفي التطوير التكنولوجي للقوة العاملة ستتطلب من القطاع العام استثمارات كبيرة في التأهيل المهني، وذلك من أجل ضمان قدرة المنافسة للمرافق الاقتصادية الإسرائيلية في هذا المجال الحديث .

هذا، وبالإمكان الإشارة إلى التأثيرات المجالية الرئيسة للبديل الاقتصادي الذي يركز على الصناعة عن طريق ثلاثة نطق على النحو التالي:

انتشار العمالة الاستخدام والدخل: هذا السيناريو مبعثر أكثر على المجال الوطني، من السيناريو الذي يركز على الخدمات الانتاجية (والذي سيعرض في البند التالي)، والتركيز الرئيس للمستخدمين في الصناعة قائم في لواء المركز الذي سوف يُستخدم فيه نحو ٢٩٠ ألف شخص في الصناعة. وهؤلاء سيشكلون أكثر من ثلث المستخدمين في اللواء في العام المنشود. وفي ألوية القدس، وحيفا، والشمال والجنوب، من المتوقع إضافات مطلقة أصغر للمستخدمين في شعب الصناعة، في حين أنه في الأطراف الوطنية ـ الشمال والجنوب، فإن الإضافات هي جوهرية في حجمها (إضافة تقدر بنحو ١٤٢ ألف مستخدم في الصناعة في لواء الشمال، ونحو ٤١ ألف في لواء الجنوب). ويميل سيناريو الصناعة إلى الانتشار أكثر على المجال الوطني (مقارنة بسيناريو الخدمات الإنتاجية)، بسبب الفروقات الكبيرة بين فروع الصناعة من ناحية عوامل موضعتها، والمرونة الأكبر لفروع الصناعة المختلفة بالنسبة إلى موقعها في المجال الوطني .

والتطوير الصناعي المتوقع حتى العام المنشود سيكون له طابع مختلف في الألوية المختلفة. كذلك، فإن الصناعة الغنية بالمعرفة والعلوم المتطورة، ومراكز الأبحاث والتطوير على اختلاف أنواعها، سوف تتطور في ألوية المركز والقدس وحيفا. وهذا

هو تعبير عن الميل المجالي للصناعات الغنية بالعلوم ولمراكز الأبحاث والتطوير، لأن تتموضع في أطراف منطقة القلب الوطنية، وفي الأطراف المتروبولينية الفرعية. وكلما اتسعت منطقة القلب الوطنية في مساحتها، اتسع الانتشار المجالي لهذه الصناعات في المجال الوطني. ولواء حيفا قد يجتاز عملية إعادة تنظيم في نطاق الصناعة، بحيث لن تعود قاعدته الاقتصادية قائمة على الصناعات التقليدية التي يتّسم بها اللواء اليوم، وإنما ستقوم على الصناعات المتطورة القائمة على العلوم والتكنولوجيا المتطورة. وسوف يتميز لواء حيفا بصناعة ثقيلة نسبياً في فروع المعادن والآلات والصناعات البلاستيكية والكيماوية الغنية هي أيضاً برأس المال وبالتكنولوجيا المتطورة. وفي لواء الجنوب يمكن توقع تطور صناعي على أساس استغلال موارد الطبيعة الاقليمية، وعلى مصادر طاقة جديدة وتكنولوجية زراعية.

إن تجزؤ دخل المستخدمين في سيناريو الصناعة متساو بصورة أكثر، مقارنة بتجزؤ الدخل في سيناريو الخدمات الانتاجية. وهذا الأمر صحيح، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى مقطع أنواع الاشغال أو بالنسبة إلى المقطع المجالي. واستناداً إلى تقديرات الناتج للفرد حسب الألوية، يبدو أن لواء تل أبيب ولواء الجنوب سيكونان لواءين ذوي ناتج للفرد أعلى من المتوسط القطري، أي نحو ٣٠ ألف دولار (في لواء تل أبيب سيكون الناتج المحلي الخام للفرد نحو ٣٦ ألف دولار، وفي لواء الجنوب نحو ٣٣ ألف دولار). وفي لواءي الشمال والمركز سيكون الناتج المحلي الخام للفرد شبيهاً بالمتوسط القطري، وفي لواءي حيفا والقدس سيكون الناتج للفرد أقل من المتوسط القطري. ويتوقع البديل أن تكون الهوات القائمة بين المناطق في الناتج المحلي الخام للفرد، صغيرة نسبياً. ولذا، فإن خريطة الرفاه في سيناريو الصناعة تتسم بالمساواة على سطح المجال، أكثر من خريطة الرفاه في سيناريو الخدمات الانتاجية[٢].

تنظيم المساحات المبنية: سيناريو الصناعة المتطورة سيعبّر عنه مجالياً في الزيادة الملحوظة لمراكز النشاط الصناعي في حلقة من مراكز استيطان كبيرة وصغيرة في أطراف المناطق المتروبولينية. ومراكز النشاط هذه ستجذب إليها مشاريع تابعة وأنشطة مساعدة للصناعة التكنولوجية. وبهذه الطريقة، سوف تنشأ مناطق استخدام جوهرية في أطراف منطقة القلب الوطنية، وفي الأطراف الفرعية. وتطوير مراكز الاستخدام في هذه المناطق سيعزز الاتجاهات المبعثرة على صعيد السكن أيضاً، واتجاهات الانتقال

(٢) في تقرير البديل الاقتصادي تظهر تقديرات مرتفعة للغاية للناتج المحلي الخام للفرد على صعيد المناطق. وهذا، عقب استخدام متغيرات مختلفة تسببت في تطرف اتجاهات التخصص في الفروع الاقتصادية الرائدة. انظر: **شاحار** [وآخرون]، المصدر نفسه.

إلى الضواحي السكنية في ما وراء الأطراف المتروبولينية. وإن نسق الكثافة في المناطق المتروبولينية نفسها سيوجّه إلى التساوي مع الكثافات في المجالات المتروبولينية.

نسق الانتقال اليومي إلى مراكز العمل: في سيناريو الصناعة المتطورة، فإن نسق الانتقال اليومي إلى مراكز العمل هو نسق متوازن للغاية على المستوى بين الألوية. وبسبب تزايد أماكن العمالة في لواء المركز، يبرز تيار كبير من الانتقال اليومي إلى مراكز العمل، يعود في مصدره إلى لواء تل أبيب وتكون غايته هو لواء المركز. وفي بقية الألوية، فإن تيارات الانتقال اليومي إلى مراكز العمل متساوقة بين ألوية متجاورة. ومستوى «الاستقلال الاستخدامي» للألوية المختلفة متجانس وعال للغاية. ولذا، فإن نموذج الحركة في المجال الوطني الذي هو نتيجة لتيارات الانتقال اليومي إلى مراكز العمل هو ذو طابع انتشار مجالي متجانس للغاية.

* الجداول أرقام (١٢) حتى (١٥)، ص ١٣٩-١٤٣ على التوالي من هذا الكتاب تظهر متغيرات البديل الاقتصادي الذي يركز على الصناعة.

٣-٢ البديل الاقتصادي الذي يركز على الخدمات الإنتاجية

هذا البديل الرئيس يشبه، كما قلنا، البديل الاقتصادي الذي يركز على الصناعة، من ناحية الهدف الأعلى، والغايات الأساس المنشودة. ولكن يسعى إلى هذا الهدف من طريق إعطاء وزن كبير لفروع الخدمات الانتاجية.

ويتطلع هذا البديل إلى تحويل إسرائيل إلى مركز خدمات دولي وإقليمي، وبخاصة في الفروع المالية، وفروع السياحة، والصحة، والتسويق. والعدد الإجمالي للمستخدمين سيبلغ نحو ٣,٢ مليون (على غرار سيناريو صناعة المهارات المتطورة). وهذا عندما يصل وزن المستخدمين في الفروع المالية، وفي خدمات قطاع الأعمال إلى ١٥,٣ بالمئة من إجمالي المستخدمين (في مقابل ١٢,٩ بالمئة في بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات و١٠ بالمئة في البديل الاجتماعي). وفي هذا البديل، فإن نمو الفرع المالي وخدمات قطاع الأعمال سيكون الأسرع من بين جميع فروع المرافق الاقتصادية ـ أي أكثر من ١٧ بالمئة حتى فترة الهدف.

وهذا البديل يركز على دور أربعة «لاعبين رئيسين»:

الشركات المحلية الكبيرة، وبخاصة في المجالات المصرفية، والتأمين، والخدمات المالية، والإعلان، وخدمات الاتصالات، وخدمات المواصلات والنقل، وفروع التجارة بالجملة والمفرق.

الشركات المتعددة القوميات، وبخاصة في مجالات التجارة الدولية، وشركات الاستيراد والتصدير، وشركات الفنادق الدولية، والخدمات الصحية، وخدمات الاتصالات والاتصالات المحوسبة.

وسطاء يربطون بين إسرائيل وبين الأسواق الخارجية، وبخاصة الوكلاء، شركات التسويق وشركات الاستشارات والإعلان الدولية.

القطاع العام: دوره سيتقلص بحيث يقتصر على توفير البنية التحتية، وبخاصة البنى التحتية الطبيعية، وبنى الاتصالات التحتية.

كذلك، فإن هذا القطاع سيتدخل في حالات تعرض السوق إلى خلل خطير.

إن التأثيرات المجالية الرئيسة التي يجب الإشارة اليها هي:

توزع العمالة والدخل: هذا البديل هو الأكثر تركيزاً من حيث التوزع المجالي للعمالة. ويتركز نحو نصف المستخدمين في فروع النمو هذه في منطقة القلب الوطنية (لواء تل أبيب ولواء المركز). واستناداً إلى هذا السيناريو سيتطور عرض كبير لأماكن عمالة ذات مستويات دخل عالية في منطقة القلب الوطنية، ستشكل عامل جذب رئيس للعاملين المهرة من جميع أرجاء البلاد. والنقص الجوهري للألوية الطرفية الوطنية (في الشمال وفي الجنوب) في عرض العمالة في الخدمات الإنتاجية سيتوازن إلى حدّ معين، من طريق تطور فروع السياحة الشعبية، المحلية والدولية. وينبغي التأكيد على أن مستوى الأجور في فروع السياحة والاستضافة منخفض نسبياً، عندما يكون الطلب الأساس على القوة العاملة الرخيصة وغير الماهرة. ولذا، فإن هذا السيناريو يعرض فعلاً عدداً كبيراً من أماكن العمالة في منطقة القلب الوطنية الأطراف الوطنية النائية. ولكن الطبيعة المختلفة لفروع العمالة في مناطق إسرائيل المختلفة، قد تزيد إلى حدّ كبير من الهوات بين المناطق في مستوى رفاه الفرد.

هذا وتكشف خارطة الناتج للفرد، حسب الألوية، هوات أكبر بين المناطق في البديل الاقتصادي ـ الخدماتي من البديل الاقتصادي الذي يركز على الصناعة[٣]. ففي لواء تل أبيب سيصل الناتج المحلي الخام للفرد إلى نحو ٤٣ الف دولار، وسيكون هذا أعلى بنحو ٤٥ بالمئة من المتوسط القطري، وفي لواء الجنوب سيكون الناتج المحلي الخام للفرد اكثر انخفاضاً بقليل من ذلك الموجود في لواء تل أبيب؛ وفي بقية الألوية

---

(٣) المصدر نفسه.

سيكون الناتج المحلي الخام للفرد منخفضاً أو مماثلاً للمتوسط القطري. ولذا، فإنه في سيناريو الخدمات الإنتاجية يبرز أكثر الفارق بين المناطق في مستويات الدخل.

تنظيم المناطق المبينة: هذا السيناريو يخلق نسقاً من الكثافات العالية في المناطق المتروبولونية سيصل إلى ذروته في المدن المركزية للمناطق المتروبولونية (تل أبيب وحيفا). وسيقتضي هذا السيناريو إعادة بناء جديدة ومكثفة للغاية للمناطق المتروبولونية، والبناء العامودي في سياق استحداث الأراضي، وتكثيف الاستخدامات في المراكز المتروبولونية. كذلك، فإن التطورات المتوقعة للخدمات السياحية والفندقية في مناطق الأطراف النائية، سوف تقتضي المحافظة القصوى على المناطق المفتوحة. ولذا، فإن هذا السيناريو يقتضي العمل قدر الإمكان على منع عملية «الزحف» الحضري (Urban) إلى داخل المجالات المفتوحة لمناطق الأطراف النائية.

نسق الانتقال اليومي إلى مراكز العمل: في سيناريو الخدمات الإنتاجية، المكوّن البارز في نسق الانتقال اليومي إلى مراكز العمل هو التدفق الكبير للمستخدمين إلى لواء تل أبيب (هؤلاء المستخدمون يشكلون نحو ٥٠ بالمئة من قوة العمل المستخدمة في تل ابيب). وسيمتد حوض العمل للواء تل أبيب على المجال الوطني كله، بحيث يجذب لواء تل أبيب عمالاً يصلون يومياً من ألوية أخرى في البلد. وفي الألوية الأخرى سيكون مستوى الانتقال اليومي للعمّال أقل نسبياً. وسيتشكل أساساً من عمال يمتلكون مهارات عالية، يعملون في إطار أحواض عمل مناطقية. الجداول أرقام (١٦) وحتى (١٩)، والخريطة رقم (٤)، ص ١٤٤-١٤٨، و٢٠٨ على التوالي من هذا الكتاب. تعرض متغيرات البديل الاقتصادي، مع التوكيد على الخدمات الإنتاجية.

الفصل الرابع

البديـــل الاجتماعـي[1]

تمّ تطوير هذا البديل من جانب طاقم برئاسة البروفسور نعومي كرمون، وبمشاركة تامي تروب، والبروفسور عميرامم غونين، والبروفسور رعنان فايست، والبروفسور ايليا فرتسبرغر، والدكتور راسم خمايسي، والسيدة روت لوفنتال، والبروفسور أرزه تشرتشمن.

وكان الهدف الأعلى للمخطط المجالي للبديل الاجتماعي هو: **حياة نوعية للجميع في دولة اسرائيل.** ويعبّر هذا الهدف الأعلى عن الاعتراف بحق كل فرد ومجموعة في تحقيق أفضل النوعيات في نظرهم، كما يعبّر مع ذلك عن المسؤولية تجاه وجود المجموع ونوعيته.

وفي عالم يؤمّن إمكانات الانتقال المريح للناس من دولة إلى أخرى، وخاصة لأشخاص ذوي مؤهلات كثيرة وعالية، ستضطر إسرائيل إلى الصمود في منافسة شديدة مع دول متطورة أخرى، من أجل الإبقاء على أصحاب المؤهلات داخلها وجذب المزيد من هؤلاء إليها. ولن يكون بمقدور إسرائيل الصمود في المنافسة اذا ما استندت فقط إلى ضمان مستوى معيشة عال. وهذا لأن جهداً وطنياً قوياً، لن يوصل إسرائيل إلا إلى مستوى اقتصادي قريب من المتوسط السائد في الدول المتطورة. ولذا، فإن المفهوم القائم في أساس هذا البديل، يرى أنه يتوجب على إسرائيل **تأسيس تفوقها النسبي على نوعية حياة مميزة، يوجد فيها بالطبع مكوّن مادي، ولكن مع**

---

(١) تم تدقيق عملية إعداد هذا البديل في التقارير التالية: نعومي كرمون [وآخرون]، «التقرير رقم ـ ٩: التخطيط لـ «حياة نوعية للجميع» كهدف رئيس للتخطيط في إسرائيل،» بمشاركة الطاقم الاجتماعي (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ونعومي كرمون وتامي تروب، «التقرير رقم ـ ١٥: توقعات سكانية وقوة العمل في إسرائيل ١٩٩٠ ـ ٢٠٢٠،» (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣). وتم تلخيص البديل في: نعومي كرمون، «البديل الاجتماعي،» (١٩٩٦).

التركيز على أوجه التميز غير المادية، وبخاصة المكوّن القيمي.

إن البديل الاجتماعي الموجّه بواسطة التطلع إلى «حياة نوعية للمجتمع» يترجم القيم العامة للحرية، المساواة، والإخاء إلى غايات عملية في خمسة مجالات:

تكاثر الفرص للجميع ـ خلق واسعة من الفرص، ومجال اختيار كبير من أشكال **الاستيطان والسكن والاستخدام والخدمات**، تكون سهلة المنال من ناحية السعر والمسافة، للمرافق المنزلية ذات الأحجام، ولمن لديه أفضليات قيمية ـ ثقافية مختلفة، ولمن لديه أفضليات كمية ـ نوعية مختلفة للموارد والمؤهلات (تعبير عن قيمة الحرية).

تقليص الهوات ـ التخطيط يتطلع إلى تقليص الفقر والضائقة الفرديين، والى تقليص الهوات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق ومراكز الاستيطان، والى تضييق الهوات في سرعة الوصول إلى مراكز الاستخدام والخدمات بين الرجال والنساء، اليهود والعرب، الأطفال والبالغين والشيوخ، الأصحاء والمعوقين (تعبير عن قيمة المساواة).

تعزيز التضامن الاجتماعي ـ تعزيز الشبكات الاجتماعية و«رأس المال الاجتماعي» وتخفيف حدّة الصراعات القائمة والكامنة، ليس فقط من طريق تقليص الهوات، وانما أيضاً عن طريق تثقيف الناس على التسامح، ومن طريق تعزيز مصالح مشتركة (وخاصة الاقتصادية والبيئية) للفئات المختلفة التي ستقطن معاً في مجالات معيشة وخيار مشتركين؛ كما ويُعمل على تقدم مشاعر الأخوة في داخل المجموعات من طريق قيام أو تشجيع قيام مجموعات متجانسة وصغيرة، معنية بنمط حياة متشابه (تعبير عن قيمة الأخوة).

رفع مستوى المعيشة والرفاه الشخصي ـ إيجاد فرص استخدام ذات عوائد متعددة (دخل وعوائد أخرى) وتخطيط بيئات سكنية جذابة، وتأسيس خدمات الصحة، والتعليم، والثقافة واللهو على مستوى عال، وتقليص العنف والإجرام (تعبير عن الاحتياجات المادية).

المحافظة على البيئة (المحيط) الطبيعية والعناية بها ـ رفع أو زيادة المعايير الخاصة بالحفاظ على البيئة، وزيادة سهولة إمكان الوصول إلى الطبيعة والمعالم الطبيعية لكل المجموعات والفئات السكانية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة.

إن تحقيق هذه الأهداف، كل بحد ذاته وكلها مجتمعة، يتوقف على تحقيق أمن وجودي واستمرار نمو اقتصادي حثيث. وهذان الأمران هما وسيلتان حيويتان لإحراز الأهداف. ووفقاً لهذه الأهداف، تمّ تشخيص خمسة نطق لاتخاذ القرار لغرض تصميم

البديل الاجتماعي، وتمّ من خلالها اشتقاق المبادئ التخطيطية لهذا البديل.

١ - التوزع المجالي للسكان والعمالة:

الوحدة الأساس للتخطيط ستكون المنطقة التي سيطلق عليها اسم «مجال الاختيار». وستقسم الدولة إلى اثني عشر «مجال اختيار»: ثلاثة أو أربعة منها «متروبولينية» والباقي ستنظم على شكل «مدن مناطقية». وفي المساحات الكائنة بينها، سيتمّ تحديد «مجالات معالم طبيعية قروية» و«محميات». ولا يوجد قصد لفرض مستوى سلطوي إضافي من فوق، وانما خلقه من أسفل على شكل انتظام طوعي ـ «سوق مشتركة مناطقية»، تضمّ مراكز استيطان ذات مصالح مشتركة. ومع اكتمال تطورها، فإن هذه السوق المناطقية المشتركة ستعالج على الأقل ثلاثة نطق هي:

مصالح مشتركة اقتصادية وبيئية، وبخاصة كتلك التي تنطوي على تنافس بمنافسة مع مناطق أخرى من أجل اجتذاب الاستثمارات.

تنظيم توزيع الخدمات في المنطقة، مع التأكيد على إسهام الخدمات المميزة لمراكز استيطان معينة.

ضمان سرعة وصول جيدة إلى مراكز العمل والخدمات لجميع سكان المنطقة.

ومن أجل الحفاظ على نوعية حياة عالية في كل مجال اختيار، ستقترح في كل واحد منها إمكانات اختيار متنوعة، وسهولة الحصول على السكن وعلى أنماط حياة جماعية، وعلى العمل وخدمات التعليم والصحة واللهو. ولهذا الغرض، سيوجه التخطيط **الى زيادة التوازن الكمي والنوعي للأشخاص، والسكن، والاستخدام والخدمات، بين المناطق (مجالات الاختيار) وفي داخلها** .أي:

● تخفيف زيادة السكان والاستخدام في قلب الدولة، وتسريع زيادتها في المجالات الأقل تطوراً اليوم.

● التطلع إلى التلاؤم داخل كل منطقة، سواء أكان ذلك بين عدد السكان إلى الخدمات المعروضة، أو بين نطاق قوة العمل وعدد فرص الاستخدام المعروضة.

● التخطيط سيوّجه للتوازن بين التباين (Diversification) وبين التكامل (Integration)، سواء كان ذلك بين الوحدات المناطقية أو داخل المنطقة.

هذا وسيكون هناك «تقسيم عمل» بين الوحدات المناطقية، بحيث ينشأ «ارتباط عضوي» بينها. وسيُوجّه التخطيط للتركيز على المختلف والفريد لكل مجال اختيار، ولمراكز استيطانية محددة في داخله، وكوسائل لذلك سيتمّ استخدام تطوير متفاوت،

يتعلق بفرص الاستخدام، وأنماط السكن والخدمات، وفرص لقيام أنماط حياة متميزة في جماعات متجانسة صغيرة، والحفاظ على التراث الثقافي المحلي، ورعاية وتنمية البيئة الطبيعية، وفقاً لسمات وقيم محلية خاصة.

وداخل كل وحدة مناطقية، ستقطن جماعات اجتماعية مختلفة، كما ستوجد أشكال استيطان مختلفة، ومصادر عيش من أصناف مختلفة. والتكامل داخل المناطق وبين المناطق (وداخل مراكز الاستيطان)، سيتمّ تعزيزه من طريق التركيز على مصالح مشتركة لسكان المنطقة (وبخاصة المصالح الاقتصادية والبيئية)، واستخدامات الأرض المتداخلة و/ أو المشتركة.

٢ ـ اقامة مراكز استيطان ومراكز جماعية:

الغالبية الحاسمة لسكان إسرائيل ستعيش في مراكز استيطان ذات طابع بلدي، من ناحية عدد سكانها، وكثافتهم، وانعدام تجانسهم، وفرص الاستخدام المتوفرة فيها والخدمات التي تعرضها. الا أنه في المقابل سيتم تمكين، بل أيضاً تشجيع، المعنيين بإقامة مراكز لجماعات متجانسة وصغيرة، بعضها على هيئة «قرى حضرية»، ولكن بشرط أن تكون مكوناً جزئياً في إطار بلدي كلي كبير وغير متجانس. والدلالة العملية لمشاركة الجماعات الصغيرة في الإطار البلدي الكلي سوف يجد تعبيراً عنه في دفع الضرائب لصندوق مشترك، وفي الاستهلاك المشترك لجزء من الخدمات البلدية.

هذا وسوف يتم التشجيع على زيادة السكان في مراكز الاستيطان القائمة، وبخاصة في داخل نسيج بلدي قائم ـ تعبئة المساحات الفارغة، وتوسيع الشقق السكنية وبصورة محدودة ـ الهدم وإعادة البناء من جديد. وفي المقابل ستفرض قيود شديدة على الفرص المتعلقة بإقامة مراكز استيطان جديدة. وهذه القيود يفرضها الواقع بسبب ندرة موارد السكان والأرض.

وسيتمّ تحديد حدود عليا وسفلى للكثافة المسموح بها في أعمال البناء الجديدة. وسيوجه التخطيط لكثافات متوسطة حتى عالية، في جميع مراكز الاستيطان في إسرائيل التي يبلغ عدد سكانها ألفي نسمة فما فوق. وكوسيلة أساس لاجتذاب الناس للسكن في كثافة عالية، سيتمّ استخدام التشجيع على الإبداعية المعمارية في عملية تخطيط المساكن ذات السمات الجاذبة (Attractive) على الرغم من كثافتها.

وسيقدم تشجيع توسيع تشكيلة أنواع الشقق السكنية وحجمها داخل كل مجموعة أبنية، وبخاصة في مناطق البناء الجديدة، ولكن أيضاً في المناطق القديمة.

والإبداعية والتحديث في النماذج السكنية ستتحقق إلى جانب الحفاظ على التراث البنائي الثقافي الذي سيشكل حجر أساس في التخطيط لكل مركز استيطاني.

وسيتطلع التخطيط إلى البراعة والتفوق في تطوير الخدمات التعليمية والتربوية: إذ سيتم توسيع وتعزيز الخدمات التعليمية للأطفال، كما ستتم تغييرات في المدارس الابتدائية والثانوية، تضمن تحسين التربية على القيم العالمية والذاتية، كما تضمن التأهيل المناسب لمواجهة التكنولوجيّات المتطورة، ولمواجهة الرياح التي تهب في «القرية العالمية»؛ كما سيتم تطوير إمكانات لتوفير التعليم العالي لكل طالب في كل منطقة، وتطوير خدمات تعليمية قابلة للتداول (مثل أجهزة إعداد المعطيات (Hardware) والبرامج الحاسوبية (Software) للأغراض التدريسية) سيستخدم كمصدر متزايد لعمل ذوي التعليم العالي.

وسيتمّ توجيه التخطيط المتعلق بتحسين المستوى الصحي من أجل خلق بيئة سليمة ونقية من المكاره الصحية، وكذلك من أجل تقديم خدمات صحية عالية المستوى لكل مواطن: الطب الوقائي، الطب الجماهيري، والمعالجة الطبية في المستشفيات على اختلاف أنواعها. والتطوير الحثيث للخدمات الطبية والمنتجات الطبية الحديثة ذات المستوى العالي (بما في ذلك الطب البديل على أنواعه والمنتجات الخاصة بتنقية ورعاية البيئة) من شأنه أن يوسع وأن ينوّع تشكيلة فرص الاستخدام المتوفرة للسكان، وأن يشكل مصدر دخل مهماً للمواطنين والدولة.

كذلك سيتم توسيع وتحسين خدمات الاستجمام واللهو ـ الاجتماعية والثقافية، والنشاطات التطوعية، والسياحة وغير ذلك ـ في كل منطقة، وفقاً لسماتها الثقافية والطبيعية. وتحسين الخدمات ورفع شأن لنشاط في أوقات الفراغ (بما في ذلك نشاط المرافق الاقتصادية غير الرسمية التي يحبذ دمجها في حسابات الناتج الوطني) سوف يحول عدد ساعات الفراغ الآخذ بالازدياد في المجتمع ما بعد الصناعي من مشكلة صعبة إلى مصدر لتحسين نوعية الحياة.

٣ ـ تطوير الاقتصاد والاستخدام/ العمالة:

إن قوى السوق ستلعب دوراً مركزياً ـ ولكن ليس مطلقاً ـ في التطوير الاقتصادي للمرافق الاقتصادية الإسرائيلية. وسوف تشارك الحكومة في التطوير، وسترسي مستوى المشاركة واتجاهات المشاركة على الدروس والعبر المستخلصة من تجارب «النمور الآسيوية» في توجيه المرافق الاقتصادية، وعلى ما يمكن تعلّمه من برامج الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن. ودور الحكومة في تخصص المرافق الاقتصادية الذي سيوجّه نحو ايجاد «كوات» ملائمة لإسرائيل في الاقتصاد العالمي (من خلال

استغلال «ميزة صغر» حجم الاقتصاد الإسرائيلي) سيكون موجهاً من جانب أربعة اعتبارات أساس:

زيادة النمو الاقتصادي وبصفة خاصة عن طريق تخصصات موجهة للتصدير.

تقليص البطالة إلى أقل من ٥ بالمئة وبالأساس من طريق تشجيع تخصصات تضمن العمل للكثيرين.

زيادة تشكيلة الفرص لتحقيق ذاتي فردي، وبالأساس من طريق تشجيع تخصصات، تشمل عدداً كبيراً من الاستخدامات ذات العوائد الكبيرة (عوائد من أنواع مختلفة).

زيادة وتنويع مجموعة فرص الاستخدام لمناطق وقطاعات «محرومة» في المجتمع.

هذا وسوف يحظى عدد من الفروع الاقتصادية بنمو وتطوير حقيقيين. وأحد هذه الفروع على الأقل سيتقدم بصورة بارزة في كل منطقة (مجال اختيار). والفروع التي يحبذ تشجيع تطويرها هي: **الصناعة الغنية بالعلوم و/ أو بالتكنولوجيا، الخدمات الإنتاجية، الخدمات «العامة»**، وبخاصة: الصحة، التعليم، اللهو وأوقات الفراغ، نوعية البيئة، التي سيتم توفيرها إلى حد كبير من جانب القطاع العام، ولكن في جزء ملحوظ أيضاً من جانب القطاع الخاص؛ **والزراعة** ـ وفقط الزراعة الغنية بالعلوم، والتي تستهلك أرضاً ومياهاً بكميات ضئيلة، **والسياحة** ـ مع التوصية بزيادة السياحة الداخلية وتحفيز السياحة الخارجية المختارة فقط.

٤ ـ البنى التحتية الهندسية:

إن تطوير شبكة الطرق لن يقتصر فقط على الاستجابة للطلبات في السوق، وانما سيعبّر عن سياسة تطوير ذات أهداف. وستكون الأهداف المركزية هي «سرعة الوصول للجميع» وتقليص «الانتقال اليومي إلى مراكز العمل». وكوسائل أساس لتحقيق تلك الأهداف، ستمنح الأولوية للمواصلات العامة، وبالأساس في منطقة المتروبولين، وتفضيل ودفع تطوير طرق داخل المناطق (على سبيل المثال، فإن تطوير الطريق الرابط بين كرميئيل ـ حيفا سوف يتقدم على الطريق الرابط بين كرميئيل ـ تل أبيب)، والحرص على الملاءمة (Compatibility) بين تخطيط المواصلات وبين تطوير السكن والاستخدامات والخدمات. وهناك هدف مفضل هو **اجتذاب الاستخدامات والأشخاص إلى مناطق الأطراف النائية**. وذلك على سبيل المثال بواسطة تطوير اتصالات حديثة.

وهناك اقتراح بدراسة تطوير اتصالات محوسبة منزلية، كمشروع وطني خاص

بإسرائيل، ذي انعكاسات اجتماعية واقتصادية ايجابية. وتطوير مصادر المياه والطاقة سيستخدم بالمعرفة والعلوم التخطيطية والتكنولوجية والبيئية التي تمكن من المحافظة على مصادر آخذة بالنفاد لمصلحة الأجيال المقبلة.

٥ ـ الموارد الطبيعية والبيئية:

ستتم بلورة سياسة بيئية ستكون أهدافها هي: التطوير الدائم (Sustainable Development)، ونوعية بيئة على مستوى معقول لكل مواطن في إسرائيل. وسياسة التخطيط سوف تضمن استخداماً حذراً للموارد النادرة في دولة إسرائيل ـ أي الأرض. كما ستتم بلورة سياسة لمنع المكاره البيئية ـ تلويث الجو والبحر، ومنع الضجيج، وإزالة النفايات على أنواعها، والحماية من المواد الخطرة. والتخطيط سيضمن المحافظة على كمية ونوعية المياه المستخرجة من المصادر الطبيعية، كما سيشجع زيادة كميات المياه المستعادة، الصالحة للاستعمال، كما سيدعم تطوير مصادر جديدة ومستحدثة.

إن التخطيط وإدارة المناطق المفتوحة سيتطلع إلى ضمان وجود بقعة خضراء بجانب منزل كل ساكن، والى ضمان الوصول إلى الطبيعة المفتوحة لكل مواطن (حتى لمن لا يملك مركبة خصوصية) وللمحافظة على المنظومات البيئية والبانورامية المتميّزة.

هذا وتبينّ الجداول أرقام (٢٠) حتى (٢٣)، والخريطة رقم (٥)، ص ١٤٩-١٥٣، و٢٠٩ على التوالي من هذا الكتاب متغيرات البديل الاجتماعي.

الفصل الخامس

البديل الطبيعي ـ البيئي[1]

هذا البديل أُعدّ من جانب طاقم برئاسة المهندس المعماري آريبه رحميموف، وبمشاركة المهندس المعماري عاموس براندايس (مقرر الطاقم)، والسيد موطي كبلان، والبروفسور عمانوئيل مازور، والبروفسور آريبه بيتان، والمهندس المعماري سلومون موشيه، والمرحوم أورن دايان.

ويتركز هذا البديل بالأساس على مكوّنات النسق المبني، ونسق المناطق المفتوحة والبيئة والعلاقات بينها، محاولاً مواجهة مشاكل إسرائيل الرئيسة في النطق الطبيعية والبيئية مثل: التطوير الحثيث المتوقع والزيادة الملحوظة في الكثافة نتيجة الزيادة المتوقعة في عدد السكان؛ التوزع غير المتوازن لنسق استخدامات الأرض، ومشكلة تقلّص احتياطات الأرض في وسط البلاد؛ النوعية الحضرية المتدنية، وعدم استغلال المزايا النسبية والتخصص المحلي والمناطقي للنُسق الحضرية القائمة والمستقبلية، والمسّ المستمر الذي لا مردّ له بالموارد الطبيعية، والبيئة والتراث الثقافي الفريد في إسرائيل، وما إلى ذلك.

إن القيمة الموجِّهة لهذا البديل هي ضمان أفضل نوعية حياة لجميع السكان وتطوير بيئة ثابتة. وأهداف هذا البديل الثلاثة الأساس التي اشتقت غاياته منها هي: دفع النوعيات الحضرية إلى أقصى حدودها؛ العناية بالبيئة والمحافظة عليها، وبالقيم الطبيعية والبانورامية والمناطق المفتوحة؛ خلق توازن كمّي ونوعي بين «المبني» و«المفتوح» مع أفضل الروابط بينهما.

---

(١) تم تدقيق مسار الدراسة لخلق البديل الطبيعي ـ البيئي في التقارير التالية: آريبه رحميموف وعاموس براندايس: «إطار،» (١٩٩٣)؛ «التقرير رقم ـ ١٨: البديل الطبيعي ـ البيئي،» (نيسان/أبريل ١٩٩٤)، و«البديل الطبيعي ـ البيئي،» (١٩٩٦).

ويقوم هذا البديل على عدد من مبادىء التخطيط الأساس التي وضعها الطاقم:

ـ التطوير المركز والكثيف، والامتناع عن إنشاء مراكز استيطان جديدة وتكثيف مراكز الاستيطان القائمة.

ـ المحافظة على كثافات حضرية معقولة، وعلى حلول في مجال المواصلات ملائمة ونظيفة.

ـ تحسين المواصلات العامة وتقليص استخدام المركبات الخصوصية.

ـ التطوير الثابت والمعمّر[٢] الذي يحافظ على نوعية بيئة عالية.

ـ منع الامتدادات المبنية، وإيجاد «حواجز خضراء» والمحافظة على علاقة مثلى بين «المبني» و«المفتوح» وعلى سهولة وصول مثلى بينهما.

ـ تعزيز التنوع والفرادة، وتعزيز التخصّص المناطقي والمحلي.

ـ أن تكون منظومة المناطق المفتوحة المنظومة المركزية في الدولة.

ـ المحافظة المثلى على القيم الطبيعية والثقافية في المراكز والمحاور والمجالات والمحميات القطرية للإنسان والبيئة، والتخطيط الملائم للمناخ.

ـ فتح إمكانات لعهد من التغييرات الجغرافية ـ السياسية.

وعلى أساس مكوّنات الدراسة المختلفة، تم تطوير ثلاثة بدائل مجالية مختلفة تحافظ على مبادىء التخطيط الأساس بتركيزات مختلفة: **فالبديل المُركّز** الذي يقترح تركيز غالبية سكان الدولة في وسط البلاد وأطرافها القريبة، وفقاً للاتجاهات الحالية، ولكن من خلال تغيير فكري متطرف يتمثل في الانتقال إلى نوعيات حضرية من المدن الكثيفة جداً. وفي وسط البلاد، ستتم المحافظة على معايير بيئية عالية جداً وعلى مساحات مفتوحة ضئيلة، ولكن ذات نوعية عالية جداً، في حين سيكون هناك في بقية أرجاء البلاد حدّ أدنى من المس بالبيئة وبالطبيعة؛ **فالبديل المبعثر** يقترح تطويراً ملحوظاً ومركزاً للمدن في الأطراف النائية، وفقاً لسياسة «توزيع السكان» ولكن لاعتبارات أخرى، وفي سياق استخدام وسائل إضافية. وسيتم تقليص تطوير وسط البلاد بمدى ملحوظ جداً، **فالبديل المتوازن** الذي اختير كبديل مفضل، يشكل دمجاً بين البديلين المتطرفين.

---

(٢) لإيضاح المصطلح «تطور ثابت ومُعمِّر» بالنسبة إلى هذا المخطط الرئيس، انظر: عيران بايتلسون [وآخرون]، «سياسة التطور،» (١٩٩٦).

ويقترح البديل الطبيعي ـ البيئي توازناً بين تطوير وسط البلاد وتطوير بقية أجزائها. ويركز هذا البديل كثيراً على تطوير متروبولين بئر السبع. وإلى ذلك، هناك تركيزات أخرى تتمثل بتعزيز حيفا كمتروبولين شمالي رئيس، وتعزيز القدس كمتروبولين فريد. كذلك يقترح توجيه كل الزيادة السكانية إلى مراكز استيطان قائمة، وبالأساس إلى المراكز السكانية في النقب، وحيفا، والجليل، والقدس أيضاً. ويرمي المخطط إلى زيادة عدد السكان في النقب بحيث يصل إلى مليون ونصف مليون نسمة في العام ٢٠٢٠، أي أكثر بـ ٢,٦ ضعف عن العدد القائم في العام ١٩٩٠ (مقارنة بتوقع يقل عن مليون نسمة)، مع بئر السبع التي يبلغ عدد سكانها ٣٧٥,٠٠٠ نسمة (أكثر بثلاثة أضعاف من المتوقع في بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات).

كذلك يقترح هذا البديل تحسيناً كبيراً في سهولة الوصول في جميع أنحاء البلاد، في سياق تطوير أنشطة متنوعة على امتداد هذه المحاور. وسيشكل محورالطريق الرقم ٦ (عابر اسرائيل) هيكلاً مركزياً للنقل على الطرق في الدولة، من ناحية الأنشطة، الحركة والبنية الطبيعية ـ المجالية. وسيتم بالأساس تطوير جزئه الجنوبي بهدف تعزيز العلاقة مع النقب. وفي هذا الجزء سيكون المسّ بالموارد الطبيعية والبانورامية ضئيلاً، في حين ستكون الظروف المناخية أفضل. وسيركز هذا المحور على امتداده جزءاً ملحوظاً من الحركة على المستوى القطري. وستكون غالبية الحركة المناطقية على المحاور الفرعية العمودية عليه في اتجاهات شرق ـ غرب. وستربط هذه المحاور بين مراكز الاستيطان البلدية الكائنة في المناطق الجبلية، وبين المراكز البلدية الكائنة على امتداد ساحل البحر. وفي ملتقيات المحاور، أي على مقربة من تحويلات الطريق الرقم ٦ وارتباطاً بها، سيتمّ إنشاء مراكز استخدام ومهارات خارج الحدود البلدية. وهذه الخطوط العريضة المجالية المبدئية ستشهد عملية ملاءمة محلية وتغييرات، بالأساس في شمال البلاد وفي متروبولين بئر السبع.

وفي هيكل الحركة والأنشطة سيتمّ أيضاً دمج منظومة المناطق المفتوحة التي ستقطع الأجزاء المبنية في وسط البلاد، وبالأساس في اتجاه شرق ـ غرب، بين محاور الحركة والبناء العمودية وبين محور الطريق الرقم ٦. وهذه المنظومة المركزية سترتكز بالأساس على عمليات غرس الأشجار، وتطوير مناطق استجمام وبانوراما مفتوحة على امتداد ضفاف الجداول، وحتى شاطىء البحر المتوسط. كما أن منظومة مناطق مفتوحة فرعية، ستقطع الأجزاء المبنية، وتفصلها محافظة على امتدادات خضراء أيضاً في الاتجاه الشمالي ـ الجنوبي. وسيتمّ تحويل المناطق الزراعية في الوسط إلى مناطق استجمام مفتوحة وكثيفة.

هذا وسوف يكون التطوير كثيفاً ومركزاً في أساسه في سياق المنع المطلق لعمليات البناء بكثافات منخفضة في وسط البلاد. وفي جميع نماذج مراكز الاستيطان، ستتمّ زيادة الكثافة بصورة جوهرية، في سياق استغلال واستحداث مناطق خالية، مهملة أو متضررة، وملاءمة بقية المنظومات البلدية. وسوف يسمح بإنشاء المباني الملحق بها قطع أرض في الضواحي السكنية، فقط في مراكز الاستيطان القائمة في النقب وفي الجليل، وعلى نطاق محدود. وسيتمّ كبح جماح امتداد وتوسع مراكز الاستيطان في وسط البلاد إلى ما وراء حدود البناء القائمة، ما عدا حالات استثنائية سيسمح فيها بتوسع محدود ضمن الحدود البلدية القائمة فقط. وبالنسبة إلى تل أبيب، يقترح زيادة عدد السكان بنحو ١٠ بالمئة علاوة على الموجود (وأكثر من المتوقع في بديل «الأعمال كالمعتاد») مع نسبة ترميم على المستوى البلدي وتكثيف عالية بشكل خاص. أما بالنسبة إلى لواء المركز (وسط البلاد)، فيقترح بشكل خاص كثافة سكانية منخفضة، كونه يعتبر الأكثر حساسية من ناحية مخزون الأراضي، وأهمية المناطق المفتوحة الموجودة فيه لرفاه السكان. والغاية هي الوصول إلى نحو ١,٤٥٠,٠٠٠ نسمة فقط، مقارنة بتوقع يبلغ نحو ٢,١٦٠,٠٠٠ نسمة، أي أن الزيادة المقترحة لسكان اللواء تعادل ١,٤ ضعف فقط، في مقابل توقع يبلغ ١,٢ ضعف. ومن أجل ذلك ستكون هناك حاجة إلى وسائل سياسية عامة وحازمة.

إن نسبة المساحة المبنية في هذا البديل المتوسط القطري، في العام المنشود، يتوقع أن تكون أدنى بشكل جوهري من المتوقع في بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات، دون تدخل تخطيطي. وينبع هذا الفارق من سياسة التكثيف، وإعادة الترميم البلدي المكثف والبناء في إطار مراكز الاستيطان القائمة فقط، والمقترحة في إطار البديل. وفي كل الألوية، وباستثناء لواء الجنوب، فإن نسبة الأعمار المتوقعة في إطار هذا البديل، أدنى من المتوقع في إطار بديل «الأعمال كالمعتاد». والفارق كبير بشكل خاص في لواء المركز، حيث هناك أهمية خاصة للمحافظة على المناطق المفتوحة.

إن نسبة المساحة المطورة (مراكز الاستيطان، الاستخدام، الطرق والمنشآت الواقعة خارج الحدود البلدية) أعلى بقليل في هذا البديل بالمتوسط القطري من المتوقع في إطار بديل «الأعمال كالمعتاد». ويعود السبب في ذلك إلى التطوير الحثيث المقترح لمنطقة النقب، والذي سوف يتسبب في تطوير مساحات كبيرة نسبياً في هذا اللواء من أجل توسيع مراكز الاستيطان، وإيجاد مراكز استخدام مناطقية، وتطوير بنى تحتية وشق طرق. وفي حيفا أيضاً، فإن نسبة المساحة المطورة أعلى بقليل من المتوقع في بديل «الأعمال كالمعتاد»، بسبب الرغبة في تعزيز المدينة كمتروبولين. من جهة

أخرى، ففي بقية الألوية، فإن نسبة المساحة المطورة المتوقعة في إطار تطبيق هذا البديل هي أقل من المتوقع في إطار «الأعمال كالمعتاد» وفي لواء المركز، حيث هناك أهمية كبرى للحفاظ على المناطق المفتوحة، فإنه يتوقع في البديل الطبيعي ـ البيئي حدوث زيادة بنحو ٥٠ بالمئة فقط في نسبة المساحة المطورة، مقارنة بتوقع زيادة تلك المساحات بنسبة ١١٢ بالمئة في بديل «الأعمال كالمعتاد».

وهكذا، فالبنية المجالية المقترحة في هذا البديل، بالإضافة إلى تطبيق مبادىء التخطيط الأساس، وإلى مقولاته التخطيطية القيمية، في إطار سياسة شاملة مشتركة وحازمة، هي أمور يفترض أن تساعد في تحقيق أهداف إسرائيل الطبيعية ـ البيئية ـ للأجيال المقبلة.

وتبرز الجداول أرقام (٢٤) وحتى (٢٧)، وكذلك الخريطة رقم (٧)، ص ١٥٤–١٥٨، و٢١١ على التوالي من هذا الكتاب، الدلالات المنهجية لهذا البديل الرئيس.



الفصل السادس

خلاصة مقارنة للبدائل الرئيسة[1]

في الفصول السابقة، تمّ عرض أسس البدائل الرئيسة الخمسة. في هذا الفصل سنعرض إجمالاً مقارناً للبدائل، يبسط مجال/ حيز الإمكانات المستقبلي لإسرائيل في سنوات الألفين. وفي سياق الوصف الإجمالي لمجال/ حيز الإمكانات، سنركز الاهتمام على مستويين:

ـ إجمال مقارن لمكونات البدائل والعلاقات في ما بينها كأداة لتصميم البديل المختار.

ـ تحليل درجات الحرية التخطيطية المحددة بواسطة البدائل الرئيسة.

٦-١ خلاصة مقارنة لمكونات البدائل

في كل واحد من البدائل المعيارية، حاول طاقم التخطيط رفع لواء الهدف الأعلى القائم في أساس البديل، في سياق اختيار مفهوم تخطيطي مناسب، واستخدام منهجية وأدوات خاصة ومميزة. وفي هذا الإطار نظر كل طاقم بصورة مختلفة إلى المواضيع التالية:

ـ اختيار نقطة الانطلاق للتخطيط.

ـ استخدام أدوات تخطيطية لرفع لواء الهدف الأساس.

ـ ملاءمة مكونات المخطط الأخرى مع متغيرات الرقابة (Control Variables) الأكثر تأثيراً في الهدف.

---

(١) هذا الفصل يلخص الفصل الثالث في: آدام مازور وتامي تروب، محرران، «التقرير رقم ـ ٢١: بدائل مجالية لإسرائيل في سنوات الألفين،» (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤).

ـ اقتراح وسائل سياسة ونقاط تشديد مختلفة في المخطط، ومن ضمنها دور السلطة المركزية.

الجدول رقم (٢٨)، ص ١٥٩ من هذا الكتاب يركز القيم الكميّة للمتغيرات الأساس في البدائل الرئيسة. ويتضح من التمعن في هذا الجدول، أن كل طاقم تخطيط قد نجح فعلاً بإيصال المتغيرات الممثلة لأهداف البديل الواقع ضمن مسؤوليته إلى قيمتها القصوى، على الأقل، مقارنة بالبدائل الأخرى. هكذا، على سبيل المثال.

في **البديل الاقتصادي**: أصبحت قيم المجموع الكلي للناتج المحلي الخام، والناتج المحلي الخام للفرد، والناتج المحلي الخام للمستخدم، أعلى بشكل بالغ الدلالة من هذه القيم في البدائل الأخرى. وهكذا، ففي البديل الفرعي المشدد على الصناعة التي تتطلب مهارات تقنية عالية ومتطورة، مقارنة بالبديل الفرعي المشدد على الخدمات الإنتاجية، نرى أن وزن الفروع المشدّد عليها في مجالي العمالة والناتج عالٍ بشكل ملحوظ، مقارنة بالبدائل الأخرى.

في **البديل الاجتماعي**: عدد العاملين/ المستخدمين أعلى ونسبة البطالة متدنية، مقارنة بالبدائل الأخرى. كذلك أيضاً، فإن وزن الخدمات العامة في العمالة والناتج أعلى مقارنة بالبدائل الأخرى. وهكذا أيضاً، فالمساواة المجالية بين الألوية المختلفة أكبر مما هي عليه في أي بديل آخر.

في **البديل الطبيعي ـ البيئي**: المجموع الكلي للمساحة المفتوحة في وسط الدولة (المركز) أكبر مما هو عليه في كل بديل آخر. كما أن أعداداً أكبر من السكان ونطق البناء، ستوجّه نحو مناطق الأطراف النائية، وبالذات إلى لواء الجنوب.

أما الجدول رقم (٢٩)، ص ١٦٢ من هذا الكتاب، فيركز المقارنة بين البدائل من ناحية نقاط الانطلاق للتخطيط والمبادئ التخطيطية. ولاحقاً سنحلل جزءاً من هذه المواضيع.

٦-١-١ نقطة الانطلاق للتخطيط

من أجل رفع لواء الهدف الأعلى والفريد، اختار كل بديل نقطة انطلاق مغايرة تتطرق مباشرة إلى الهدف الأعلى:

في **البديل الاقتصادي**، كانت نقطة الانطلاق هي الناتج (الذي يطمح البديل في رفع لوائه)؛ ومن بنية الناتج اشتقت البنية الفرعية/ القطاعية للمرافق الاقتصادية،

بتركيزاتها المختلفة في البديلين الفرعيين، وللبنية القطاعية يوجد تأثير في الموضعة المجالية للنشاطات المختلفة من جهة، وفي الانتشار المتساوق المنتظم للسكان من جهة أخرى.

في **البديل الاجتماعي**، اختيرت نقطة الانطلاق التي تتعلق بانتشار في المجال بغرض إنجاز «حياة نوعية للجميع»، ومن هذا الانتشار المجالي اشتُقت بنية العمالة والاستخدام والناتج من ناحية، ومبادئ التطوير المجالي بنماذجه المختلفة من ناحية أخرى.

وفي **البديل الطبيعي ــ البيئي**، اختيرت نقطة الانطلاق التي تتعلق بالانتشار المجالي للمساحات الخالية، مقارنة بالمساحات المبنية، سواء أكان ذلك من حيث العلاقة الكمية بينهما، أم من حيث مبادئ التطوير. وتشمل مبادئ التطوير، وسائل للتطوير الثابت والمُعمِّر، وللتطوير القيمي. ومن نقطة الانطلاق هذه ينبع انتشار السكان، والتوازن بين السكان والعمالة على المستوى المجالي.

ونقاط الانطلاق المختلفة والفريدة هذه للبدائل المعيارية، ترجمت في أثناء عملية تخطيط البدائل إلى مفاهيم تخطيط مختلفة بالنسبة إلى المجال الوطني. ونقطة الانطلاق لبديل «الأعمال كالمعتاد» ــ البديل الإيجابي هي التنبؤ بحجم الطلب على كل المكونات وفقاً لاستمرار الاتجاهات القائمة.

٦-١-٢ مفهوم مجالي شامل

في كل واحد من البدائل، فالدولة ككل، تُدرك بشكل مختلف:

في **البدائل الاقتصادية** تُدرك الدولة ككل بشكل حوض عمالة واحد، يتمّ فيه إحراز توازن بين النشاطات المختلفة، وبالذات بين العمالة والسكن على المستوى الوطني.

وفي **البديل الاجتماعي** تُدرك الدولة كتجمع لمناطق منفصلة. وكل منطقة على انفراد متوازنة نسبياً من حيث النشاطات التي تتم فيها، وتحتوي على معظم الخدمات اللازمة لسكانها. وبناء عليه، فكل منطقة تشبه نسبياً من حيث بنيتها، المناطق الأخرى، بحكم أنها تقترح بيئة عامة ملائمة لجميع السكان.

وفي **البديل الطبيعي ــ البيئي**، تُدرك الدولة كعنقود مؤلف من مناطق مختلفة، تتخصص وفقاً لقيمها وخصوصيتها، وتجد الفوارق بين المناطق تعبيراً عنها في تركيبة **نشاطات** اقتصادية مختلفة، وفي نماذج تطورها. وتربط العلاقات الوثيقة الناجمة عن

الانتقال اليومي للأيدي العاملة (Comuter) نسق المناطق المتخصصة بالكل التام والكامل.

ومقارنة بالبدائل المعيارية، فالدولة في بديل «الأعمال كالمعتاد» تستقطب في إطار مناطق مركزية من ناحية، ومناطق أطراف نائية من ناحية أخرى.

٦-١-٣ التركيز في مقابل التوزيع

إن البدائل الاقتصادية هي الأكثر تركيزاً، مقارنة ببقية البدائل المعيارية. فوفقاً لاتجاهات السوق، فإن معظم عملية التنمية، والسكان والنشاطات الاقتصادية، يميل إلى التموضع في هذه البدائل في الألوية المركزية، ويميل جزء صغير منها إلى التموضع في الأطراف النائية. وكنتيجة لذلك، فإن مستوى عالياً من التوازن بين العمالة والسكن، يتمّ تحقيقه في منطقة قلب (وسط/ مركز) الدولة، عندما تعتبر ألوية تل أبيب، والمركز، والقدس، وحدة واحدة. ويمكن إيجاد حلٍ لانعدام التوازن في كل واحد من الألوية المركزية بواسطة الحجم المرتفع للعمالة المتنقلة يومياً إلى مناطق خارج منطقة الإقامة، ولكن إلى مسافات قصيرة نسبياً في نطاق قلب الدولة ومحيطه القريب. وفي مقابل التوازن الكمّي بين النشاطات الاقتصادية والسكان على المستوى القطري، يوجد في هذه البدائل، وبالذات في البديل الذي يشدد على الخدمات الإنتاجية، عدم مساواة ملحوظاً على الصعيد المجالي. وانعدام المساواة هذا يجد تعبيراً عنه في مستوى الناتج المحلي الخام/ للفرد، وللمستخدم بين الألوية المختلفة، وفي مستوى دخل ورفاهية الأفراد.

و**البديل الاجتماعي** أكثر توازناً نسبياً من ناحية المركزة، وهو يشدّد على تعزيز الأطراف النائية الشمالية لمسوّغات تتعلق بالتوازن بين السكان اليهود والعرب في هذا المجال. وفي هذا البديل، يستغل التوازن النسبي بين المركز والأطراف النائية، لتحقيق توازن شبه كامل على المستوى اللوائي، عندما تتلاءم بنية العمالة في كل منطقة مع حجم سكانها. وكنتيجة لذلك، يتم تحقيق المستوى الأعلى للمساواة المجالية، والمستوى الأكثر انخفاضاً على صعيد الانتقال اليومي للعمال بين الألوية.

و**البديل الطبيعي ـ البيئي** هو الأكثر بعثرة على المستوى الوطني. فهذا البديل يقيّد جداً أعمال البناء بكثافة منخفضة في الألوية المركزية، وينسج في المجال، بشكل مراتب، لمثل ذلك، فقط في ألوية الأطراف النائية. كذلك، يخصص هذا البديل الكثير من السكان للأطراف النائية، وبالتحديد للّواء الجنوبي. ولا يوجد في هذا البديل توازن بين توزيع السكان وتوزيع العمالة. فبالنسبة إلى توزيع العمالة، يفترض

البديل استمراراً للاتجاهات وفقاً لقوانين السوق التي تقود إلى تركيز العمالة في منطقة المركز (الوسطى). ويقلّص هذا البديل الفجوات بين توزيع السكان ومركزة العمالة من طريق استثمارات ملحوظة في مشاريع البنى التحتية للمواصلات بعامة، والمواصلات العامة بخاصة. ونتيجة لهذه الاستثمارات يرتفع مستوى سهولة الانتقال بين الأطراف النائية والمركز، وعلى الرغم من انعدام التوازن الكمي على المستوى اللوائي، يتمّ تحقيق قدر ملحوظ من المساواة المجالية بينهما.

ومقارنة بالبدائل المعيارية، فإن بديل «الأعمال كالمعتاد» شديد التركيز. فاستمرار الاتجاهات سيقود في آن إلى استمرار كثافة السكان والعمالات في وسط الدولة. أما التركيز على المستوى الوطني، فيتم في إطار التطوير المبعثر على المستوى المناطقي ـ وفقاً لنموذج تبذيري من ناحية استهلاك الأرض. وتؤدي هذه العملية إلى توسع متزايد ومتواصل لمنطقة قلب الدولة، وإلى انتشارها على مناطق واسعة نسبياً. وستؤدي عملية تركيز السكان والنشاطات في المناطق المركزية إلى توسيع الهوات بينها وبين مناطق الأطراف الوطنية النائية في الجليل والنقب. وسيحُول المستوى المنخفض للوصول السهل إلى المناطق البعيدة من المركز دون إمكان أداء المجال الوطني لدوره كمجال اختيار واحد.

٦-١-٤ التوازن بين المبني والمفتوح

كنتيجة للسياسة التخطيطية الشاملة ـ أي مدى التشتت في مقابل المركزية أو التوازن بين النشاطات الاقتصادية وبين انتشار أماكن السكن ـ فكل واحد من البدائل المعيارية يمارس سياسة مختلفة بالنسبة إلى العلاقة بين المبني والمفتوح.

في **البدائل الاقتصادية** نجد أن الخبر، الأساس من عملية التنمية، يتمّ في المناطق المركزية (الوسطى)، فيما أن الجزء الأساس من المساحة المفتوحة قائم في الأطراف النائية، حيث عملية التنمية فيها مقلصة جداً في هذا البديل. وكنتيجة لذلك، فأيضاً بالنسبة إلى المساحات المفتوحة، يتمسك هذا البديل بشكل منهجي بمفهوم «الدولة ككل تام»، عندما يكون معظم النشاطات الاقتصادية والخدمات مموضعاً في المركز (الوسط)، ومعظم المساحات المفتوحة في الأطراف النائية.

و**البديل الاجتماعي** لا يميل إلى التطرف، في هذا الاتجاه أو ذاك. فهو يرى في توازن مدى القرب بين نسائج مراكز الاستيطان والمساحات المفتوحة غاية تخطيطية أساس منشوطة، يتم إحرازها على المستوى المناطقي وليس الوطني.

أما في **البديل الطبيعي ـ البيئي**، فالتوازن بين المبني والمفتوح هو أحد المبادئ

الأساس، وينتهج هذا البديل سياسة متطرفة تقوم على فرض قيود على تطوير الأراضي في الألوية المركزية (الوسطى). وتمارس هذه السياسة في سياق اتخاذ خطوات بعيدة المدى لتكثيف النسائج القائمة، والرفض القاطع للبناء الملحق به قطع أرض، ولكتل المباني في نطق صغيرة. وكنتيجة لذلك، يتمّ في هذا البديل الحفاظ بحرص شديد على القلة القليلة من المساحات المفتوحة التي بقيت في المنطقة الوسطى. في المقابل، يتم تحقيق تنمية هائلة لمناطق ومساحات في المنطقة الجنوبية الغنية نسبياً بمورد الأرض.

ومقارنة بالبدائل المعيارية، فاستمرار اتجاهات التطوير في بديل «الأعمال كالمعتاد» سيقود إلى تنمية عظيمة للمناطق الوسطى (المركز) مع إلحاق أضرار قاسية بالمساحات المفتوحة في تلك المناطق. وسيحصل التطوير وفق نماذج غير ناجعة (فعّالة) تستهلك مساحات واسعة من الأرض مع غزارة إنتاج متدنية. وسيتم التطوير بمقادير مجزأة تبقي جيوباً من «المساحات المفتوحة» التي تفقد من قيمتها كمنطقة مفتوحة. وفي بديل استمرار الاتجاهات، هناك خطر ملموس لنفاد مورد الأرض، وبالذات في المناطق حيث الحاجة إليه ـ لأغراض الرفاه والاستجمام في هذا الجيل، كما لأغراض التطوير والتنمية في الأجيال المقبلة ـ ستتفاقم وتشتد.

٦-١-٥ التركيز على الجوانب المحلية للتطوير

إن كل البدائل المعيارية يتطرق، على موازاة المستوى الوطني، أيضاً إلى الأفضليات في سياسة التنمية على المستوى المتروبوليني (الحاضرة) والمناطقي والمحلي.

في **البدائل الاقتصادية**، ينظر إلى منطقة القلب كلها كمجال اختيار واحد، من ناحية العمالة ومن ناحية السكن أيضاً. ومن ناحية العمالة، فالتشديد على البديل الفرعي ـ الخدمات الإنتاجية قائم في نُوى الحواجز (المتروبولينات). وفي البديل الفرعي ـ الصناعة قائم في أطراف الحواضر وأطراف منطقة القلب. ومن ناحية السكن، فالجزء الأساس من التنمية والتطوير المقترح قائم في أطراف الحواضر بمناسبة توسيعها.

و**البديل الاجتماعي** مرسىً على مبدأ بلورة أربع حواضر (متروبولينات) مستقلة. وفي هذه الحواضر هناك تشديد موازٍ على ترميم وتكثيف مراكز الاستيطان القائمة في النوى من ناحية، وعلى تطوير مراكز الاستيطان، وبالذات المتوسطة الحجم منها، في أطراف الحاضرة (المتروبولين) من ناحية أخرى. ويشدد هذا البديل على عدم وجود حاجة إلى بناء مدن ومراكز استيطان جديدة.

أما **البديل الطبيعي ـ البيئي**، فهو الأكثر تطرفاً من ناحية الوسائل التي يقترحها للتنظيم المادي (الطبيعي) للحواضر. وتشمل هذه الوسائل ترميماً وتكثيفاً هائلاً لنوى الحاضرة (المتروبولين) وحظراً شبه قاطع لإقامة الضواحي والأبنية الملحق بها قطع أرض في أطراف الحاضرة. ووفقاً لهذه التشديدات، يقترح البديل تنمية وتطوير منظومة مواصلات عامة فعّالة على المستوى المتروبوليني، وعلى المستوى ما بين الحواضر. وهكذا، فالمواصلات العامة هي مكوّن مركز في هذا البديل، كأداة لتحقيق توازن ومساواة بين الحواضر، وكأداة لتنظيم متروبوليني فعّال، يستغل دون إفراد مورد الأرض للتطوير في المناطق المركزية (الوسطى)، وفي المقابل يحافظ على البيئة المفتوحة في الأطراف المتروبولينية.

وفي سيناريو استمرار الاتجاهات ـ بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ هناك تشديد على المتروبولين (الحاضرة) المركزي، حيث التطوير فيه سيقتفي أثر نماذج غير منظمة لانتشار ملحوظ للضواحي في المجال المتروبوليني. ويتميز المجال الوطني بأسره بكثرة مراكز الاستيطان الصغيرة نسبياً وبتوسع ملحوظ للبناء الملحق به قطع أرض بكثافة منخفضة.

٦-١-٦ دور الحكومة

من أجل تطبيق الأفكار المجالية التي تقترحها البدائل المعيارية، هناك حاجة إلى مستويات مختلفة من التدخل الحكومي.

في **البدائل الاقتصادية** يكون تدخل الحكومة قليلاً جداً: فالدور الأساس للسلطة المركزية في هذه البدائل، يتلخص بإيجاد حلول لـ «إخفاقات السوق»، وفي تأمين البنى التحتية في نطق المعرفة والبحث والتطوير، وأيضاً في إعداد وتأهيل قوة عمل تلائم الاختصاصات المرغوب فيها لمرافق الاقتصاد، ومن ثم تحويله مهنياً وفقاً للاحتياجات المتغيرة. وخصص للسلطة المركزية دور آخر في البديل الفرعي الصناعي، يتمثل في الحفاظ على نوعية البيئة ومواردها، من أجل تقليص المكاره البيئية التي قد تنجم عن التطوير المتعاظم للصناعة.

وفي **البديل الاجتماعي**، يصبح تدخل الحكومة أكبر: فوظيفة السلطة المركزية هي الحرص على تطوير المرافق الاقتصادية وفقاً للتخصصات المطلوبة، والحفاظ على المساواة على الصعيد المجالي، وكبح توسع منطقة القلب، وضمان مستوى «خدمات عامة» عالٍ جداً خدمة لرفاه السكان ـ سواء أكانت تلك الخدمات تقدم من جانب السلطة المركزية أم من جانب القطاع الخاص.

وفي **البديل الطبيعي ـ البيئي** خُصّص دور مهم للسلطة المركزية. لكن دورها يختلف تماماً عنه في البدائل الأخرى: فجوهر دور الحكومة يكمن في التدخل في نطاق سياسة التخطيط والبنى التحتية الوطنية. وفي نطاق سياسة التخطيط يوصي باستخدام وسائل قانونية ـ تشريعية، من أجل تقليص التطوير في قلب الدولة وتشجيع التطوير والتنمية في الأطراف النائية ـ وبالتحديد الجنوبية منها ـ ومنع إنشاء الضواحي والأبنية الملحق بها قطع أرض في المناطق المركزية (الوسطى)، والحفاظ بحرص ودقة على نوعية البيئة ومواردها، في سياق اتخاذ سياسة حازمة تضمن الحفاظ على هذه القيم. ويخصّص هذا البديل أيضاً دوراً مركزياً للحكومة في إنشاء البنى التحتية، وبالذات البنية التحتية للمواصلات. وتستخدم البنى التحتية للمواصلات كوسيلة لإيجاد أرضية سهل الوصول إليها في الأطراف النائية (Periphery). والمبدأ المركزي في هذا البديل هو ضرورة إنشاء طرق وصول مريحة من الأطراف النائية إلى المركز، كأداة لاجتذاب السكان إلى تلك الأطراف، ولخلق سوق طلب على الأرض فيها، وأيضاً كبديل من الأراضي الآخذة بالنفاد في المركز (المنطقة الوسطى). وإضافة إلى ذلك، فإن تزايد إمكانات الانتقال بسهولة، يستخدم كوسيلة لخلق توازن مجالي على المستوى الوطني بين أماكن السكن المبعثرة نسبياً وبين أماكن العمالة المركزة نسبياً.

وفي بديل «الأعمال كالمعتاد»، يتوقع تقليص جوهري في تدخل الحكومة في المبادرات التخطيطية. وسيتمحور التدخل الحكومي حول تدخل موضعي وقصير الأمد لمعالجة بؤر ضائقة، ولن يشكل جزءاً من مفهوم وطني شامل لمعالجة هذه القضايا. كذلك، هناك حاجة إلى تدخل حكومي ملحوظ في تطوير البنى التحتية شرط أن يكون ذلك رداً على ضغوطات الطلب، وليس كجزء من سياسة غايتها التأثير في عملية تفضيل هذا الموضع أو ذاك في المجال الوطني، وفي نماذج تطوير أماكن السكن والعمالة والخدمات.

٦-٢ درجات الحرية في المخطط الرئيس

الجداول أرقام (٣٠) وحتى (٣٥)، ص ١٦٤-١٦٩ على التوالي من هذا الكتاب تفصل بأسلوب مقارن مكونات البدائل في العام ٢٠٢٠: تجزؤ السكان، المساحة المطورة في مراكز الاستيطان، المساحة المطورة الشاملة والطاقة الكامنة للمساحات المفتوحة، بنية العمالة، تركيبة الناتج المحلي الخام، متغيرات ماكرو ـ اقتصادية. أما الجداول أرقام (٣٦) وحتى (٤٠)، ص ١٧٠-١٧٤ على التوالي من هذا الكتاب، فتفصل بأسلوب مقارن تجزؤ الإضافة بين العام ١٩٩٠ والعام ٢٠٢٠ إلى هذه المكونات.

ما هي درجات الحرية للقرارات التخطيطية من بين مجال/ حيز الإمكانات المفصل في هذه الجداول؟ الخريطة رقم (٧)، ص ٢١١ من هذا الكتاب تبيّن في عدد من النطق المركزية القيم الكمية التي عرضت في هذه الجداول. وكل واحدة من هذه القيم معروضة من خلال تقسيمها إلى ثلاث فئات:

ـ **الأصول (الموجودات) القائمة** ـ تشمل السكان، العمالة، والمساحة المبنية والمطورة كما هي عليه في «عام الانطلاق» (١٩٩٠)[٢]. وهذه الفئة مشتركة بالطبع بالنسبة إلى كل البدائل الرئيسة. ويتوجب على المخطط الرئيس للمدى الطويل اتخاذ وسائل للحفاظ على ترميم وملاءمة وتحديث الأصول (الموجودات) القائمة بهدف تحسين مستوى الرفاه ونوعية الحياة وملاءمته للاحتياجات المستقبلية.

ـ **الإضافة المشتركة في كل البدائل** ـ مقصورة فقط على تلك الكميات التي يفترض بكل بديل رئيس أن يضيفها إلى الأصول (الموجودات) القائمة، وتحتسب هذه الإضافة بالنسبة إلى كل موضوع وكل لواء كحد أدنى للإضافات الناشئة في كل البدائل. وهذا الحد الأدنى هو «الإضافة المشتركة» إلى كل البدائل، وسوف يكون أيضاً ضمن البديل المشترك المختار.

ـ **الإضافة الخاصة لكل بديل** ـ تشمل القيم المضافة بعيداً من الحدّ الأدنى المشترك لكل البدائل. ومجموعة الإضافات التي تتجاوز الحدّ الأدنى في الألوية تظهر تبايناً كبيراً بين البدائل الرئيسة، ولذا فإنها تشكل سمة مميزة لها. ويتوجب على المخطط المشترك المختار أن يشير إلى تركيبة الإضافة على التطوير للمتغيرات المختلفة بعيداً من الإضافة المشتركة.

إن الجدول رقم (٤١)، ص ١٧٥ من هذا الكتاب يلخص القيم الكميّة (العددية) للسكان، والمساحات المطوّرة والمستخدمين في المجموعات الثلاث الآنفة الذكر. وبالطبع فعلى التخطيط أن يتطرق، ليس فقط إلى الأحجام الملحقة بهذه المكوّنات، إنما أيضاً إلى تجزؤها الفرعي إلى: مجموعات سكانية، مجموعات استيطانية، واستخدامات للأرض، وفروع للعمالة والحرف المختلفة.

ويتضح من الجدول رقم (٤١)، الجزء الملحوظ للنشاطات المضافة بين العام ١٩٩٠ والعام ٢٠٢٠، والتي تشمل نمواً يقارب الـ ـ ٧٠ بالمئة في عدد السكان، ونحو ـ ١١٥ بالمئة في أماكن العمالة، ونحو ـ ١١٦ بالمئة في الاستهلاك العام للأرض.

---

(٢) تم تحديث نقطة الانطلاق بمناسبة تطوير البديل المشترك كأساس لمعطيات العام ١٩٩٤.

إن إضافات بنحو ـ ٢٥ بالمئة إلى عدد السكان الموجود (مقارنة بما كان عليه في العام ١٩٩٠) وبنحو ـ ١٨ بالمئة إلى أماكن العمالة القائمة، ونحو ـ ٢٧ بالمئة إلى المساحة المطورة، تعبّر عن الفروقات بين البدائل، وفي داخلها يقوم عملياً مجال الاختيار التخطيطي. وهذه النطق هي نحو ـ ١,٢ مليون نسمة (أكثر من عموم سكان لواء تل أبيب في العام ١٩٩٠)، ونحو ـ ٢٧٠ ألفاً سكان عمالة (كمقدار كل أماكن العمالة في لواء المركز في العام ١٩٩٠)، ونحو ـ ٥٢٠ ألف كيلومتر مربع (أكثر بثلاثة أضعاف من المجموع الكلي لمساحة لواء تل أبيب أو نصف مساحة لواء المركز). وهكذا فدرجات الحرية هذه ليست هامشية على الإطلاق، وتجزئتها المنطقية قد تساهم بشكل جوهري في تحقيق أهداف البدائل المختلفة.

إن الاعتبارات الآنفة الذكر، تطرح معضلة مركزية للعمل. أما الذي يجب أن يتركز عليه المخطط المقترح فهو:

ـ هل يجب أن يتركز، بالأساس، على الحصص الشاملة المشتركة المخصصة لكل مجال، والتي تشكل قرابة ٩٠ بالمئة من المجموع الكلي للنشاطات في العام المنشود؟

وأما بالنسبة إلى التباين بين البدائل الذي يشكل فقط نحو ـ ١٠ بالمئة من النشاطات المستقبلية، فيجب اعتباره مجرد عام هامشي، أو في المقابل:

ـ التركيز على الترشيد والتحديد الصحيح للجانب الكمّي في درجات حرية البدائل التي تشكل حقاً قرابة ١٠ بالمئة فقط من المجموع الكلي للنشاطات، ولكن بإمكانها أن تحدد كل التباينات بين البدائل وتؤثر فيها، وبذلك تحقق الأهداف الخاصة المشتقة منها أيضاً.

وعلى ما يبدو، فالرد على ذلك معقّد وشامل. فالمخطط يجب أن يتطرق إلى كل هذه الحصص بالتوازي، ويجب أن يحدد لكل منها في إطار المخطط الرئيس، توجيهات تطوير مجالية وسياسية تتلاءم مع طبيعتها.

أما بالنسبة إلى **الأصول (الموجودات) القائمة**، فالجزء الأساس في النظرة إليها يجب أن يكون مكرساً للوسائل التي يجب اتخاذها من أجل الحيلولة دون تحول هذه الأصول (الموجودات) إلى «أصول ميتة» وإلى عبء على الاقتصاد والموارد. ويجب الحرص على ترميم وتحديث وملاءمة هذه الأصول (الموجودات) مع احتياجات القرن الحادي والعشرين. ومعظم الوسائل لتحقيق ذلك سيتخذ على المستوى المحلي، فيما دور المخطط الرئيس سيكون رسم السياسة المناسبة لهذه النشاطات المُشتّتة.

وبالنسبة إلى **الإضافات المشتركة لكل البدائل**، فإن دور **المخطط الرئيس هو**

تحديد نماذج التطور لهذه الإضافات في المناطق المختلفة. ونماذج التطور هذه تشمل تعاطياً مع التوزيع والتركيز في المجالين: اللوائي والمتروبوليني، لاختيار نماذج الاستيطان، ونظرة ومعاملة خاصة لكل المجموعات السكانية، وكذلك تركيبات (بُنى) العمالة والبنى التحتية وما شابه. ونماذج التطور هي جزء من أسس البدائل المجالية المختلفة، وتشكل أحياناً أدوات أساس لتحقيق الأهداف، على الرغم من أن قيمتها الكمية الشاملة قد تكون ثابتة. وتركيبة نماذج التطوير هذه هي في الأساس في مجال التخطيط المناطقي والمتروبوليني (الحواضر)، إلا أن التوجيهات بالنسبة إليها يجب أن تنبع من السياسة القطرية التي هي جزء من المخطط الرئيس.

وبالنسبة إلى **الإضافات الخاصة**، فمجال الحرية التخطيطي هو الأكبر، ويشمل اختيار نماذج التطور الآنفة الذكر، ولكن أيضاً مساهمتها في تحقيق الأهداف الوطنية النابعة من انتشارها المجالي. ولذا، فهذا المجال هو في دائرة المعالجة المطلقة على المستوى الوطني، ويجب أن يكون ضمن مركز عملية إعداد المخطط الرئيس في سنوات الألفين.

ومن هنا، فلكل المجموعات الثلاث: الأصول (الموجودات) القائمة، والإضافة المشتركة، والإضافة الخاصة، تأثير ملحوظ في طابع المجال في سنوات الألفين، إلا أنه يجب التعاطي مع كل منها بواسطة أداة التخطيط والسياسة ذات الصلة بالنسبة إليها، واللتين تشملان أيضاً توجيهات من قبيل «الأمر بالشيء» و«النهي عنه» بالنسبة إلى مداميك التخطيط المناطقية والمحلية، واقتراحات بالنسبة إلى العدد الأمثل من الوسائل التي يجب اتخاذها لضمان تحقيقها.

القسم الثاني

تقييم البدائل واختيار المخطط المشترك

الفصل السابع

التقييم وفقاً لمعايير[1]

في الجزء الأول من هذه الوثيقة، تمّ عرض الخطط الهيكلية للبدائل المختلفة. وتمّ عرض الخطط الهيكلية في قالب متجانس شمل توزيع السكان، وتجزؤ أشكال الاستيطان، وتقطيع المجال وفقاً لخصائص المناطق (المساحات) المفتوحة والمطورة فيه، وسمات اقتصادية للمرافق (تجزؤها على أساس فروع، منتوجات، الدخل للفرد، وهيكلية العمالة خارج مكان الإقامة وغير ذلك). وأرفق كل ذلك بجداول وخرائط تجسّد النوعيّات والخاصيّات للبدائل المختلفة. إلى ذلك، جمع طاقم البرامج معطيات مختلفة أخرى، إضافة إلى تلك المبينة في هذا التقرير، على مستويات تفصيلية متغيّرة.

ومن أجل القيام بتقييم مقارن بين البدائل، وأيضاً من أجل أن يصبح بالإمكان أن نقيّم، بأدوات شكلية/ رسمية ومنهجية، مدى النجاعة العامة للبدائل المختلفة، هناك ضرورة للعثور على طريق للتعبير بشكل رسمي، وبالمصطلحات المشتركة والمتماثلة لكل البدائل حيث هي، عمّا نراه كـ «نوعيات» للبديل.

و«المعايير» تعبّر بأسلوب شكلي قابل «للقياس» عن الخصائص المهمة لكل بديل وبديل. والفكرة الأساس في عملية التقييم، هي في تحديد سلسلة معايير تحيط بجوانب التخطيط المركزية التي يتمّ بواسطتها توصيف أي بديل كان من ناحية أفضليته النسبية على البدائل الأخرى. والقيمة الإجمالية للبديل هي مجمل قيم المقاييس المختلة التي حُدّدت لتقييم المعايير المختلفة، عندما يمكن القيام بعملية الجمع هذه في سياق إعطاء أوزان مختلفة لمعايير مختلفة.

---

(١) هذا الفصل يلخص عملية التقييم وفقاً لمعايير، لمزيد من التفاصيل، انظر: يوبرت لوريون، ايرز سبيردلوف وعيديت ايلات، «التقرير رقم ـ ٤: تقييم البدائل الحالية لإسرائيل في سنوات الألفين ـ معايير ومقاييس،» (آذار/ مارس ١٩٩٦).

وعملية التقييم بمجملها، بدءاً بمرحلة طرح البدائل الخمسة الرئيسة، وحتى خلق بديل مشترك ومنسق مختار، مؤلفة من ست مراحل:

١- اختيار منظومة معايير لتقييم البدائل.

٢- تقييم شامل للبدائل الرئيسة وفقاً للمعايير المختارة، واستناداً إلى مقاييس رسمية للتعبير عنها.

٣- تحليل للعلاقة الارتباطية بين المعايير المختلفة في ضوء معطيات التقييم الآنفة الذكر، بأساليب إحصائية.

٤- تشخيص مبادئ تخطيطية تفسر العلاقات الارتباطية بين قيم المعايير، وتتحكم بكيفية تغيّرها في بدائل واقعية مختلفة.

٥- اختيار المزيج الواقعي المرغوب فيه لقيم المعايير، وفقاً لتحليل أداء البدائل الرئيسة (هذا المزيد يمثّل أداءات المخطط المختار).

٦- تشخيص قيم المتغيرات التخطيطية المُدرِكة للمزيد الواقعي الآنف الذكر.

ويعرض هذا الفصل عملية تقييم البدائل الرئيسة وفقاً لمعايير. وسنعرض فيه عملية اختيار المعايير، والمعايير بحدّ ذاتها وكيفية قياسها. وأيضاً نتائج عملية التقييم ـ «قالب التقييم» (بما يتطابق مع المرحلتين الأولى والثانية أعلاه). واستُخدم قالب التقييم كأساس لتحليل مكوّنات البديل المشترك المختار الذي سيعرض في الفصلين الثامن والتاسع التاليين[٢].

٧-١ خلفية مفاهيمية

إن كل واحد من البدائل الأساس للمخطط الرئيس يمثل مخطط أداء موجوداً وطنياً كاملاً، يحتوي على نوعيّات حياتية اجتماعية، واقتصادية، وطبيعية (مادية) كثيرة ومتنوعة. وهذه النوعيّات تتناقض أحياناً بعضها مع بعض، وأحياناً أخرى تكون في علاقة ترابطية (Correlation) تقنية أو اقتصادية جزئية، أياً كانت ليس من السهل تشخيصها. والمقارنة بين البدائل المختلفة لغرض بلورة سياسة هي عملية صعبة جداً، ومعقّدة جداً من ناحية منهجية وإشكالية، ومن ناحية عملية التقييم ذاتها.

---

(٢) عملية تطوير البديل المشترك والمنسق المختار لمخطط تنظيم المجال الوطني: «صورة المستقبل»، نجد وصفاً لها في: آدام مازور وميخال سوفير، ««صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني،» (١٩٩٧).

والتخطيط الوطني يجب أن يقدّم رداً عن سلسلة طويلة جداً من الغايات المنشودة، والاحتياجات، والطموحات الاجتماعية. والمشكلة التي نواجهها هي: كيف يمكن المساواة والمفاضلة بين بدائل مختلفة في ضوء كثرة الغايات المنشودة والاحتياجات، بشكل ينسج في المجال لتحقيق موافقة اجتماعية على هذه المفاضلة، أو بدلاً من ذلك، بشكل يمكّن من القيام بعملية ربط منهجية وموافق عليها لقيم أساسية إنسانية واجتماعية من أجل التقييم الشامل للبدائل، حتى لو أن من طبيعة القيم الأساس ذاتها أن تكون في مرات عديدة موضع جدل اجتماعي.

ومشكلتنا هي أن نخلق من خلال مختلف أنواع المعطيات الخام التي تصف أداء وطبيعة البدائل الرئيسة، منظومة «علامات» (نسبية) رسمية وبسيطة نسبياً، يمكنها أن تعكس بشكل أمين ومتفق عليه سلّم الأفضليات. ويفترض بهذه المنظومة أن تشكل شبه «آلة ضاغطة» تجمع المعطيات الوفيرة والمعلومات المضمنة اليوم في مخطط البدائل المختلفة، في منظومة عامة للعلامات، تفسح في المجال أيضاً لعملية إعداد منطقي وعملي لاحقاً. وهذه المشكلة هي مشكلة أساس في عملية تخطيط كثيرة الغايات المنشودة.

وعملية التقييم بواسطة معايير رسمية تلزمنا أن نميّز جيداً بين ثلاثة مصطلحات أو مفاهيم: الغاية المنشودة، والمعيار، والمقياس. والتمييز بينها يكون على الشكل التالي:

١ - **الغاية المنشودة**: تمثّل طموحاً إنسانياً واجتماعياً طبيعياً، أياً كان ينبغي أن يتحقق بواسطة التخطيط: وهذه خاصية جوهرية، أياً كانت لبديل أو موضوع مجرد وجودها (وبقوة وجودها) في البديل، عن ملامح مهمة للجمهور. والغايات المنشودة، مصاغة بلغة نوعية وبمستوى منخفض من الواقعية، وأحياناً بغموض معيّن، ومع ذلك، فهي مصاغة بمصطلحات تعتبر طبيعية في التفكير الاجتماعي العام، ولها جميعاً اتجاه واضح ومتفق عليه يقول إن كانت تلك الغايات «أكثر» أو «أقل» تفضيلاً (هكذا على سبيل المثال)، فـ «الاندماج» في المجال، هو صياغة مألوفة للغاية المنشودة، مثله مثل اللياقة الاجتماعية وما شابه.

٢ - **المعيار**: هو تعبير عن خاصية البديل التي تعتبر على أنها تمثل مدى تحقق غاية منشودة معيّنة عن طريق ذلك البديل. وبالطبع، فإنه يمكن أن يكون هناك عدد من المعايير المختلفة التي تعبّر عن غاية منشودة واحدة قائمة. و«المعيار» هو أكثر «تقنية» وشكلية في صياغته من وصف الغاية المنشودة التي يعرب المعيار ويمثل مدى الالتزام بها، وهو على قدر عالٍ من الواقعية، إلا أنه لا يزال غير عالٍ جداً، (وهكذا

فإن «الهوة في المداخيل» يمكن أن تفهم كمعيار للتعبير عن الغاية المنشودة «في المساواة» مع أنها ليست بالضرورة معياراً وحيداً للتعبير عن ذلك. والمعيار يمكن أن يكون كمياً أو نوعياً، وتوجد بشأنه أيضاً موافقة على الاتجاه المطلوب.

٣- **المقياس**: «المقياس» هو قياس تقني يسمح بربط القيمة الحقيقية (الكمية أو النوعية) بالمعيار الذي تمثله. والمقياس يصاغ بالضرورة بالطريقة التي توضّح بمستوى واقعي عال جداً من الواقعية كيفية احتساب او تقييم قيمة المعيار (وهكذا على سبيل المثال فإن «العلاقة النسبية بين التباين الإحصائي للأجر في المرافق الاقتصادية، وبين متوسط الأجور»، يمكن أن تعتبر كمقياس لمعيار «الهوة في المداخيل» مع أنه ليس بالضرورة مقياساً مفضلاً او مبرراً في جميع الأحوال.

وحسبما سنرى في ما بعد، فلقد تمّ، في نهاية الأمر، في عملية اختيار شبكة المعايير التي ستخدمنا، تصنيف للمعايير والمقاييس، ليس على أساس شبكة غايات منشودة منتظمة، وإنما على أساس موضوعات تخطيط مركزية، ليست متماثلة من ناحية المفهوم، لمفهوم الغاية الذي ورد بحثه أعلاه، الا أن كل واحدٍ يمثّل عائلة مميزة من الغايات.

وكان اختيار المعايير مرحلة حرجة في مرحلة التقييم، وكان ينبغي أن يتمّ الاختيار بحذر كبير. ولكي يستخدم مقياس ما كمعيار، بصورة فعالة لعملية التقييم، وناجحة لغرض التمييز التام بين البدائل، فإنه يتوجب أن تتوفر فيه شروط عدة مسبقة:

يتوجب عليه أن يعكس بصورة فعالة «غاية» منشودة ما، وأن يعبّر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن النوعية الحقيقية، وعن «أداءات» (Performance) البديل بمصطلحات الغاية المنشودة ذاتها.

كذلك ينبغي أن يكون ذا حساسية للفروقات المنهجية بين البدائل، وأن يمنح «قدرة على الفصل» (أو التمييز) بينها، على الأقل يشكل سبق: لأنه اذا كان واضحاً بموجبه أن كافة البدائل متماثلة في قيمتها من ناحية معيار معيّن، فإنه يكون بالطبع غير ناجح لعملية التفضيل بين البدائل، لأنه لن يكون قادراً على توفير معلومات بشأن فروقات محتملة.

وينبغي أن يكون بالإمكان إرفاق مقياس بالمعيار (كما هو محدد أعلاه)، يكون عملياً قابلاً للاحتساب، بواسطة المعطيات والتشخيصات التي أوجدتها الدراسة على البدائل.

٧-٢ عملية اختيار المعايير

لقد قام طاقم برئاسة البروفسور يوبرت لوريون وبمشاركة طواقم التخطيط كافة بتركيز عملية تحديد المعايير والمقاييس بأسلوب إلغاء منهجي (انظر الرسم البياني رقم (٣)، ص ١٩٧ من هذا الكتاب). وكانت المرحلة الأولى في هذه العملية هي اختيار وتحديد مجموعة المعايير التي ستتم على أساسها عملية التقييم الشاملة. وتمّ تجميع المعايير من مصادر ثلاثة هي:

ـ **قائمة المعايير** ـ التي جمعت من وثائق مختلفة في إطار المشروع في المرحلتين الأولى والثانية. وعكست القائمة الغايات المنشودة للبدائل المختلفة. ومن هذا المصدر تشكل عدد كبير جداً من المعايير (المجموع الكلي ١٠٤).

ـ **طواقم البدائل الرئيسة** ـ «الأعمال كالمعتاد»، الاقتصادية، والاجتماعية، والطبيعية ـ البيئية ـ جمعت بالتوازي قائمة أخرى من المعايير ذات الصلة من زاوية نظر نقطة انطلاق البديل.

ـ **الطواقم المهنية** ـ تربية وتعليم، أمن، مؤسساتي ـ تنظيمي، نوعية البيئة، المواصلات والطاقة، جمعت وفقاً لاختصاصاتها قائمة معايير ثالثة لتقييم البدائل.

وقُدمت هذه القوائم للمناقشة والدراسة في هيئة موسّعة من ممثلي الطواقم المختلفة، ممثل لجنة المواكبة وطاقم التقييم. وفي خلاصة تلك العملية، تقرر تركيز القوائم في قائمة واحدة تمثيلية تضم عدداً محصوراً أكثر من المعايير المصنفة بحسب مواضيع اعتبار الأساس للمخطط الوطني. ونشأت ضرورة ذلك من أسباب براغماتية، وأخرى منهجية موضوعية: تفعيل نموذج تقييم وتنفيذ التقييم نفسه على عدد كبير جداً من المعايير، كلها بطبيعة العملية ذات مستويات شمول وأهمية مختلفة، كان غير عملي، وحجب القدرة على التمييز في تلك الفروقات المهمة بين البدائل. ولأجل ذلك، تمت بلورة قائمة جديدة، تمّ فيها تصنيف المعايير وفق أحد عشر موضوعاً مختلفاً. ونشأت القائمة في سياق إلغاء معايير بدت غير مطلوبة، وتوحيد معايير متشابهة، حيث تمّت صياغة قسم من المعايير من جديد.

وفي المرحلة النهائية، تقرر وضع ثلاثة معايير لكل موضوع، وكانت الأسباب لاتخاذ القرار هي:

المحافظة على توازن أولي بين المواضيع.

الرغبة في الوصول إلى حلّ وسط بين الحاجة العملية لتقليص عدد المعايير من جهة، وإعطاء تمثيل أقصى لكل موضوع من جهة أخرى.

كذلك، تحددت مقاييس لكل معيار تمّ بواسطتها تقييم المعيار في كافة البدائل. وتمّ توزيع مهمة التقييم الكمّي والنوعي للمعايير المختلفة على الطواقم المختلفة. وفي خلال إعداد القائمة النهائية، أضيف عدد من المعايير، وتم تغيير عدد آخر. وفي إطار بلورة الصيغة النهائية لقائمة المعايير للتقييم، تمّ إشراك الطواقم المهنية المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن مرحلة اختيار المعايير كانت ديناميكية ومثمرة، بفضل المشاركين وبفضل العلاقات المتبادلة التي نشأت بين طواقم البدائل، والطواقم المهنية، والطاقم المركزي، وهيئات أخرى أخذت قسطاً في المراحل المختلفة.

ويعرض الجدول رقم (٤٢)، ص ١٧٦ من هذا الكتاب قائمة المعايير التي اختيرت لتقييم البدائل، والى جانب كل معيار، سُجل المقياس الذي تمّ اختياره من أجل تقييمه.

٧-٣ عرض المعايير

في هذا الفصل الفرعي سيعرض كل واحد من المعايير التي تمّ تقييم البدائل الرئيسية وفقاً لها. وفي نهاية الفصل، وبعد عرض المعايير كافة، سيعرض قالب التقييم النهائي الذي يعرض قيم جميع المعايير في كل البدائل. وسيتمّ عرض المعايير في قالب موحّد على النحو التالي:

الموضوع: تشخيص النطاق أو عائلة الغايات المنشودة التي ينتمي اليها المعيار.

المعيار: اسم المعيار (العنوان) مع إضافة رقمه المتسلسل في القالب.

الهدف: وصف قصير للخاصيّة أو السمة التي تميّز البدائل، والتي يريد المعيار تشخيصها.

المنطق: تفسير المنطق والباعث وراء اختيار المعيار، وخلفية لفهم طريقة اختيار المقياس الذي يعكسه بالطريقة المثلى.

المقياس: صياغة المقياس ذاته، أي التحديد الشكلي للعامل الذي يستخدم مقياساً للمعيار موضوع البحث.

ونشير هنا إلى أن حسابات قيم المعايير، استناداً للمقاييس التي عُرضت، تمّت على أساس مجمل المعطيات المنهجية التي تمّ توقعها وحسابها، من أجل البدائل الرئيسة بواسطة النماذج المختلفة[٣].

---

(٣) لتفصيل كامل لأسلوب تنفيذ العملية الحسابية استناداً إلى هذه المعطيات وجداولها الأساس. انظر: لوريون، سبيردلوف وايلات، المصدر نفسه.

٧-٣-١ الاقتصاد

المعيار ١ ـ مستوى التطور البالغ التعقيد في المرافق الاقتصادية(٤)

الهدف: هذا المعيار يعكس دور مكوّن المعرفة والتطور التكنولوجي البالغ التعقيد داخل منظومة وسائل الإنتاج للناتج الاقتصادي العام.

العامل المنطقي: بقدر ما يكون الأداء الاقتصادي في الدولة مكوناً من شريحة أكبر من النشاط الغني بالتطور التكنولوجي البالغ التعقيد، والعلم والبحث والتطور، والسعي الدائم للتجدد والتغيير، **بقدر ما يعبّر عن نوعية جودة حياة أعلى في مجال العمالة، وعن نوعيات بشرية أعلى**. وبعيداً عن ذلك، فإن هذا الأداء يعكس بالطبع قدرة أفضل للمرافق الاقتصادية للتأقلم مع التغييرات التكنولوجية، وللتوقعات الاجتماعية مع بيئة عصرية. وكذلك القدرة على المواجهة الناجحة للأسواق الخارجية المتقدمة مع منتجاتها التصديرية.

المقياس: حصة الناتج الذي يعود في مصدره إلى «الصناعات الغنية بالعلوم».

إن اختيار هذا المقياس يفترض أن أساس البحث والتطوير والنشاط التكنولوجي البالغ التعقيد بمجمله، إما أن يتمّ في القطاعات الصناعية الغنية بالعلوم، وإما أن يكون محركاً عن طريق هذه القطاعات، بواسطة المضاعفات الاقتصادية المختلفة. ولذا، فإنه من الأرجح الافتراض أن مستوى التطور البالغ التعقيد في المرافق الاقتصادية يرتبط بصورة مباشرة تقريباً بنسبة الناتج الذي يعود في مصدره إلى هذه القطاعات. وتجدر الإشارة إلى أن الفرع قد حُدّد كـ «غني بالعلوم» لغرض العملية الحسابية، إذا كانت نسبة الطاقة البشرية التكنولوجية المستخدمة فيه، وكذلك النسبة بين الاستثمارات في الأبحاث والتطوير فيه وبين العائدات ـ كان كلاهما أعلى من المتوسط في الصناعة كلها في سنة معينة تحتذى (عام ١٩٩٣ في حالتنا هذه).

المعيار ٢ ـ الأداءات الاقتصادية للاقتصاد(٥)

الهدف: تمثيل مستوى **الرفاه** المتوسط المحتمل للأفراد في المجتمع.

العامل المنطقي: مستوى **الرفاه** المتوسط يمثل بصورة طبيعية مستوى تحقق التطلعات الاقتصادية الأساس. ومن الواضح أنه يعتبر نتيجة مباشرة لأداءات المرافق

---

(٤) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة يونا برغور، امنون فرانكل وليسا طنجي.

(٥) تقرير المقياس وحسابه جرى بمشاركة أعضاء طاقم البديل الاقتصادي.

الاقتصادية، بمفاهيم الناتج للفرد التي تمثل احتمالات نشوء **الرفاه** في المرافق الاقتصادية.

المقياس: الناتج المحلي الخام للفرد بأسعار عام ١٩٩٠.

المعيار ٣ ـ مستوى التخصص في المرافق الاقتصادية(٦)

الهدف: هذا المعيار يفحص النجاعة الاقتصادية للبديل، من ناحية مدى استغلال مزايا نسبية اقتصادية مختلفة كائنة في البديل، ويتمّ تشخيص المزايا النسبية بواسطة مدى التخصص اللوائي في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

العامل المنطقي: ان استنفاد التخصص الاقتصادي هو تعبير واضح عن النجاعة الاقتصادية في تخصيص الموارد في المرافق الاقتصادية. وهو يعبّر عن «تركيز الجهد» في الأسس الأكثر نجاعة للمرافق الاقتصادية، ولذا فإنه يعبّر أيضاً عن مدى الاقتراب من استنفاد الناتج الممكن إحرازه من ناحية الموارد الاقتصادية الأخرى الكائنة في البديل. ومن المعقول جداً القول إنه بقدر ما يكون وزن «القطاعات ذات الخبرة» (التي ستحدد أدناه) أثقل في مجال العمالة، فإن مدى استنفاد التخصص يكون أعلى.

المقياس: نسبة المستخدمين في القطاعات المتخصصة مناطقياً من أصل مجمل المستخدمين في المرافق الاقتصادية.

إن وجود نسبة مستخدمين في مرفق ما في لواء معطى، أعلى من نسبتهم المتوسطة في مجمل الاقتصاد، هو مؤشر طبيعي على حقيقة كون اللواء المذكور ذا تخصص في هذا القطاع. وعندها سيحدّد مثل هذا القطاع كـ «قطاع خبرات» لوائي. ولقد افترضنا بأن النسبة بين مجموع المستخدمين بعامة في القطاعات التخصصية اللوائية، وبين مجموع المستخدمين، تعبّر عن القدرة النسبية للقطاعات التخصصية، وهكذا فإن هذا المقياس يعكس المعيار موضوع البحث.

٧-٣-٢ الجانب الاجتماعي ـ الاقتصادي

المعيار ٤ ـ تنوع الاستخدامات(٧)

الهدف: هذا المعيار يعكس مجال الخيار الاقتصادي ـ الاستخدامي للأفراد في الدولة.

---

(٦) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة أمنون فرانكل وليسّا طنجي.

(٧) تقرير المقياس وحسابه جرى بمشاركة أمنون فرانكل، يوبرت لوريون، طوبي الفندري وليسا طنجي.

العامل المنطقي: بعيداً من العوامل القياسية الاقتصادية العادية المتعلقة بالرفاه والنجاعة، فإن هناك قيمة كبيرة أيضاً لحجم مجال الاختيار الاستخدامي القائم في المرافق الاقتصادية. وليس ثمة شك في أن مجال اختيار أكبر ينشئ تقارب متوسط أكبر بين تطلعات الأفراد لعمالة نوعية وبين مدى تحقق ذلك بصورة عملية. ويوجد لهذا الأمر انعكاس مباشر على مدى الرضا الذاتي الذي يشعر به الأفراد من نوعية الاستخدام وجودة الحياة بشكل عام. وحجم تشكيلة أصناف الاستخدام المعروض هو مؤشر على مجال الخيار هذا.

المقياس: تباين في تجزؤ المستخدمين بين القطاعات المختلفة في المرافق الاقتصادية.

إن اختيار هذا المقياس، باعتباره يعبّر بشكل أمين عن قيمة البديل في المعيار الآنف الذكر، ينبع من خلال الافتراض أن مدى التوزع الفعلي للمستخدمين، على أصناف العمالة المختلفة يشكل مؤشراً واضحاً على حجم مجال الاختيار، القائم فيها منذ البداية. كذلك ففي أساس اختيار هكذا مقياس، مطروح الافتراض بأن قياس التوزع بين العمالات، على مستوى مجموعة عالية نسبياً، لتصنيف العمالات (أي التصنيف وفقاً لقطاعات بمستوى رقمين استناداً إلى تصنيف مكتب الإحصاء المركزي)، يعكس جيداً مدى التنوع «الحقيقي»، في المرافق الاقتصادية. وبكلمات أخرى، فإنه يعتبر مؤشراً أيضاً بالنسبة إلى التنوع، كما سينبع أيضاً من تصنيفات أكثر دقة للعمالات.

المعيار ٥ ـ المساواة في الدخل مناطقياً[(٨)]

الهدف: هذا المعيار هو لقياس مدى المساواة الاجتماعية على المستوى المناطقي.

العامل المنطقي: المساواة الاقتصادية تعدّ قيمة بحدّ ذاتها، وهي تتعارض بعامة مع قيم النجاعة الاقتصادية المتجمعة للمرافق الاقتصادية مثلما تأخذ تعبيرها في الناتج الشامل (أو الناتج للفرد)، وإن الهوات الكبيرة جداً، في تقسيم كعكة الناتج بين الأفراد في المرافق الاقتصادية، تخلق توترات اجتماعية، حتى لو كان إجمالي الناتج مرتفعاً، كذلك فإن الفروقات البارزة بين المناطق المختلفة، من ناحية مستوى الدخل للفرد، تمثل وجهاً سلبياً لبديل هناك أهمية كبيرة لقياسه، ويجب اعتباره سمة مهمة مميزة لقيمة البديل. وهذه الفروقات تعبّر عن توافق أعلى بين المنطقة وبين مستوى رفاه سكانها، ولهذا فإنها تعكس «لا عدالة» في توزيع الرفاه بين المناطق. وينبغي أن نذكّر

---

(٨) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة طوبي الفندري.

بأن الفروقات في الناتج المحلي الخام المناطقي، لا تمثل بالضرورة انعدام عدالة من هذا النوع. هذا لأن الناتج المحلي الخام المناطقي يمكن أن تنتج أجزاء ملحوظة منه، من جانب سكان من خارج المنطقة.

المقياس: الدخل للفرد في الألوية المختلفة

المعيار ٦ ــ نسبة تباين البطالة(٩)

الهدف: معيار أساس ومفهوم لقياس أداءات المرافق الاقتصادية والمجتمع بشكل عام.

العامل المنطقي: البطالة هي ظاهرة فرعية أساس وسلبية لكل مرفق اقتصادي، وبهذا المستوى أو ذاك، فإنها أمر حتمي بصفة عامة، وللبطالة انعكاسات اجتماعية سلبية.

المقياس: النسبة المتوقعة لغير المستخدمين في المرافق الاقتصادية.

٧-٣-٣ المجتمع

المعيار ٧ ــ رفاه الأقليات(١٠)

الهدف: مستوى هوات بين مستوى دخل السكان غير اليهود ومستوى دخل كافة السكان.

العامل المنطقي: الهوات بين مستوى الدخل في القطاع غير اليهودي، وبين مستوى دخل السكان كافة، مرتبطة بوجه اجتماعي سلبي للتخطيط المجالي الشامل. وانعدام المساواة أو الهوات، بين مستويات الدخل ينعكسان أيضاً بصورة تقريبية عن طريق الفارق بين قيم الناتج المحلي الخام للفرد للمجموعات السكانية موضع البحث في كل بديل. ونؤكد بأننا نبحث هنا في الهوات الناجمة والناشئة من داخل الفوارق بين الانتشارات المجالية المختلفة لفئتي السكان في العام المنشود. ويفحص هذا المعيار بأي قدر يفرض الانتشار الاقتصادي المجالي نفسه، هوات في الرفاه بين المجموعتين الكافيتين؛ كما أن هذا المعيار لا يستطيع التعبير عن فروقات من هذا النوع، تعود في مصدرها إلى أسباب أخرى، اجتماعية ــ قومية ــ سياسية، وأخرى. ولذا، فإنه بقدر ما يتركز السكان اليهود أكثر في منطقة المركز، وفي المقابل تركز الأقليات في

(٩) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة أعضاء الطاقم الاقتصادي.

(١٠) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة آدام مازور ويونا برغور.

الأطراف النائية، وفي الوقت نفسه يتركز النشاط الاقتصادي في منطقة المركز، فإن الهوة سوف تتسع بين مستويات دخل السكان اليهود وغير اليهود.

المقياس: الفارق بين متوسط الناتج المحلي الخام للفرد للسكان كافة، وبين متوسط الناتج المحلي الخام للفرد، للسكان غير اليهود في البدائل المختلفة، يعاد إلى طبيعته استناداً للناتج المحلي الخام للفرد (للسكان كافة) في البديل.

المعيار ٨ ـ المساواة المناطقية[١١]

الهدف: قياس مقارن لمدى المساواة المناطقية من ناحية مستوى الرفاه الاقتصادي.

العامل المنطقي: عندما توجد فروقات بارزة (بالمعنى الإحصائي لهذا الاصطلاح) بين مستوى رفاه السكان في مناطق مختلفة من الدولة، فإنه ينشأ بذلك انعدام مساواة، ذو بعد سلبي بارز من وجهة نظر وطنية ـ قيمية. وبوضوح فإحراز مساواة قصوى بين المناطق المختلفة، هو غاية وطنية منشودة، ويجب إيجاد معيار يعبّر عنها. والناتج المحلي الخام للفرد في البدائل يستخدم لهذا الغرض كمعيار بارز لمستوى التطوير المناطقي، ولمستوى دخل سكان المنطقة. وبقدر ما يوجد في البديل هوات كبيرة، بين المناطق، بمفاهيم الناتج المحلي الخام للفرد في المنطقة، بقدر ما يكون البديل أقل تحقيقاً للمساواة.

المقياس: تباين الناتج المحلي الخام المناطقي للفرد.

ونشير هنا إلى أن الناتج المحلي الخام المناطقي للفرد، هو النسبة بين الناتج المحلي الخام الذي ينشأ في داخل المنطقة، من جانب مجمل المستخدمين فيها ـ بما في ذلك الذين لا يقطنون فيها ـ وبين عدد سكان المنطقة. وينبغي التنويه إلى أنه يبدو ظاهرياً أن المقياس يشوّه قليلاً من الواقع المناطقي، لأنه كان من الأصح التطرق إلى ناتج سكان المنطقة (ناتج مناطقي خام) كمقياس لرفاه هؤلاء السكان. ومن الجهة الأخرى، فإن هذا المقياس يعبّر عن قدرة المنطقة على الجذب، وهي القدرة التي تنشأ نتيجة حجم الناتج الذي ينتج فيها.

المعيار ٩ ـ تنوع أشكال مراكز الاستيطان[١٢]

الهدف: مدى تنوع أشكال مراكز الاستيطان في الدولة، كما ينعكس في عدد

(١١) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة يونا برغور.

(١٢) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة كل من يوبرت لوريون، أمنون فرانكل، طوبي الفندري، وليسا طنجي.

السكان الموجود في نماذج استيطانية مختلفة.

العامل المنطقي: وجه مهم لنوعية الحياة هو مدى الاختيار لدى الإنسان، من ناحية طراز وطابع المركز الاستيطاني الذي سيقيم فيه. وبقدر ما يكون مجال اختيار أشكال مراكز الاستيطان أكبر، بقدر ما يكون مفضلاً من وجهة النظر الاجتماعية. وفي إطار عملية التخطيط، تمّت عملية تصنيف نماذج الاستيطان وفقاً لحجمها، وعلاقتها المجالية ببنية المتروبولين، ووفقاً لعوامل أخرى. والمفهوم هنا هو أن مدى التوزع الفعلي للسكان بين النماذج المختلفة لمراكز الاستيطان، يعد تعبيراً ملحوظاً عن مجال الاختيار القائم منذ البداية أمام الفرد، كما سنرى أدناه في تعريف المقياس. والفرضية هي أن البدائل الاقتصادية وبديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات ـ ستتطلع إلى تقليص التوزع الاستيطاني (نسبياً للعام ١٩٩٠)، وذلك بسبب كونها مميزة بواسطة سياسة استمرار اتجاهات التركيز. وفي المقابل، فإن البدائل المعيارية «الاجتماعية» و«الطبيعية ـ البيئية» ستتطلع إلى الحفاظ، بل وزيادة التوزع، بهدف زيادة مجال الامكانات، وحرية الاختيار المجالي للسكان في العام المنشود.

المقياس: التباين الاحصائي لحجم السكان (يعبّر عنه بنسب مئوية من مجموع السكان) القاطنين في نماذج الاستيطان المختلفة.

٧-٣-٤ التربية والتعليم

المعيار ١٠ ـ العدالة الاجتماعية ـ المساواة[١٣]

الهدف: هذا المعيار يفحص مدى العدالة الاجتماعية والمساواة في منظومة التعليم في إسرائيل في العام ٢٠٢٠.

العامل المنطقي: إن قيم العدالة الاجتماعية والمساواة كانت توجّه منظومة التعليم في إسرائيل منذ الاربعينيات. ووجدت هذه القيم تعبيراً عنها في قانونين أساسين للتعليم في إسرائيل (قانون التعليم الإلزامي للعام ١٩٤٩، وقانون التعليم الرسمي للعام ١٩٥٣). وتعزز هذان القانونان من جانب جميع وزراء المعارف، كما حصلا على تعزيز أقوى في إطار سياسة التنمية التربوية بأشكالها المختلفة، وبقرار الكنيسة حول الإصلاح في بنية جهاز التعليم (١٩٦٨). وإن مركزية قيم العدالة الاجتماعية والمساواة في المنظومة التربوية هي تعبير عن مركزيتها في السياسة الاجتماعية في إسرائيل، وعندما تخسر مركزيتها في السياسة الاقتصادية

(١٣) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة كل من اليعاد بيلد وايلان اوريون.

والاجتماعية، فإنها تخسرها أيضاً في السياسة التعليمية.

المقياس: علامة نوعية تمنح استناداً إلى التقدير الجيد من جانب أعضاء طاقم التعليم، لمستوى المساواة الاجتماعية التربوية المتوقعة في البديل.

ونودّ أن نشير إلى أننا احتجنا إلى تقييم نوعي، تمّ في سياق تنفيذها إيجاد معدل ثلاث نوعيات أساس مجالية واقتصادية للبديل. وهذه هي:

الوصول الطبيعي: وهو وجه يتعلق بوجود أو غياب منظومات لتصنيف التلاميذ، ولنوعية انتشار المؤسسات التعليمية. فالانتشار الرحب والمتغلغل، مطلوب من أجل تمكين كل واحد من الوصول بطريقة معقولة إلى المؤسسة التعليمية التى تستجيب لاحتياجاته.

عرض الإمكانات التعليمية: هذا وجه مكمل لمقياس الوصول. وهو يشتق من التشخيص القائل إن المساواة في سهولة الوصول وحدها لا تكفي، وإنما يتوجب أن تسود أيضاً مساواة في نوعية التعليم. وتجد نوعية التعليم تعبيراً عنها في مجموعة مختارة من المضامين المتساوية في تنوعها وفي نوعيتها؛ وفي تخصيص زمن تعليم متساو من حيث القيمة، وفي معلمين وبنى تحتية تعليمية ذات نوعية متساوية.

تخصيص الموارد: التخصيص (الذي يجد تعبيره على سبيل المثال بمفاهيم استثمار للتلميذ) يدل على مقياس المساواة.

المعيار ١١ ـ الإسهام الاقتصادي للمنظومة التعليمية[١٤]

الهدف: هذا المعيار هدفه فحص مدى إسهام التعليم في المنظومة الاقتصادية في إسرائيل.

العامل المنطقي: المفهوم الذي يرى في التعليم استثماراً في الرأس مال البشري يرى في إسهام التعليم للمنظومة الاقتصادية معياراً مهيمناً (وفي المقابل، هناك مفهوم يرى في التعليم خدمة اجتماعية إنسانية أساس، مثل الخدمات الصحية والاجتماعية ونحو ذلك، وهذا المفهوم يقود إلى معيار المساواة الذي وصف سابقاً). وبموجب هذا المفهوم، فإن تنمية قدرة الدولة على المنافسة الاقتصادية، ينبغي أن تكون العامل المركزي الذي يوجّه تخطيط المنظومة التعليمية. كذلك، فإنه يتوجب على التعليم ضمان خلق تسلسل متدرج ومزيج من المهارات التي تلائم على أفضل وجه مجال الفرص الاقتصادية، مثلما تحدّد ذلك عن طريق بقية الموارد الكامنة للمرافق

(١٤) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة كل من اليعاد بيلد وايلان أوريون.

الاقتصادية. ومن هنا ينبع تفضيل التفوق وعامل المنافسة، على القيم الأخرى، واعتبار المنظمة التعليمية وسيلة مهمة للتطوير الاقتصادي. ومساهمة المنظومة التعليمية في النشاط والنمو الاقتصادي، تجد تعبيراً عنها في الأساس في تأهيل خريجي المنظومة لأداء اقتصادي فعّال وفي تنمية نخب مهنية.

المقياس: علامة نوعية تمنح بناء على حسن تقدير أعضاء الطاقم التعليمي للإسهام المتوقع للمنظومة التعليمية في الاقتصاد.

المعيار ١٢ ـ الطوائفية ـ الجماعات المنظمة ـ (Communical or Community)[١٥]

الهدف: هذا المعيار يفحص مدى استعداد وملاءمة البدائل لتطوير مفهوم الجماعات المنظمة في التعليم.

العامل المنطقي: منذ بداية قيام المنظمة التعليمية ـ التربوية في إسرائيل، كانت المدرسة الابتدائية مرتبطة بالحي السكني. وقام قانون التعليم الإلزامي المجالي (للعام ١٩٤٩) على اعتبار المجموعة الاقليمية كأساس للمدرسة (أي الإقامة في الحي كمبدأ لتسجيل التلاميذ في المدرسة). وفي العقدين الأخيرين تطور في إسرائيل مفهوم طوائفي ـ جماعي متبلور. ووجد هذا الأمر تعبيراً في برنامج «إعادة ترميم وإعمار الأحياء السكنية (بدءاً من نهاية السبعينيات)، وفي تطوير مراكز طوائفية ـ جماعية (نواد ثقافية ـ رياضية للشبيبة) ومدارس ذات طابع طوائفي. ومنذ منتصف الثمانينيات بدأت تنمو مدارس ذات خصوصية متميزة. وأدت هذه المدارس إلى تطوير جماعات منظمة (طوائفية) على أساس فكري وليس إقليمياً. وتوسيع مفهوم الطوائفية ـ من مفهوم جغرافي ـ إقليمي إلى مفهوم غير إقليمي ـ هو استمرار لاتجاهات الاختيار الحر والمشاركة.

المقياس: علامة نوعية تمنح بناء على حسن تقدير أعضاء الطاقم التعليمي لمدى حجم الطوائفية المتوقع أن تنشأ في البديل.

٧-٣-٥ المجال

المعيار: الاستقلالية الاستخدامية المناطقية[١٦]

الهدف: هذا المعيار يصف مدى المساواة بين المناطق على صعيد الملاءمة بين الطلب على العمل وبين عرض العمل داخل الألوية المختلفة.

---

(١٥) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة كل من اليعاد بيلد وايلان اوريون.

(١٦) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة كل من آرييه شاحار وعيديت ايلات.

العامل المنطقي: هناك فرضية ترى أنه كلما وجدت نسبة أكبر من المستخدمين في الاقتصاد مكان عمل لها حيث تقيم، فإن ذلك مفضل من ناحية التخطيط المجالي (النسبة المتممة تتعلق بأولئك الذين ينتقلون يومياً للعمل داخل اللواء). ولا شك في أن تعزيز سهولة الوصول المجالية إلى مكان العمل، هو هدف التخطيط الشامل، وهذا يحتّم التعبير عنه في معيار خاص. ووجود تلاؤم على درجة عالية بين عرض العمل والطلب عليه داخل الألوية يعبّر عن نوعية حياة أفضل وفقاً لهذا المفهوم. وبين أمور أخرى، فإنه يشكل مؤشراً على حجم انتقال يومي أقل للمستخدمين من منطقة إلى أخرى، وكنتيجة لذلك تقليل الأعباء على منظومات المواصلات التي يجب تخطيطها، كما يشير إلى توفير الوقت وموارد قوة العمل.

المقياس: متوسط العلاقة النسبية في كل الألوية بين عدد المستخدمين في اللواء الذي يقيمون فيه وبين مجموع المستخدمين في اللواء.

المعيار ١٤ ـ تدريج مراكز الاستيطان(١٧)

الهدف: إن فحص تدريج المراكز الاستيطانية يأتي لغرض فحص المدى الذي تنضج فيه عمليات التميز في البدائل المختلفة.

العامل المنطقي: هذا المعيار ينطلق من الافتراض أن عملية التمدين التي قامت في إسرائيل خلال سنوات وجودها سوف تتصاعد وتؤدي إلى شبه انتقال متدرج للسكان إلى مختلف مراكز الاستيطان في اتجاه أشكالٍ استيطانية أكبر وذات طابع حضري أكبر. واستناداً لفرضيتنا، فإن نسباً متزايدة من السكان سوف تقطن في مدن أكبر، وسوف تتمتع بمستوى الخدمات الذي توفره مدن كهذه. ويسمح المعيار بالإعراب عن مدى ارتباط البدائل بعمليات التمدين العفوية. ويدل عدم الارتباط أو معارضة هذه العمليات (التي ينبغي أن تجد تعبيراً عنها بقيمة أكثر انخفاضاً في هذا المعيار) بصورة طبيعية على الحاجة إلى إيجاد أدوات جديدة وأجهزة تنفيذ أقل معيارية، وفي هذا ما يشير إلى صعوبات أكبر من ناحية قابلية البديل للتطبيق.

المقياس: الفئة الاستيطانية من خلال تدريج نماذج الاستيطان التي يمر فيها خط متوسط السكان.

هذا ويفترض المقياس الخاص بهذا المعيار وجود تدريج لأشكال الاستيطان على امتداد يتحرك بين «نواة متروبولينية» في أحد الأطراف وحتى «أشكال الاستيطان

---

(١٧) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة يوبرت لوريون، أمنون فرانكل، طوبي الفندري، وليسا طنجي.

القروية» في الطرف الثاني. وتعرض توقعات المشروع عدد السكان في كل واحدة من أشكال الاستيطان في هذا التدريج. وعلى هذا الامتداد يتمّ قياس المتوسّط الذي يشير إلى الموقع القائم على خط امتداد التدريج الذي ينقسم فيه السكان إلى قسمين متساويين.

المعيار ١٥ ـ سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة(١٨)

الهدف: هذا المعيار يعكس سهولة وصول سكان الدولة إلى المناطق غير المبنية لغايات الاستجمام والراحة.

العامل المنطقي: إن هذا المعيار يأتي لفحص المدى الذي يحرزه توزع السكان في كل بديل، إلى تحقيق هدف الوصول السهل إلى مناطق مفتوحة نوعية مخصصة للاستجمام، وما هو حجم السكان المستفيد من المستويات المختلفة للوصول السهل. وهذا، وفقاً لمفهوم بأن مدى التعريض للتأثيرات الخارجية وقوة الاتصال اليومي مع منطقة مفتوحة لأهداف الاستجمام واللهو، يشكل مكوناً مهماً في نوعية الحياة. ومن وجهة نظر الفرد، فإن «مدى استمتاعه» بالمنطقة المفتوحة (في إطار بديل ما) يكون أكبر كلما كان موجوداً على مقربة مريحة من مناطق مفتوحة أكبر وذات نوعية أكبر من ناحية تنوّع فرص الاستمتاع التي يمكن تحقيقها في تلك المناطق. وتمتع كل سكان الدولة بنصف «مدى الاستمتاع» هذا يعبّر بشكل طبيعي عن القيمة الشاملة للبديل من ناحية «خدمات المنطقة المفتوحة» التي يمنحها. هذا الأمر يعبّر عن الأخذ في عين الاعتبار لعدد السكان المستمتعين بمنطقة مفتوحة معينة، كما عن نوعية هذه المنطقة أيضاً.

المقياس: حجم السكان المستفيد من مستوى الوصول السهل إلى مناطق خضراء الذي يزيد على المعدّل المجالي(١٩).

---

(١٨) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة كل من آدام مازور، موطي كبلان واورن دايان.

(١٩) العملية الحسابية: كل مساحة أراضي الدولة، مقسمة إلى رقع، مساحة كل منها ٢ × ٢ كم٢، تحصل على قيمة («مؤشر مستوى الوصول السهل») تصف المستوى ونوعية الجاذبية التي تميز منطقة نوعية مفتوحة. وصفة حساب مؤشر الجاذبية لمثل هذه الرقعة من الأرض هي:

عندما يكون Ai يعبّر عن قيمة الوصول السهل لرقعة الأرض ـ i وـ Sj عن حجم المنطقة المفتوحة الموجودة داخل رقعة الأرض ـ j فعندها يكون ـ Gj هو مؤشر يصف نوعية المنطقة المفتوحة الآنفة الذكر، التي تقطع الرقعة ـ j أما ـ dij فهي المسافة بين الرقعتين ـ i وـ j. أما المسافة بين رقعة وأخرى، فاحتسبت كنحو ـ كيلومتر واحد. ومعادلة قيم نوعية منطقة خضراء والتي شكلت أساساً في الصيغة الآنفة الذكر (أي قيم ـ Gj الممكنة) هي: غابة مزروعة ـ ١٥، منتزه وطني ـ ١٠، حرش طبيعي ـ ٥، محمية طبيعية ـ ٠,٥، غابة مقترحة، أراض بور وأراض زراعية ـ ٠,١. والقاعدة التي قامت عليها العملية الحسابية كانت خريطة إسرائيل، حيث وضعت فيها علامات على كل المناطق المفتوحة، حيث أرفق بكل قطعة أرض قيمة المنطقة الخضراء الكائنة فيها وفقاً لعشر درجات. وبعد حساب قيم Ai في كل الرقع، قسّم طيف القيم الذي حصلنا عليها إلى سبعة نطق من القيم، حيث كل نطاق يمثل مستوى معيناً من القرب إلى المناطق الخضراء. وبواسطة =

٧-٣-٦ البيئة

المعيار ١٦ ـ حماية المياه الجوفية[٢٠]

الهدف: فحص مدى المساس بقدرة تسرب المياه إلى الحوض المائي كنتيجة للتطوير الطبيعي ـ المادي وانتشار المراكز الاستيطانية.

العامل المنطقي: إن المساس بقدرة تجديد المياه الجوفية يشكل بالطبع مقياساً ذا مدلول كبير في وصف البدائل في ما يتعلق بالحفاظ على البيئة بعامة. ومن بين جميع مكوّنات البدائل المختلفة، فإن المكوّن الأكثر تأثيراً في قدرة التجديد هو انتشار المراكز الاستيطانية في مناطق الشرق. وكلما كان هناك عدد أكبر من مراكز الاستيطان الكائنة في مناطق تسرّب المياه الجوفية، كان التأثير السلبي لهذه المناطق أكبر. والمكوّن الرئيس للمركز الاستيطاني الذي يؤثر في مناطق التسرّب، هو حجم المنطقة المطورة التي تغطيها، بحيث كلما كان هذا الحجم أكبر، كان تأثيره السلبي أكبر.

المقياس: مقدار مساحة مناطق التسرّب المغطاة بمساحة مطورة.

المعيار ١٧ ـ الاعتدال المناخي[٢١]

الهدف: هذا المعيار يسمح بالتمييز بين البدائل وفقاً لمدى متوسط الاعتدال المناخي الذي يتمتع به سكان الدولة.

العامل المنطقي: بقدر ما يقيم عدد أكبر من السكان في المناطق ذات المناخ الأكثر اعتدالاً، بقدر ما تصبح نوعية الحياة في الدولة أكثر جودة في جانبها الطبيعي ـ البيئي المهم. ومن الواضح أنه كلما كان متوسط الاعتدال المناخي أعلى، كان الأمر أفضل.

المقياس: مؤشر متوسط الاعتدال المناخي (سيحمل الإشارة ـ I)[٢٢].

= خريطة انتشار السكان في كل بديل، قيس بعد ذلك حجم السكان الذي يشمل ما هو قائم (في كل بديل) في المناطق التي قيمة الوصول السهل منها إلى مساحاتها الخضراء قائمة في واحد من النطق الثلاثة العليا لقيم Ai. وهذا الحجم هو المقياس المطلوب.

(٢٠) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة كل من موطي كبلان والمرحوم اورن دايان.

(٢١) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة المرحوم أورن دايان استناداً إلى معطيات بروفيسور آرييه بيتان.

(٢٢) الحساب تم كالتالي:

بحيث يعبر Ni عن حجم السكان القاطنين في منطقة i وWi علامة الاعتدال المناخي في المنطقة I، (انظر أدناه).

العملية الحسابية: هذه العلامة تحددت وفقاً لخريطة مناطق السهولة المناخية، بحيث جرى توزيع المناطق المختلفة في ثلاث مجموعات: المناطق ١ ـ ٢ اعتدال عالٍ (Wi = 1)؛ المناطق ٣ ـ ٤ اعتدال متوسط (Wi = 5)؛ المناطق ٥ ـ ٦ اعتدال منخفض (Wi = -1).

المعيار ١٨ ـ التلوث الجوي[٢٣]

الهدف: هذا المعيار يأتي للمقارنة بين البدائل وفقاً لمدى تعرّض السكان للتلوث الجوي، بمستويات أعلى من المطلوب.

العامل المنطقي: يفترض في هذا المعيار أن يعبّر عن الافضلية البيئية لبدائل مختلفة وفقاً لمصطلحات فما فوق يتجاوز نوعية الجو. والمقياس الطبيعي لتقييم هذا الموضوع هو حجم السكان المتعرض لمستوى تلوث متوسط معطى، فما فوق يتجاوز سقفاً معيناً (من خلال الأخذ في عين الاعتبار، قدر الإمكان، تشكيله من أنواع الملوثات). وعند تحليل المشكلة مع طاقم نوعية البيئة تبلور الاستنتاج أن الأمر المباشر والرئيس الذي يفسر مستوى نوعية الجو العامة في مراكز وجود ونشاط الناس، وبالارتفاع ذي الصلة بهم، هو الكمية العامة للملوثات المنبعثة من المواصلات البرية. وهذه من جانبها هي دالّة طولية (حقاً بشكل تقريبي فظ، ولكن كاف تماماً للمقارنة بين البدائل) لحركة السير العامة التي تميّز وقت الذروة في صباح يوم متوسط.

المقياس: مجموع حركة السير السنوية المتوقعة في البديل في ساعة الذروة، بمصطلحات مليون كيلومتر/ مركبة، التي تنشأ وتمر في كل المناطق.

٧-٣-٧ الموارد الطبيعية

المعيار ١٩ ـ وفرة الطاقة في المرافق الاقتصادية[٢٤]

الهدف: معيار يفسح في المجال للمقارنة بين البدائل من ناحية كثافة استخدام الطاقة (الوقود والكهرباء) في المرافق الاقتصادية.

العامل المنطقي: يتمّ التعبير عن وفرة الطاقة بواسطة مقياس «حجم الطاقة للناتج المحلي الخام، أي حجم استهلاك الطاقة في المرافق الاقتصادية (بوحدات ملائمة، عموماً، الطن ـ مساوٍ ـ قيمة ـ نفط) لوحدة الناتج. ويعكس هذا المقياس مدى ارتباط التطور الاقتصادي بحجم الاستثمار في وسائل إنتاج الطاقة ـ فكلما كانت هناك حاجة في العام المنشود إلى استثمارات أكبر في وسائل إنتاج الطاقة، لكل مليون دولار من الناتج المحلي الخام، تميّزت المرافق الاقتصادية بالتزوّد بكمية أكبر من الطاقة. والقيمة المنخفضة لمعيار «حجم الطاقة للناتج المحلي الخام» تعبّر عن قدرة المرافق الاقتصادية على إحراز النمو الذي تسعى إليه باستثمارات أقل في وسائل إنتاج

---

(٢٣) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة كل من يهودا غور وايلان سلومون.

(٢٤) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة يونا برغور.

الطاقة، الأمر الذي يعني، بين أمور أخرى، تلوثاً أقل للجو، واتفاقاً وطنياً أقل (قيمة مضافة أكبر للناتج) واستهلاكاً أقل للأرض وما شابه.

المقياس: حجم الطاقة للناتج المحلي الخام، أي النسبة بين المجموع الكلي لاستهلاك الطاقة في المرافق الاقتصادية (بمصطلحات طن ـ يساوي ـ قيمة ـ نفط) وبين الناتج المحلي الخام (بملايين الدولارات).

المعيار ٢٠ ـ ميزان المياه المجالي(٢٥)

الهدف: فحص مدى التوازن الشامل بين العرض والطلب على المياه في مناطق الدولة المختلفة.

العامل المنطقي: إن مجموع مصادر المياه المحلية الموجودة في تصرف منطقة ما أيّاً كانت مؤلف من كمية المياه الصالحة الناشئة في المنطقة، مضافاً إليها المياه المستعادة (المستصلحة) التي تنتجها المنطقة من المياه التي يستهلكها القطاع المنزلي. والطلب على الماء في المنطقة هو مجموع استهلاك القطاع المنزلي والصناعي والزراعي، لما يكون بإمكان القطاع الزراعي، بالطبع، أن يستهلك أيضاً مياهاً مستعادة. وإذا كان الفارق بين المصادر المناطقية، كما هو محدّد أعلاه، وبين الاستهلاك في المنطقة، سلبياً، فهذا يعني أنه يجب نقل كميات مياه للمنطقة المعنية من مناطق أخرى. وكلما كانت كمية المياه الشاملة التي يجب تناقلها بين المناطق أكثر قلة، عندها يكون هناك توازن أفضل بين المناطق، ويشكل ذلك مؤشراً على وجود ظروف مريحة أكثر لاستنفاد إمكانات التطوير الزراعي في المنطقة (بقدر ما يكون ذلك ممكناً من ناحية بنية الموارد ـ وبالأساس المياه ـ ومن ناحية التخطيط الشامل). وبطبيعة الحال، ففي ذلك ميزة اقتصادية للدولة.

المقياس: مجموع الفارق بين العرض والطلب المناطقي يحتسب بالنسبة إلى كل الألوية حيث هذا الفارق سلبي.

المعيار ٢١ ـ نجاعة تطوير الارض(٢٦)

الهدف: هدف المعيار هو قياس نجاعة الاستغلال الأرضي للمخزون الاحتياطي من المساحات الخالية الملائمة للتطوير حتى العام ٢٠٢٠.

العامل المنطقي: إن مخطط تطوير الأراضي يعتبر بصورة طبيعية أكثر منطقية

(٢٥) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة يونا برغور وطوبي الفندري.

(٢٦) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة آدام مازور وليسا طنجي.

ونجاعة من الناحية الاقتصادية والبيئية، كلما كان هناك توافق أعلى بين وتيرة تطوير الأراضي الخالية الملائمة للتطوير في المنطقة (نسبياً إلى وتيرة التطوير الوطني الشامل)، وبين حصة المنطقة في المخزون الاحتياطي للأراضي الوطنية. وبكلمات أخرى، كلما كان البديل سيستهلك حتى العام ٢٠٢٠ مساحات أكبر من الأراضي في الأماكن حيث هذا المورد غير نادر (وبالعكس: كلما طوّر هذا البديل مساحات أقل من الأرض في أماكن حيث مورد الأرض أكثر ندرة)، عندها سيكون الأمر أفضل من ناحية التخطيط.

المقياس: معامل الارتباط (الإحصائي) بين مقدار تطوير الأرض الخالية (المتوقع بين الأعوام ١٩٩٠ و٢٠٢٠) في الألوية المختلفة، وبين الحصة النسبية للألوية في عرض المخزون الاحتياطي من الأرض الملائم للتطوير (في الوضع القائم قبل تنفيذ التطوير).

٧-٣-٨ المواصلات

المعيار ٢٢ المساواة المناطقية[٢٧]

الهدف: هذا المعيار جاء ليعكس مدى الهوة بين سكان الألوية المختلفة من ناحية المشاركة في التكلفات وفي المنافع الاجتماعية للمواصلات البرية.

العامل المنطقي: المواصلات تخلق سلسلة من النتائج للمجتمع وللبيئة، بعضها سلبي، وبعضها إيجابي. ومدى «العدالة» الاجتماعية بين المناطق من ناحية الحجم النسبي، وتأثر سكان الألوية المختلفة بالمنافع المقرونة بخدمات المواصلات من جهة، وبالمكاره من ناحية أخرى، يعبّر عن وجه مهم للمقارنة بين بدائل المخطط الرئيسة. كما أن المساواة بين المناطق، من ناحية ميزان التكلفات والمنافع التي تعود على المناطق المختلفة من خدمات المواصلات، تقاس عن طريق ثلاثة عوامل مختلفة:

الفرق بين المناطق المختلفة من ناحية الهوة بين: حركة السير المتولدة في المنطقة (أي: حركة السير داخل المنطقة التي تنشأ بواسطة سكان المنطقة)، وبين « حركة السير العابرة» (حركة السير داخل المنطقة القادمة من المناطق الأخرى). وكلما كانت الهوات أكبر، كان «انعدام العدالة» المناطقي أكبر.

مدى التوازن القائم في المناطق المختلفة بين عرض العمالات وعرض قوة العمل في المجال؛ فكلما كان هذا التوازن داخل منطقة أياً كانت أفضل، كان الثمن

---

(٢٧) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة يهودا غور وايلان سلومون.

الاجتماعي الشامل الذي يدفعه سكان المنطقة جراء الحاجة إلى خدمات المواصلات أقلّ. وبطبيعة الحال، فإن هوات أكبر في مستويات التوازن هذه بين المناطق المختلفة تعبّر عن وضع سلبي للغاية.

إن الفروقات في سهولة الوصول إلى أماكن العمل في المناطق المختلفة ـ الانتشار الداخلي لمواقع العمل وأماكن السكن، وكذلك نوعيات خدمات المواصلات، هي أمور تحدّد السهولة النسبية التي يمكن للعامل بواسطتها الوصول إلى مكان عمله. كذلك، فإن الفروقات بين المناطق المختلفة في مستوى السهولة هذا، تمثّل وجهاً من انعدام المساواة على اتصال مباشر بالمخطط.

المقياس: تحديد معدّل بالنسبة إلى تقييمات أعطيت لتعبيرات المساواة المناطقية الثلاثة، عندما تمت ملاءمة الأول لحساب كمّي (مبلغ الفروقات بين نسبة حركة السير المتولدة، وبين نسبة حركة السير العابرة مأخوذ في قيمته المطلقة بالنسبة إلى مناطق الدولة كافة). أما التعبيران الآخران، فيستندان إلى الحكم النوعي المباشر لأعضاء فريق المواصلات.

المعيار ٢٣ ـ احتمالية وقابلية تطبيق منظومة المواصلات[٢٨]

الهدف: هذا المعيار جاء ليميّز بين البدائل من ناحية الفرصة المتاحة لتطبيق الاحتياجات الأساس لنسق المواصلات المشتقة منها.

العامل المنطقي: إن مسألة القدرة على تنفيذ مخططات، تطرح دائماً لمسألة رئيسية في تقييم طرق العمل والمخططات، عندما يكون مجرد إمكان تطبيقها، وكذلك مدى احتمال تحقيقها، مقياساً مهماً في المقارنة بين البدائل. وفي مجال المواصلات، من المتوقع بخاصة بروز عقبات صعبة أحياناً، بسبب عوامل مختلفة من بينها: عدم توفر الأرض وانعدام حقوق الطريق؛ وطلبات على الحركة تتجاوز حجم الاستيعاب الممكن، ومشاكل تتعلق بالميزانية، وقدرة مستويات الطلبات والتقييمات المجالية الحقيقية على خلق احتمالية اقتصادية لتطوير منظومات سكك حديدية تحمل نفسها، وتناقضات سياسية مختلفة. وهكذا، فهذا المعيار جاء ليساوي بين البدائل في هذه الرؤية.

المقياس: تقييم نوعي وفقاً لحسن تقدير طاقم المواصلات، أعطي لمدى قابلية التطبيق، وفقاً لمعدل كل الجوانب الآنفة الذكر.

---

(٢٨) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة يهودا غور.

المعيار ٢٤ ـ نجاعة منظومة المواصلات[٢٩]

الهدف: هذا المعيار جاء ليميّز بين البدائل وفقاً للنجاعة الاقتصادية الشاملة المتوقعة المتعلقة بتقديم خدمات المواصلات اللازمة للبديل.

العامل المنطقي: بعيداً من مسألة المساواة، ومن اعتبارات الأداء والاعتبارات المحلية الأخرى، تنتصب في السياق المواصلاتي المسألة الأساس، المتعلقة بمعادلة الكلفة/ النجاعة لنسق المواصلات للاقتصاد الإسرائيلي في كل بديل. ومن المفهوم أن البدائل المختلفة، تخلق من طريق عمليات انتشارها المختلفة نطق حركة تنقّل مختلفة، وتجبي من المرافق الاقتصادية أثماناً مختلفة عوضاً عن خدمات المواصلات البرية اللازمة لها. وهناك مكوّنات كثيرة للكلفة الاقتصادية، مثل تكلفات الازدحام (الوقت والمال)، وإنشاء وصيانة البنية التحتية، وتشغيل أسطول المركبات، وخسائر حوادث الطرق، وكذلك تكلفات اجتماعية واقتصادية، تتعلق بسهولة الوصول إلى مراكز العمل، وبحرية الفرد في اختيار مكان عمله، ويتأثر كلاهما بنجاعة خدمات المواصلات المقترحة. وعلى الرغم من أن معظم هذه التكلفات قابل لتقييم كمّي، فمن الواضح أنه من الصعب للغاية عملياً إجراء عملية الحساب الشاملة والكاملة لها. واستناداً إلى ذلك، كانت هناك حاجة أيضاً إلى تطبيق مقياس نوعي في أساسه يوفّق بين سلسلة من الأحكام بخصوص العوامل التالية:

- كمية الكيلومترات ـ مركبة اللازمة لخدمة الطلب المتوقع.
- التكلفة الشاملة لمرفق المواصلات (التشغيل والبنية التحتية).
- سهولة الوصول إلى مراكز العمل.
- حرية اختيار مكان العمل.
- مرونة المنظومة.
- التعرض للخلل والإصابات.
- مستوى الازدحام.

المقياس: علامة نوعية تشكل معدلاً لسلسلة علامات (معظمها نوعي) أعطيت من جانب أعضاء مرفق المواصلات، وتتعلق بأوجه التكلفات المختلفة لهذا المرفق.

---

(٢٩) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة يهودا غور وايلان سلومون.

٧-٣-٩ الأمن

المعيار ٢٥ ـ الطاقة الكامنة لمناطق التدريب العسكرية[٣٠]

الهدف: فحص القدرة الكامنة في كل بديل لتخصيص مساحات من الأرض لغرض تدريبات الجيش الإسرائيلي العسكرية. وهذا البديل يفحص البديل الذي تكمن فيه القدرة الأكبر لمناطق التدريب العسكرية.

العامل المنطقي: الجيش الإسرائيلي بحاجة إلى مناطق مفتوحة ممتدة وواسعة نسبياً، تكمن فيها ظروف تمثل ظروف المعركة على الوجه الأفضل، وذلك من أجل ضمان المهارات الحربية لإطارات القتال على اختلاف أنواعها. وإطارات القتال الكبيرة مثل اللواء أو الفرقة العسكرية، تحتاج إلى مساحة ممتدة من الأرض واسعة نسبياً، وبعيدة عن مراكز الاستيطان. والسمات المميزة الطبوغرافية والغطائية والجيومترية للمساحة المذكورة ينبغي أن تكون ملائمة على أفضل وجه لسمات منطقة المعركة، كما تظهر من تصورات متوقعة. كذلك ينبغي على هذه المساحة الأرضية أن تسمح باستخدام النيران الحية في أثناء التدريبات العسكرية. وكلما كانت المساحة المخصصة للجيش الإسرائيلي أوسع (في إطار معيّن مشتق من نطاق القوات التي تشكل الجيش الإسرائيلي: وطبيعة التدريبات العسكرية، واطرادها بمستويات مختلفة من القوة، حسبما تقرر ذلك السياسة الأمنية)، كانت أهلية الجيش الإسرائيلي للنجاح في مخططات حقيقية أعلى.

ويمكن في كل منطقة تخطيط تخصيص مساحات للتدريب، وذلك فقط إذا كانت النسبة العامة للمساحات المفتوحة في تلك المنطقة غير المحمية، والتي هي ليست أرضاً زراعية مستصلحة، تفوق نسبة مئوية محددة ستقرر. ومن خلال هذه المساحة أيضاً، فمن المعقول أن يكون بالإمكان تخصيص نسبة قصوى محددة فقط تتحدد تخطيطياً، وليس أكثر من ذلك.

المقياس: مجموع مساحة المنطقة غير المستغلة في جميع مناطق التخطيط التي لا يزيد مقدار المساحة المطورة فيها عن ٢٠ بالمئة.

المعيار ٢٦ ـ الاستقلال الأمني[٣١].

الهدف: هذا المعيار يفسح في المجال للوقوف على التباين بين البدائل من ناحية

---

(٣٠) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة آدام مازور، ايرز سبيردلوف والمرحوم اورن دايان.

(٣١) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة ايرز سبيردلوف، امنون فرانكل وليسا طنجي.

استقلالية إسرائيل في إنتاج معدات ومنظومات أمنية.

العامل المنطقي: تعتبر إسرائيل اليوم دولة عظمى من ناحية قدرتها على إنتاج منتجات أمنية. وبنظرة تاريخية، لقد تمّ إحراز هذه القدرة على امتداد سنوات، وذلك انطلاقاً من المخاوف القائلة إن الدول العظمى ـ التي تملك القدرة على ضمان أمن دولة إسرائيل ـ لن تقوم بمساعدتها في الأوقات الحرجة. وعلى الرغم من أنه قد تحدث تغييرات في هذا المفهوم، الا أنه من الصعب الافتراض أن هذا المفهوم سوف يتغيّر من الأساس. وهكذا، فهناك اهتمام لقياس مدى محافظة إسرائيل على قدرتها على إنتاج معدات أمنية حيوية، مثل منظومات الأسلحة الرئيسة ونحو ذلك. وتنعكس هذه القدرة في حجم النشاط المحلي الشامل، الموجّه نحو خلق فورة أمنية في إسرائيل، بالنسبة إلى حجم النشاط الشامل. وهناك صعوبة جمّة في قياس الناتج الأمني بشكل مباشر، إلا أنه من المعقول جداً القول إنه يتناسب مع ناتج الصناعات الإلكترونية والمعدنية.

المقياس: العلاقة النسبية بين ناتج الصناعات المعدنية والإلكترونية والناتج المحلي الخام.

المعيار ٢٧ ـ قابلية المساس بالسكان المدنيين[٣٢]

الهدف: هذا المعيار يفحص مدى المساس المحتمل نسبياً بالسكان المدنيين إثر هجوم للعدد في سيناريوات محتملة مختلفة.

العامل المنطقي: التهديدات الأساس لسكان إسرائيل، كما حدّدت في السيناريوات المختلفة هي: هجمات جوية وبصواريخ أرض ـ أرض تقليدية، بيولوجية، كيماوية وذرية بعيدة المدى على مدن ومراكز استيطان في إسرائيل، وهجمات جوية وبصواريخ أرض ـ أرض قصيرة المدى (مثل صواريخ SS-21 أو فروع ـ ٧) ضد مراكز استيطانية على مقربة من الحدود، أو في مرمى النيران أو نتيجة إرهاب داخلي. ومن ناحية نظرية، فإن قابلية المساس الجسدي (بالأرواح) في كل المخططات تكون أقل كلما كانت كثافة السكان في المناطق المتوقع تعرضها لهجمات بالأنواع الآنفة الذكر، أقل. مع ذلك، فمن ناحية استراتيجية «فقابلية المساس» لا تقاس على الدوام بعدد المصابين الكلي، إنما بمصطلحات سياسية يصعب تحديد حجمها. وبهذه المصطلحات، ليس هناك أهمية تذكر للفروقات الصغيرة في عدد المصابين الكلي، لأن الهدف الأساس للعدد (ومن هنا ـ فالمساس بإسرائيل) يتمّ

(٣٢) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة إيرز سبيردلوف، أمنون فرانكل وليسا طنجي.

إحرازه بمجرد قدرته على فرض الهلع في أوساط السكان وتفعيل ضغوط على القيادة.

ولذا، لا يوجد، ولا يمكن أن يوجد، مرفقاً لتقديرنا، فارق مهم بين البدائل المختلفة في مواجهة تهديد الهجمات الجوية أو صواريخ أرض ـ أرض تقليدية. في المقابل، من ناحية التهديدات غير التقليدية الآنفة الذكر، قد تتضح فروقات نظرية ذات دلالات من ناحية نطاق السكان المعرض للهجوم، بشكل يكون فيه حقاً لهذه الفروقات دلالة سياسية في أوقات الطوارئ. والمقياس المقترح يعبّر عن معيار يتلاءم مع مستوى الأذى اللاحق بدلالاته الاستراتيجية العميقة في كل واحد من هذه التهديدات.

المقياس: النسبة الشاملة للسكان الذين يقطنون في مناطق ذات كثافة سكانية تفوق الـ ١٠,٠٠٠ نسمة لكل كيلومتر مربع.

٧-٣-١٠ الجانب التنفيذي

المعيار ٢٨ ـ فرصة إحراز الغايات المنشودة للبديل[٣٣]

الهدف: هذا المعيار جاء لفحص فرص احراز الغايات المنشودة للبدائل ـ كل بديل وغاياته الخاصة.

العامل المنطقي: إن فرص إحراز الغايات المنشودة للمخطط ترتبط بعدد كبير من المتغيرات. وتختلف البدائل بعضها عن بعض في مدى الفرص المتابعة لإحراز غايات التخطيط. والفرضية هي أنه كلما كانت الفرص المتاحة لإحراز الغايات في البدائل أعلى، كانت فرص التنفيذ أعلى. وبشكل عام، يمكن القول إن للبدائل الاقتصادية ميّزة تتمثل في أن فرص إحراز غاياتها تكون أعلى.

المقياس: علامة نوعية تقرر وفق حسن تقدير أعضاء الطاقم المؤسسي والقانوني في سياق وزن وتعاط مع المكوّنات التالية التي تبني فرص إحراز الغايات المنشودة:

ـ مدى انعدام اليقين ـ أين يتموضع البديل في مدى انعدام اليقين النابع من عدد المتغيرات التي ليست تحت سيطرة صانعي السياسة.

ـ المدى الذي ينزلق فيه البديل على أمواج اتجاهات قائمة في طور التكوين ـ مدى الفارق بين السياسة المقترحة في البديل ومجرى الأمور «الطبيعي». اتجاهات قائمة في النطاق المجالي: تركيز العمالة والسكن في الألوية المركزية، وأهمية ضئيلة للألوية

(٣٣) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة راحيل ألترمان وغاي كوب ـ فنكي.

النائية ولمناطق الضواحي. وفي النطاق الاقتصادي: الخصخصة، واقتصاد السوق، والعظمة الاقتصادية. وفي النطاق الاجتماعي: مجتمع استهلاكي، يبجّل النجاحات المادية وتوسيع مجال الاختيار. وفي النطاق البيئي: رعاية وتنمية نوعية البيئة، والوعي العام لندرة مورد الأرض ومورد المناطق المفتوحة.

ـ تعقّد القضايا التي يواجهها البديل: ووفرة الموضوعات المعالجة في البديل، ومدى معقولية إحراز غاياتها.

ـ وضوح وعدم إمكان تأويل المعلومات في السياسة المقترحة في البديل: مدى التوجيهات السياسية للبديل التي قد تساعد في تطبيق السياسة المقترحة بصورة ناجحة ودقيقة.

المعيار ٢٩ ـ فرصة تبنّي البدائل(٣٤)

الهدف: هذا المعيار جاء لفحص فرصة تبنّي البدائل منذ البدء.

العامل المنطقي: إن مدى فرصة تبنّي البديل يرتبط بقوة «اللاعبين» المؤيدين للبديل والمعارضين له. والمقصود بذلك متخذو القرارات الرئيسيين، داخل السلطة وخارجها، الذين لهم صلة بتنفيذ البديل. وكلما كان عدد «اللاعبين» المؤيدين للبديل أكثر، وكلما كانت جاذبيته السياسية أعلى، فإن فرص تبنّي البديل تصبح أكبر بكثير.

المقياس: علامة نوعية وفقاً لحسن تقدير أعضاء الطاقم المؤسسي/ القانوني، وللتوازن بين العوامل التالية:

ـ قوة «اللاعبين» المؤيدين للبدائل والمعارضين لها ـ المقصود مؤسسات سلطوية وغير سلطوية أساس ترتبط بتطبيق البديل (وزارات، أعضاء اللوبي الاجتماعي، نقابات مهنية وما شابه).

ـ الجاذبية السياسية للبديل ـ هذا المقياس يفحص هل من الممكن بلورة ائتلاف سياسي واسع رئوي، يسعى إلى إنجاز أهداف البديل.

المعيار ٣٠ ـ مدى النجاح في تطبيق البديل(٣٥)

الهدف: هذا المعيار جاء لفحص فرص النجاح في تطبيق البديل، على افتراض تبنّيه.

---

(٣٤) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة راحيل ألترمان وغاي كوب ـ فنكي.

(٣٥) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة راحيل ألترمان وغاي كوب ـ فنكي.

العامل المنطقي: التغيير المطلوب في البنية المؤسساتية ـ التنظيمية لتنفيذ البديل يحدّد إلى حدّ كبير مدى النجاح في تطبيق البديل. والسؤال هنا، ما هو مدى التدخل الحكومي في نطاق سياسة التخطيط والبنى التحتية الوطنية. فكلما كانت هناك حاجة إلى تغيير أكبر في البنية التنظيمية والى تدخل حكومي أكبر، كانت بهذا الشكل فرص النجاح في تطبيق البدائل متدنية أكثر. فالبديل الاجتماعي الذي يحدّد سياسة عملية، يضع أمام المنظومة المؤسسية ـ التنظيمية تحديات تقتضى استعداداً جديداً وتغييرات بنيوية جوهرية.

المقياس: علامة نوعية وفقاً لحسن تقدير أعضاء الطاقم المؤسسي/ القانوني، بالنسبة إلى مدى احتمال نجاح التطبيق. وهذ العلامة توازن بين العوامل التالية:

ـ مدى التغيير المطلوب في البنية المؤسسية ـ التنظيمية لتطبيق البديل، وذلك مع الأخذ في عين الاعتبار نوع التغيير (الغاء/ إضافة وظائف تنظيمية، توزيع/ مركزة الصلاحيات، تغييرات في التخصيصات وما شابه) ونطاقه.

ـ مدى التدخل الحكومي اللازم.

٧-٣-١١ إسرائيل والعالم

المعيار ٣١ ـ القدرة على استيعاب الهجرة اليهودية الواسعة[٣٦]

الهدف: هذا المعيار جاء للتعبير عن قدرة البديل وفقاً لسماته على استيعاب جزء كبير من الشعب اليهودي في الشتات اذا ما نشأت حاجة إلى ذلك.

العامل المنطقي: البدائل المختلفة التي عرضت في المشروع تفترض للعام ٢٠٢٠ نمواً سكانياً يصل إلى نحو ـ ثمانية ملايين نسمة، غير أن هناك اهتماماً كبيراً لفهم مدى الجاهزية التخطيطية لدولة إسرائيل في كل واحد من البدائل، إذ من الممكن أن تضطر لاستيعاب عدد ملحوظ آخر من السكان (قدّر في إطار هذا المعيار بأربعة ملايين أخرى). وجاهزية هذا الاحتمال يمكن أن تحصل كنتيجة لأحداث سياسية صعبة وغير متوقعة في العالم. وجاهزية إسرائيل الدائمة كتحقيق قانون العودة تنبع من أخلاقيات إسرائيل الأساس كدولة الشعب اليهودي، ومن الإجماع الواسع القائم داخل الجمهور الإسرائيلي. ويوجد هنا عملياً ما يشبه «فحص حساسية» البدائل لإمكان الحاجة إلى الاستعداد لاستيعاب هجرة يهودية واسعة. وما يعبّر عن هذا الاستعداد أكثر من كل شيء آخر هو توفر مورد أرض في كل واحدة من مناطق

(٣٦) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة آدام مازور والمرحوم اورن دايان.

التخطيط، وفقاً للسمات القائمة في أساس البدائل. والمقياس المختار ينبغي أن يعبّر عن القدرة النسبية للبدائل من أجل اقتراح الأرض الإضافية للتطوير اللازمة لاستيعاب زيادة السكان الكبيرة، وكل ذلك دون التسبب في انهيار المبادئ القائمة في أساس البدائل.

المقياس: مجموع «النقص في الأرض» الناشئ (نظرياً) في البديل، في السيناريو المتصوّر الذي يتوجب فيه استيعاب إضافة تعادل أربعة ملايين يهودي أكثر من المخطط له، دون الإخلال بالعلاقة النسبية بين مساحة مطورة إضافية (هامشية) للفرد (هامشي)، حسبما تحددت في البديل بخصوص الزيادة السكانية من العام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٢٠.

المعيار ٣٢ ـ مدى قرب البدائل من الأقطار المتطورة[٣٧]

الهدف: الهدف المركزي لهذا المعيار هو مقارنة البدائل، وفقاً لمدى القرب الذي تخلقه بين السمات الاقتصادية والاجتماعية لدولة إسرائيل في العام ٢٠٢٠ وبين سمات الأقطار المتطورة للغاية.

العامل المنطقي: العامل المنطقي هنا مشتق من المفهوم القائل بأنه توجّه إسرائيل منذ إقامتها، كان تجاه دول الغرب المتطورة. والفرضية الأساس هي أن إسرائيل ستتطلع إلى المتشبّه بدول الغرب في المستقبل أيضاً، وذلك على الأقل في كل ما يتعلق بالتطوير الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، وإنشاء البنى التحتية المادية التي تمكّن من الازدهار والتقدم، وفي كل ما يتعلق أيضاً بنوعية البيئة والمشاكل البينية.

المقياس: مدى متوسط قرب سمات إسرائيل في العام ٢٠٢٠ من معطيات نموذج لدول منشودة. المعدّل (محتسب) على ١٣ متغيّراً نموذجياً لاقتصاد وطني[٣٨].

---

(٣٧) تقرير المقياس وحسابه تم بمشاركة آدام مازور وعيديت ايلات.

(٣٨) حساب هذا المقياس كان كما يلي: من أجل حساب هذا المقياس أُختير ١٣ متغيراً اقتصادياً ـ قطاعياً، اجتماعياً وبيئياً، تعكس سوياً صورة الوضع لمجتمع في دولة متطورة، وتم اختيار تلك المتغيرات من أصل ٥٣ متغيراً، تظهر في المرحلة الثانية، انظر: آدام مازور ويونا برغور، «التقرير رقم ـ ٤: سمات اقتصادية، اجتماعية وبيئية ـ مقارنات دولية: دول OECD وإسرائيل،»(حزيران/ يونيو ١٩٩٣). وفقاً لنتائج التحليل الذي تم في المرحلة الثانية، والذي فحص وقارن مسار تطور دولة إسرائيل بمسار تطور «مجموعات» مختلفة من الدول المتطورة، اتضح أن هناك مجموعة من الدول المتطورة ـ تضم: بلجيكا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، آيسلندا، هولندا، النرويج، سويسرا، والسويد ـ تمثل مستوى التطوير الأعلى المتقدم على إسرائيل، والتي عبرت عملية تطويرها، المسار الذي عبرته إسرائيل، ولكن بفارق زمني ملحوظ قبلها. كذلك، فإن قيم هذه المتغيرات في إسرائيل العام ٢٠٢٠، معطاة في تحديد البدائل. فبالنسبة إلى كل واحد من المتغيرات الثلاثة عشر، تم احتساب الفارق بين متوسط قيمته إزاء مجموعة الدول المنشودة وبين قيمته في =

٧-٤ نتائج التقييم ـ قالب إجمالي

يعرض الجدول رقم (٤٣)، ص ١٧٨ من هذا الكتاب مجمل القيم التي حصل عليها كل واحد من البدائل الرئيسة، في كل واحد من المعايير. وهذا هو «قالب التقييم الذي يشكل إجمالاً لمسار تقييم معقّد شارك فيه كل أفراد الطواقم التي تعالج المواضيع وأعضاء طاقم التخطيط المركزي. ويشكل هذا القالب، بمعانٍ مختلفة، حجر الأساس لتنفيذ عملية التقييم المقارن الشامل على المستوى الوطني للبدائل المختلفة. كما يشكل الأساس لسلسلة من عمليات الأعداد والاختيارات المختلفة خلال التخطيط، يمكن في إطارها التمعن في البديل كـ «رزمة» من النوعيّات ومقارنته بـ «رزمة» تمثل بديلاً آخر.

ونعود ونكرر الإشارة إلى أن طاقم المشروع لا يسعى للإشارة إلى أحد البدائل كـ «بديل مختار»، ومن الواضح أن القصد ليس تحويل قالب التقييم التالي إلى أداة، تشخص، على ما يبدو، مثل هذا البديل المختار. ومثل هذه النظرة إلى وظيفة قالب التقييم في العملية بسيطة جداً: فوظيفته المهمة هي، كما قلنا، كشف الروابط بين المعايير وفي تشخيص الـ «Trade - offs» الحقيقية الماثلة أمام المخطط.

= إسرائيل العام ٢٠٢٠، وأعطي نقاطاً وفقاً لحجم هذا الفارق (النقاط كانت أعلى كلما كان الفارق أقل). وبعد ذلك، تم إجمال كل قيم النقاط الآنفة الذكر إزاء المتغيرات الـ - ١٣ من أجل الحصول على قيمة المقياس الموصوف هنا.

الفصـل الثامـن

تجميع معايير ومتغيرات تخطيطية[1]

المعايير المختلفة التي تمّ على أساسها تقييم البدائل تمثّل أهدافاً وغايات منشودة حسبما اتفق عليها من خلال عملية التخطيط. وهذه الأهداف والغايات المنشودة تتعلق بنطق مختلفة مثل: الاقتصاد، المجتمع، البيئة والموارد الطبيعية، منظومات البنية التحتية والخدمات، الأداء ونحو ذلك. ولذا، فإن عدد الأبعاد المُعبّر عنها في مجال التقييم هو كعدد المعايير. ومع ذلك، فإن المعطيات الأساس لقياس المعايير راسخة في مبادئ البدائل المختلفة، ومن هنا يأتي الفارق البارز بين قيم المعايير في البدائل المختلفة.

وكان الخط الموجّه الأساس في فحص المعايير الاثنين والثلاثين التي عُرضت هو أن هذه المعايير تمثّل مجموعة متكاملة من القيم (أو: غايات منشودة) المختلفة للحل بشكل عام. ومجرد اختيار معايير مختلفة لأن تكون مشمولة في القائمة هو مؤشر على أن الغايات (أو: القيم) التي تمثلها هذه المعايير تعتبر «غير مرتبطة»، أي أن التطلع التخطيطي هو لتحقيق جميعها بالصورة القصوى. و«عدم الارتباط» بينها هنا هو بمفهوم كونها تمثّل أوجهاً منفردة من الناحية القيمية لنوعية البديل التخطيطية، وتطلعات مختلفة وغير مرتبطة للوعي التخطيطي.

إلا أن ما يحدّد في الأساس قيم المعايير المختلفة في بديل ما هو المبادئ التخطيطية، أي أن استراتيجيات العمل الرئيسة الموجودة في أساس التخطيط هي التي تقرر ـ أحياناً بشكل غير مباشر جداً وبعملية معقّدة للغاية ـ نتائج التخطيط

---

(١) يرتكز الفصلان الثامن والتاسع من هذا الكتاب على: آدام مازور، «التقرير رقم -٥: التقييم وفقاً للمعايير ـ خلاصات تخطيطية،» (حزيران/ يونيو ١٩٩٦).

الفعلي في الدولة، وقيم المعايير المختلفة الناتجة. ومن المفهوم أن مبدأً تخطيطياً معيّناً قد يتبينّ بأنه ذو تأثير مشترك (أو: كتأثير «متزامن») في عدد من المعايير المختلفة. وعلى سبيل المثال، فإن مدى التوزع المجالي للأنشطة في البدائل المختلفة قد يؤثر في مزايا الحجم في المجال الاقتصادي، وفي أداءات منظومات المواصلات، وفي القرب من المناطق المفتوحة، وفي الكمية الكامنة لمناطق التدريب الخاصة بالجيش الإسرائيلي.

وبهذه الطريقة، ينشأ «ارتباط» بين المعايير لما تكون قيم معيار واحد مرتبطة بطريقة ما بقيم معيار آخر. وهكذا، فإن وجود تناسق عالٍ بين كل معيارين داخل مجموعة معايير معيّنة من شأنه الإعراب عن حقيقة أن خصائص بنيوية معينة للبديل ذاته تؤثّر في مجمل المجموعة مجتمعة، أي أنه من غير الممكن انتهاج استراتيجية تخطيطية ما دون التأثير في كل المعايير في المجموعة، عندما يكون التأثير في اتجاهات ثابتة معينّة .**ولذا، فإن «الارتباط التخطيطي» حتى القوي أيضاً بين قيم معايير مختلفة في البدائل المختلفة لا يتعارض مع «عدم الارتباط القيمي» بينها.**

هذا ويعرض الجدول رقم (٤٤)، ص ١٨٠ من هذا الكتاب مرة أخرى قالب تقييم البدائل، استناداً إلى المعايير الاثنين والثلاثين التي عُرضت في الفصل السابق، إلا أنه في هذه المرة معروض جدول «طبيعي» للنتائج، أي أن كل بديل يحصل في كل معيار على قيمة مقاسة نسبياً لبديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات الذي يحصل على القيمة ١٠٠ في كل معيار. والقيمة التي تزيد على ١٠٠ تعبّر دائماً عن تفوّق على بديل «الأعمال كالمعتاد» في المعيار نفسه، بينما القيمة التي تقل عن ١٠٠ تعبّر عن نقص، وقوة الألوان (أزرق/ سماوي في حالة المزايا، موردي/ أحمر في حالة «النقص») تعبّر عن حجم التفوق. وفي القالب المعاد إلى طبيعته، تمّت المحافظة على العلاقات بين قيم جميع المعايير تماماً، كما هي في القالب الذي يعرض القيم الخام (انظر الجدول رقم (٤٣)، ص ١٧٨ من هذا الكتاب). وشكّل هذا الجدول رقم نقطة انطلاق لعملية تصميم البديل المشترك المختار، وذلك في العملية التي سيتمّ توضيحها في هذا الفصل وفي الفصل التاسع الذي يليه.

٨-١ ارتباط إحصائي بين المعايير

إن الاختبار المتعلق بوجود اعتماد احتمالي بين زوج ما من المعايير هو مدى التطابق بين تصرف قيم المعايير في البدائل المختلفة. وحسبما رأينا، فقد أُلصق بكل معيار موجّه يتكون من خمس قيم ملائمة لقيمته في كل واحد من البدائل الخمسة (لّما تكون قيمة بديل «الأعمال كالمعتاد» هي كما قلنا ١٠٠). وهذه القيم الخمس يمكن أن يُنظر اليها كعيّنة تمثل خمس نقاط رقابة على قيم المتغيّر، كمّا تكون نقاط الرقابة ملائمة

لخمسة خيارات تخطيط أساس مختلفة، من بين عدد لا يُحصى من الاحتمالات. وبالإمكان حساب مدى الارتباط الإحصائي بين عيّنتي نقاط الرقابة المذكورة أعلاه الملائمتين لمعيارين مختلفين. ويشير الارتباط العالي جداً إلى وضوح عال (بالمفهوم الإحصائي) للادعاء القائل إن هذين المعيارين الآنفي الذكر يخضعان لسيطرة آلية تخطيطية مشتركة. وفي المقابل، فالارتباط المنخفض يؤكد الاعتقاد العكسي، أي أن هذين المعيارين مستقلّين تخطيطياً، أي أنه يمكن تفعيل عمليات تؤثر في قيمة معيار واحد من بين الاثنين، دون أن تتأثر منها قيمة المعيار الآخر.

ولذا، فالاتباط بين كل زوج من المعايير اعتبر من جانبنا كعامل الارتباط الإحصائي بين خُمسي قيمهما في البدائل المختلفة. وهذا العامل يمكن أن يتحرك بين القيم ١- و+١، وعندما تكون قيمته المطلقة قريبة من -١ نحصل على مؤشر واضح إلى الارتباط بين المعايير. والمعامل الإيجابي العالي، والمعامل السلبي العالي، يعرب كلاهما عن ارتباط عال، الا أن الفارق بينهما هو في طبيعة سلوكهما المشترك: فالمعامل الإيجابي العالي يعرب عن الحقيقة القائلة إن قيم المعيارين في كل بديل أياً كان، تميل إلى الزيادة معاً أو النقصان معاً، مع تفعيل العمليات ذاتها التي تؤثر فيها، بينما المعامل السلبي العالي يعرب عن الحقيقة القائلة إن اتجاهات تغيّرها المشتركة تكون دائماً معكوسة، أي أن العملية التخطيطية التي تزيد من قيمة أحد المعيارين تسبب في المقابل وبالضرورة نقصان قيمة المعيار الآخر.

هذا ويعرض الجدول رقم (٤٥)، ص ١٨٢ من هذا الكتاب مجمل معاملات الارتباط التي حُسبت على أساس قالب التقييم الطبيعي، بين كل معيارين (ينشأ ما مجموعه ٤٩٦ زوجاً مختلفاً داخل مجموعة مكوّنة من ٣٢ معياراً). وارتباط المعيار مع نفسه هو دائماً 1+ بالطبع. ومن تحليل الجدول رقم يتبيّن ما يلي:

ـ يوجد عدد كبير جداً من الروابط الوثيقة (ارتباط عالٍ) بين المعايير المختلفة: نحو الثلث من مجمل الأزواج المحتملين للمعايير مرتبط في ما بينه بارتباط عالٍ نسبياً.

ـ روابط إيجابية عالية بخاصة قائمة بالنسبة إلى عدد ملحوظ من أزواج المعايير، ومن بينها على سبيل المثال:

- توازن مجالي في تطوير الأرض (٢١) وسهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة (١٥).

- مستوى المهارة والتقنية في المرافق الاقتصادية (١) والاستقلال الأمني (٢٦).

ـ روابط سلبية عالية بخاصة قائمة هي أيضاً بالنسبة إلى عدد ملحوظ من أزواج

المعايير، ومن بينها على سبيل المثال:

● أداءات المرافق الاقتصادية من ناحية الناتج المحلي الخام للفرد (٢) ومستوى الاستقلال الاستخدامي المناطقي(١٣).

● تنوع أشكال مراكز الاستيطان (٩) والطاقة الكامنة لمناطق التدريب التابعة للجيش الإسرائيلي (٢٥).

ـ هناك معايير مستقلة نسبياً توجد بالنسبة إليها روابط قليلة مع معايير أخرى منخفضة نسبياً هي أيضاً. ومثل هذا المعيار هو على سبيل المثال ميزان المياه المجالي (٢٠). وفي المقابل، هناك معايير مرتبطة مباشرة (ايجابياً أو سلبياً) مع عدد ملحوظ من المعايير الأخرى. ومثل هذا المعيار هو على سبيل المثال المعيار رقم (٢) ـ أداءات المرافق الاقتصادية بمصطلحات الناتج المحلي الخام للفرد، المرتبط بعلاقة إيجابية، بين أمور أخرى، بمستوى التخصص في المرافق الاقتصادية (٣)، وبـ «العدالة في التعليم» (١٠)، وبـ «حركة انتقال العمالة اليومية بين المناطق» (١٣)، وبالمساواة في المواصلات (٢٢).

ـ هناك ظاهرة التسلسل الارتباطي بين المعايير، لمّا تكون معايير مختلفة مرتبطة في ما بينها. وأمّا المعايير التي ترتبط بها لاحقاً، فهي على ارتباط بمعايير أخرى، وهكذا دواليك.

ومن خلال هذا التحليل يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

١- هناك تباين مشترك وملحوظ بين المعايير، الأمر الذي يشير إذاً إلى إمكان تخفيض عدد الأبعاد المعبّرة عن هذا التباين بقدر ملحوظ.

٢- إن نموذج الروابط بين المعايير معقد نسبياً ولا ينتهي برابطة بين أزواج من المعايير أو مجموعات من المعايير المنفصلة بعضها عن بعض. هناك هيكلية منظوماتية واضحة ومعقدة نسبياً بين المعايير المختلفة.

٨-٢ دلالة تجميع المتغيرات

من الناحية النظرية، لو كانت جميع المعايير الاثنين والثلاثين غير مرتبطة بعضها ببعض بصورة متبادلة، لكان معنى الأمر إمكان تصميم استراتيجية عمل من أجل الحدّ الأقصى لكل معيار على حدة في المخطط النهائي. وواضح من التحليل الآنف الذكر أن الأمر ليس كذلك: فلسبب التغيّر المشترك لمعايير مختلفة، فإن استراتيجيات عمل معيّنة ستعمل بشكلٍ يكون لها تأثيرات غير قابلة للفصل في عدد من المعايير

بصورة مشتركة. وأزواج المعايير ذات مُعامل الارتباط السلبي المرتفع (قريب نسبياً من -١) هي من ذلك الطراز، حيث الاستراتيجية الساعية لتحسين قيمة أحدهما ستتسبب بالضرورة في هبوط قيمة الآخر، ولذا فإنها تخلق معضلة تخطيطية يقتضي حلها حسماً قيمياً. كذلك، فإن أزواج المعايير ذات الارتباط الايجابي المرتفع في ما بينها، هي من ذلك الطراز، حيث يقود تحسين أحدهما إلى تحسين الآخر أيضاً، بحيث إن هذا الوضع يعمل على تعزيز قوة جذب الاستراتيجيات التي تحسّن أحد المعيارين الاثنين. أما المعايير التي لا يوجد بينها ترابط أبداً، أو ترابط ضئيل، فإنها تُمكنّنا من تفعيل استراتيجيات منفردة لكل واحد، دون أن تناقض بعضها البعض من ناحية وضوحها.

إن التحليل الدقيق لمجمل منظمة الارتباطات بين المعايير مثلما أُجملت في الجدول رقم (٤٥)، يظهر أنه بالإمكان، بنسبة تقريبية جيدة، تقسيم مجمل المعايير إلى عدد من المجموعات. والسمات المميزة المهمة لاحتياجاتنا هنا إلى طبيعة التجميع الآنف الذكر هي:

١- إن كل زوج من المعايير المنتمية إلى مجموعة معيّنة هو ذو ارتباط عال للغاية (سواء أكان إيجابياً أم سلبياً) في ما بينه.

٢- إن زوج المعايير المنتمية إلى مجموعات مختلفة هو ذو ارتباط منخفض للغاية في ما بينه.

إن التقسيم إلى مجموعات تحافظ على الشروط المذكورة يخلق بنية موازية لمكوّنات العمل وللمبادئ التخطيطية الأساس التي ستوجّه التخطيط الوطني. وكل مجموعة هي تعبير أو انعكاس لآلية عمل أو مبدأ رئيس تخطيطي معيّن، بحيث إن تفعيل تلك الآلية يُحرّك تغييراً متناسقاً لكل المعايير في المجموعة. ولذا، فالمجموعات التي تنشأ من طريق عملية التجميع هذه تكشف ماهية متغيرات التخطيط «الأساس المستقلة».

٨-٣ عملية التجميع

من خلال الدراسة، قام طاقم التخطيط المركزي بتجربة عدد من تقنيات التجميع الإحصائية المعروفة، ومن بينها تقنية تحليل العناقيد (Cluster Analysis)، وتقنية التحليل المجالي الأدنى (Smallest Space Analysis)، وكذلك تقنية تحليل العوامل (Factor Analysis). ونشير هنا إلى أنه وجد تماثل كبير بين عمليات التجميع التي نجمت عن الأدوات الثلاث الآنفة الذكر، الأمر الذي يضفي مفعولاً كبيراً على

صدقية تفكيك المجال المتعدد أبعاد القيم (المعايير) إلى مجال عدد أبعاده مقلّص أكثر (كمثل عدد المجموعات التي نشأت في عملية التجميع)[٢].

هذا، وقد تبيّن أن تقنية تحليل العوامل هي الأكثر ملاءمة لاحتياجاتنا، واختيرت لكي تستخدم على امتداد عملية بلورة البديل المشترك والموصى به. واستناداً إلى هذه التقنية، فإننا ننظر إلى كل معيار كـ «متغير»، حيث إن مجموعة القيم التي حصل عليها في البدائل الرئيسة الخمسة التي تمّ تحديدها هي مجموعة من «نقاط الرقابة» على قيمته. وتفترض هذه التقنية أن قيمة كل معيار كهذا في كل بديل محتمل تتحدد كتجميع طولي لعدد من «المتغيّرات التخطيطية»، عندما يكون عدد المتغيرات التخطيطية أقل بكثير من عدد المعايير. وهكذا يمكن القول إن قيمة كل معيار قابلة للتعبير عنها بالطريقة التالية:

$$V_1 = \sum_{k=a}^{k} a_1k \cdot F_k + \text{(عضو متبق)}$$

V_1 ـ قيمة المعيار.

a_1k ـ هي معاملات الشحن (Loading). وهذه المعاملات توجد بين (-١ و+١)، وهي تعبّر عن الارتباط (=حجم التباين المشترك) للمتغير (= المعيار I) مع المتغير التخطيطي («العامل») k.

F_k ـ هي المتغيرات التخطيطية. وكل بديل تخطيطي (سواء كان واحداً من البدائل الخمسة المتطرفة أو كان أي بديل آخر) محدّد ومشخّص مع مجموعة قيم أيّاً كانت لـ ـ F_k (المتغيرات) المختلفة. وكل متغير كهذا يُعبّر عملياً، مثلما سنرى لاحقاً عن مقياس تخطيطي يمكن السيطرة عليه بأدوات تخطيطية.

إن معاملات الشحن، كما العوامل أيضاً، تحسب بواسطة هذه التقنية على أساس قالب معاملات الارتباط بين قيم المعايير المختلفة في البدائل الخمسة الرئيسة. وهي تتّحد عملياً بصورة تعيد بدقة متناهية قدر الإمكان تمثيل الارتباطات الآنفة الذكر، المستندة إلى «نقاط مراقبة» على قيم المعايير.

ومن الناحية الإحصائية، لا يوجد تحديد مطلق لطريقة هذا العرض عند تقديم قالب معاملات الارتباط: وبالإمكان إدخال عدد من العوامل المختلفة إلى العرض الذي يصف سلوك قيم المعايير كدالة للبديل. وعدد العوامل الذي يمكن الاكتفاء به

(٢) للمزيد من التفاصيل الكاملة لعملية الفحص ونتائجها، انظر: المصدر نفسه.

هو الذي يؤدي إلى إيضاح جيد لغالبية التباين المشترك للمتغيرات المختلفة (= المعايير) كما تمّ توقّعها.

وعندما طبقنا هذه التقنية على قالب معاملات الارتباط التي توقعناها، حصلنا على نتيجة جوهرية: فقد اتضح أنه بالإمكان أن نشرح بدقة متناهية مجال التباين المشترك بواسطة ثلاثة عوامل فقط.

وأوجد التحليل أيضاً قالب «معاملات الشحن»، ونظراً لأن عدد المعايير هو ٣٢، ولأن عدد العوامل الذي تبيّن أنه كاف لغرض شرح سلوك منظومة المعايير هو ٣، فإن أبعاد القالب هي ٣٢ (سطر) على ٣ (أعمدة). ويبيّن الجدول رقم (٤٦)، ص ١٨٥ من هذا الكتاب قالب المعاملات هذا.

أن المدلول الشكلي للتحليل حتى الآن هو كما يلي: يمكن أن تحقق بواسطة الرافعات التخطيطية، أو بكلمات أخرى، هناك احتمالية تحقق لكل تجمع قيم للمعايير الـ ـ ٣٢ ـ الحاصل عن طريق حساب التركيبات (Combinations) الطولية الاثنين والثلاثين التالية (I يمثل مؤشراً متحركاً للأعداد التسلسلية للمعايير من ١ حتى ٣٢).

$$V_I = a_{I,1} \times F_1 + a_{I,2} \times F_2 + a_{I,3} \times F_3$$

هذا عندما تكون المقاييس aIj في هذه الصيغة هي القيم المحسوبة في قالب معاملات الشحن (ولذا فإنها تعتبر أرقاماً ثابتة)، في حين أن قيم العوامل F1, F2, F3 يمكن أن تحصل وفق اختيارنا على قيم ما، على أن تكون القيمة المختارة لكل عامل بين الأطراف (الحد الأدنى والحد الأقصى) للقيم الخمس لذلك العامل حسبما أسفر عنها التحليل، في جميع البدائل الخمسة الرئيسة. وبهذه الطريقة، فإن عملية اختيار البديل المشترك الأمثل لإسرائيل، مَثَلها مثل اختيار مجموعة مكونة من ثلاث قيم للعوامل الثلاثة، وهي العملية التي تعتبر نتيجتها بمصطلحات ضمّ قيم المعايير الاثنين والثلاثين هي الأفضل.

إن كل معامل شحن في القالب «يجمع» معياراً معيناً مع عامل معين، كما يعرب، من ناحية النظرية الإحصائية، عن مدى تأثير العامل (أي المبدأ التخطيطي الذي ينعكس عن طريقه) على قيمة ذلك المعيار. وإذا ما جمعنا لكل عامل مجمل المعايير التي يكون فيها معامل الشحن لديه بالنسبة إلى المعايير أعلى من ٠,٧ بقيمته المطلقة ـ الأمر الذي يعبّر عن ارتباط قوي جداً للمعيار بالعامل ـ فإنه سيتشكل تقسيم إلى ثلاث مجموعات حسبما هو مبينّ في الرسم البياني رقم (٢)، ص ١٩٦ من هذا

الكتاب[٣]. وفي الرسم التخطيطي يوجد فصل داخل كل مجموعة بين معايير يعتبر معامل تحميلها بالنسبة إلى العامل الذي يعرف المجموعة إيجابياً عالياً (الأمر الذي يعبّر عن حقيقة كون توسيع العامل المرتبط بهذه المجموعة يغيّر من قيمة ذلك المعيار في الاتجاه الإيجابي)، وبين معايير يعتبر معامل تحميلها سلبياً في قيمته.

٨-٤ الدلالة التخطيطية للعوامل

عندما نتفحص الماهية والخصائص الأساس المشتركة للمعايير داخل كل مجموعة، يمكن أن ننسب دلالة تخطيطية ملموسة لكل واحد من العوامل الثلاثة. وفي ما يلي تفاصيل عن دلالة كل واحد منها:

١- المجموعة أ ـ القوة الاقتصادية في مقابل المساواة (العامل I): تشتمل هذه المجموعة على كل المعايير التي تعكس الأداءات الاقتصادية المباشرة للمرافق الاقتصادية، والتي تتأثر بها. وحجم الناتج المحلي الخام، وحجم النشاط الاقتصادي، وأيضاً المساواة في الاستفادة من الناتج هي المتغيرات التي تعكسها المعايير المختلفة. والخيار التخيطيطي الذي يحرك بصورة مشتركة قيم المعايير في هذه المجموعة، هو معضلة التوازن المعروفة جيداً في العالم المتطور كله، بين النمو الاقتصادي والمساواة الاجتماعية. هناك ارتباط سلبي معروف بين زيادة النمو وبين زيادة الفجوات الاجتماعية. ومن هذه الناحية، يشدّد البديل الاجتماعي على قيم المساواة، في حين أن بقية البدائل تشدّد بصورة مماثلة على المستوى الاقتصادي.

٢- المجموعة ب ـ تركيز مجالي في مقابل توزيع مجالي (العامل II): تحتوي هذه المجموعة على كل المعايير التي تتحدّد قيمها بصورة مشتركة بواسطة شكل الانتشار السكاني في المجال الوطني. وهناك إمكان للكثير من مخططات التوزيع أو التركيز البديلة، عندما تتحرك مجموعة الإمكانات من التركيز العالي لمعظم السكان في قلب الدولة، إلى التوزيع الملحوظ للسكان في المجال الوطني في سياق تنوّع واسع في أشكال الاستيطان. والخيار المركزي هنا هو إذاً بين سياسة التركيز والتوزيع في المجال الوطني. وبديل «الأعمال كالمعتاد»، كما البدائل الاقتصادية، تشدّد جميعها على التركيز المجالي، فيما يشدّد البديل الطبيعي ـ البيئي، وبشكل أقل منه، البديل

---

(٣) من الناحية النظرية، فمقدار ضرب معاملات الشحن الثلاثة المناسبة لكل معيار معني بنفسها، أقل من ـ ١، بحيث إنه لا يمكن أن يكون من معامل الشحن لمعيار واحد معين (بالنسبة إلى أي عاملين) أكبر ظليهما من ٠,٧. لذلك لا يمكن أن ينتمي معيار معين في الوقت ذاته إلى مجموعتين مختلفتين في عملية التجميع الآنفة الذكر.

الاجتماعي، على التوزيع المجالي.

٣- المجموعة ج ـ تطور بالغ التعقيد وتخصص مجالي في مقابل التوازن المجالي (العامل III): تحتوي هذه المجموعة على معايير متأثرة من مستوى التطور والاتقان في المرافق الاقتصادية، ومن التخصص الاقتصادي المناطقي. وهنا تنعكس المعضلة التخطيطية بين إنشاء نسق وطني من مناطق تحافظ داخل ذاتها على قدر كبير من الاستقلال الاقتصادي الداخلي، وبين نسق تُبرز فيه المناطق المختلفة تخصصات اقتصادية، ولكن كنتيجة لذلك، يرتبط كل منها بالآخر اقتصادياً من أجل استكمال احتياجاتهم في المجالات غير المتخصصة بها. والمفهوم القائل بالتخصص المناطقي، يقود إلى مستوى عالٍ من التطور البالغ التعقيد والثقافة، ومن ثم إلى نوعية حياة وظيفية عالية، وفوق ذلك، إلى استقلال أمني ـ وطني، وأيضاً إلى فرص تطبيق عالية. وفي هذا المفهوم، يمكن استنفاد مزايا تتعلق بالحجم، وأخرى بالمكان والتخصص. وتتخصص مناطق مختلفة وفقاً لخصوصيتها ومزاياها عندما ينشأ التوازن الكامل على المستوى القطري. والثمن الوطني لهذا المفهوم يكمن في نشوء حركة بين المناطق بأحجام كبيرة، وبالتالي يؤدي إلى تعزيز نسبي لظواهر سلبية، مثل تلوّث الجو ولامساواة عالية على صعيد المواصلات. ويتسم مفهوم الاستقلال المناطقي في أن كل منطقة تحافظ على بنية اقتصادية مماثلة، مستقلة نسبياً ومتوازنة داخل ذاتها. وبالطبع، فهذا المفهوم يتّسم أيضاً بالخصائص العكسية. ففي أحد الطرفين، يشدّد البديل الصناعي على التطور البالغ التعقيد، إضافة إلى التخصص. وأما في الطرف الثاني، فيشدد بديل «الأعمال كالمعتاد» على التوازن المجالي.

وسنلاحظ أن الطرفين (الأيمن والأيسر) داخل كل مجموعة في الرسم البياني رقم في حالة مواجهة الواحد مع الآخر. وهذا العرض جاء ليعرب عن أن تغيّر المعايير في هذا الجانب، الناجم عن تفعيل المبدأ التخطيطي المؤسس والملائم للمجموعة، معاكس من حيث اتجاهه لذاك التغيُر في المعايير في الجانب الآخر. وبكلمات أخرى: كل اختيار تخطيطي يعمل على تحسين وتطوير قيم المعايير في هذا الجانب، يعمل بالضرورة على تدهور قيم المعايير في الجانب الآخر. ولذا نجد أنفسنا أمام الاختيار التخطيطي: فإمّا تحقيق قيم محتملة عالية نسبياً للمعايير في المجموعة التي على الطرف الأيسر في سياق التخلّي عن تحقيق قيم على الطرف الأيمن، أو العكس صحيح. وهكذا، فقد أتاحت عملية تجميع المعايير، وفقاً لسمات سلوكية مشتركة، للطاقم للقيام بعملية تخفيض مريحة لمجمل متغيرات سياسة التخطيط الرئيسة وحصرها في إطار ثلاثة «متغيرات رئيسة» كبيرة. وبهذا الشكل، يمكن تركيز وتقليص مجال الاختيار التخطيطي في ثلاثة قرارات تخطيط حاسمة ومركزية فقط،

مرتبطة حقّاً بقدر معلوم من الذاتية في الحكم على القيم، إلا أنها تنير بصورة واضحة وحادة جداً مجال الإمكانات التخطيطية، وتسهّل عملية إدراك الدلالات لأحكام قيمية بديلة مختلفة.

وهذه العوامل الثلاثة توضح جيداً التباين بين ثلاثين معياراً، إذ تمّ تشخيص معيارين كمستقلّين وغير مرتبطين بقيم العوامل الآنفة الذكر. وهذان المعياران هما: المعيار (٢٠) ـ ميزان المياه المجالي، والمعيار (٢٧) ـ قابلية المساس بالسكان. ومن هنا، يمكن النظر إلى سمات هذه المعايير في ظل مخطط بشكل مستقل، دون أن يؤثر ذلك بالضرورة في مستوى معايير أخرى.

ويعبّر الرسم البياني رقم (٤)، ص ١٩٨ من هذا الكتاب عن المعضلات التخطيطية الأساس، النابعة من هذا التحليل، والتي تشير إلى أنه يمكن النظر بشكل منفصل إلى كل واحد من العوامل بالنسبة إلى القيمة المرغوب فيها لهذا العامل. وهذه القيمة ستؤثر بشكل مشترك في مستوى عدد من العوامل، في حين أن كل تغيير في القيمة الشاملة سيرفع مستوى بعضٍ منها، وفي المقابل يخفض مستوى العوامل الأخرى.

في الفصل التالي سنعرض عملية اختيار البديل المشترك على قاعدة عملية التجميع التي بُيّنت في هذا الفصل، ونتائج التقييم للبدائل وفقاً لمعايير، كما بُيّنت في الفصل السابع الآنف الذكر.

الفصل التاسع

اختيـــار المخطط المحبّـذ (الموصى به)

٩-١ تمهيد

إن مشكلة اختيار بديل تخطيطي شامل وأمثل لإسرائيل يمكن أن تُصاغ كأنها مشكلة الحسم في ثلاث معضلات أساس، كل واحدة منها ترتبط بواحدة من المجموعات الثلاث التي عرضناها في الفصل السابق. عملياً، قمنا هنا، بعملية تخفيض للمشكلة من المشكلة الشاملة والكمالية لاثنين وثلاثين متغيراً في مجال إمكانات هائل، إلى مشكلة يمكن وصفها كمشكلة ثلاثية الأبعاد (حقاً، على وجه التقريب فقط، وفي سياق سطحية معينة، ولكن في سياق الحفاظ على قدرة رؤية واضحة لدلالات القرارات المركزية لطاقم التخطيط). وجوهر المشكلة في اختيار قيم العوامل الثلاثة التي تمّ تشخيصها في الفصل السابق. وعند اختيار البديل المحبذ، يتوجب علينا عملياً أن نقوم بتحليل كل عامل على حدة، علماً أن اختيار قيمته النهائية لا يقيّد بأي شكل مجال الاختيار واحتماليته في كل قيمة معينة ممكنة للعاملين الآخرين. فاختيار قيمة عامل معينّ يؤثر بشكل ضعيف فقط في كل المعايير التي لا تنتسب إلى المجموعة المحدّدة بواسطته.

ونود أن نشير هنا إلى أن التفسير المباشر في هذا التقرير لمسألة «عرض البديل المحبذ»، هو عرض خليط (مزيج) أمثل للعوامل الثلاثة التي تمّ تشخيصها. وعملية المزيج هذه تُقرّر من جانبها بشكل أحادي القيمة، وفقاً لفرضية تحليل العوامل، رزمة القيم المثلى للمعايير الاثنين والثلاثين. والحال هكذا، فالأمر لا يتعلق هنا، بتقرير دلالات منهجية أو أسس تفصيلية لسياسة المخطط الرئيس، إنما فقط بمنظومة الغايات المنشودة القابلة للإنجاز من ناحية، والمرغوب فيها أكثر من بين كل منظومات الغايات المنشودة القابلة للإنجاز من ناحية أخرى.

إن تقسيم المعايير إلى هذه المجموعات الثلاث معناه أننا قادرون على معالجة كل مجموعة على حدة، أي أن نختار قيمة العامل بشكل هو الأمثل من ناحية مزج قيم المعايير في مجموعة واحدة، وهذا، دون أن نقلق على الإطلاق لما سيحصل للمعايير في بقية المجموعات، لأن هذه المعايير لا يفترض أن تكون متأثرة من ذلك بقدر ذي دلالة (إن قيمة العامل ترتبط من ناحيته بالقوة التي ستفعّل بها الاستراتيجية أو المبدأ التخطيط المرتبط بالعامل ذاته).

والعوامل الثلاثة التي تُنتج المجموعات الثلاث تشحذ الاستخلاص أن الحسم التخطيطي الأساس يرتبط بثلاثة عوامل بنيوية رئيسة:

١- **المجموعة الأولى (عامل I): قدرة اقتصادية في مقابل المساواة**. ترتبط هذه المجموعة بالاختيار وبالمعضلة القائمة بين الإدارات الاقتصادية للمرافق (في جوهر الأمر: الناتج المحلي الخام) وبين المساواة الاقتصادية (التي تتلخص في المساواة في الدخل). وهنا يوجد طرفان، **أحدهما** يتمثل بواسطة البديل الاجتماعي، **والثاني** بواسطة مجموعات البدائل الرئيسة الأخرى، حيث علينا اختيار «نقاط عمل» بينهما.

٢- **المجموعة الثانية (عامل II): تركيز مجالي في مقابل التوزيع المجالي**. هذا العامل يتعلق ببُعد تخطيطي مركزي - التركيز في مقابل التوزيع بجوانبهما المختلفة. وهنا أيضاً توجد قيمتان طرفيّتان (قطبيّتان) ترسمان ما يمكن إنجازه في هذا النطاق، عندما تكون قيمة طرفية واحدة ممثلة بواسطة بديل «الأعمال كالمعتاد» - سيناريو استمرار الاتجاهات (الذي يعبّر عن درجة تركيز متطرفة في مجال الإمكانات)، فيما القيمة الطرفية الثانية تلائم البديل الطبيعي - البيئي، الذي يستنفد حتى أقصى حدود المعقول (من ناحية تخطيطية) فكرة التوزيع في المجال.

٣- **المجموعة الثالثة (عامل III): التطور البالغ التعقيد والتخصص المجالي في مقابل التوازن المجالي**. كلما كان الاقتصاد على درجة عالية من التطور البالغ التعقيد، كان هناك لزوم لتخصص مجالي أكبر كنتيجة لمزايا التكتل والمكان المختلفة. ومن ناحية أخرى، فهذه التخصصات تخفض الاستقلالية المناطقية، وتزيد كنتيجة لذلك حجم العمالة غير المقيمة (التي تنتقل يومياً من مكان إلى آخر طلباً للعمل) وتلوث الجو النابعين من ذلك. وتتمثّل القيمة الطرفية الأولى التي تعبّر عن قطب التطور البالغ التعقيد والتخصص المجالي بواسطة البديل الاقتصادي الذي يشدّد على الصناعة. أما القيمة الطرفية الثانية التي تعبّر عن قطب التوازن، فتتمثل بواسطة بديل «الأعمال كالمعتاد».

والرسم البياني رقم (٥)، ص ١٩٩ من هذا الكتاب والجدول رقم (٤٧)، ص ١٨٧ من هذا الكتاب يعرضان نطاق التغيّر للعوامل الثلاثة وموضع البدائل الرئيسة في هذا المجال.

وتمّ تكريس الأقسام الفرعية التالية لعرض منظومة التشخيصات والحجج لاختيار القيمة الموصى بها للعوامل، وبدأت معالجة الموضوع من الخفيف إلى الثقيل من ناحية الصعوبة في الجسم التخطيطي. وفي البداية، سيتمّ عرض المبدأ التخطيطي الثالث (التطور البالغ التعقيد والتخصص المجالي في مقابل التوازن المجالي)، وفي الختام المبدأ التخطيطي الأول (القدرة الاقتصادية في مقابل المساواة).

٩-٢ التطور البالغ التعقيد والتخصص المجالي في مقابل التوازن المجالي

من خلال التمعّن في الرسم البياني رقم (٥)، يمكننا أن نرى أن القيمة الأعلى لعامل مستوى التخصص المناطقي يتم إنجازها في البديل الاقتصادي ـ الصناعي، وأنها تثبت على القيمة ١,٤٧. ومن طريق التمعن في تركيبة مجموعة المعايير التي تعود إلى هذا العامل (أي متغيرات وفقاً للمبدأ التخطيطي الذي يعالج مستوى التخصص المناطقي)، يمكن أن نرى أنه باستثناء معيارين، فإن كل البقية هي ذات ارتباط إيجابي بهذا العامل. أما المعياران اللذان لهما ارتباط سلبي فهما: تلوث الجو الناجم عن حركة المواصلات، ومدى الاستقلالية المناطقية على صعيد العمالة. ومن هنا، فالمعايير السبعة ذات الارتباط الايجابي تحرز في البديل الاقتصادي ـ الصناعي القيمة القصوى الممكنة أصلاً بين كل البدائل الرئيسة، وفي الوقت ذاته، فإن المعيارين الآخرين يحرزان القيمة الدُنيا الممكنة. في المقابل، فالبديل الذي يحصل فيه هذا العامل على القسيمة الدُنيا هو بديل «الأعمال كالمعتاد»، حيث إن قيمة العامل فيه هي -٤٣,١. وفي هذا البديل، صورة الوضع بالنسبة إلى قيم المعايير المنجزة، معكوسة.

والجدول رقم (٤٨)، ص ١٨٧ من هذا الكتاب يعرض قيم المعايير التي تتأثر بشكل ملحوظ باختيار قيمة هذا العامل. ففي العمود الأول في الجدول رقم (بعد عمود أسماء المعايير)، وضعنا إلى جانب كل معيار القيمة القصوى الممكن إحرازها بواسطة التخطيط، أي أن هذه هي القيمة القصوى بين قيم المعيار الخمس المناسبة للبدائل الأساس. ومن الواضح تلقائياً، أنه لا يمكن أن نحقق بواسطة تخطيط متصوّر، أيّاً كان جمع هذه القيم القصوى في كل المعايير. فهي واردة في الجدول رقم فقط من أجل المقارنة وتعزيز الإدراك بالنسبة إلى الأثمان التي ندفعها في اختيارات حقيقية نقوم بها بين مخططات متصورة مختلفة. لاحقاً، في الأعمدة الخمسة

الأخرى في الجدول، هناك عرض لخليط من القيم القابلة للإنجاز، كما هو موضح في ما يلي.

١- في العمود «بديل وسطي» هناك عرض لأداءات بديل، قيمة كل العوامل فيه تقوم على القيمة صفر. وهذا البديل يمثل جيداً مخططاً متصوراً تنتهج فيه مقاربات «وسطية»، أو توفيقية، في كل المتغيرات الثلاثة الأساسة التخطيطية، إلا أن هذا هو بديل يفترض الوجود البعيد من الأطراف التخطيطية في كل الجوانب الممكنة (يجب توخّي الحذر وعدم خلط هذا البديل مع بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات، الذي لا يعبّر انتهاجه بالضرورة عن سلوك غير متطرف في معنى من المعاني، وعملياً، فإن بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات يعبّر عن تطرف في نطق مختلفة، مثل نطاق انتشار السكان).

٢- وفي العمودين التاليين هناك عرض لبدائل «متطرفة للغاية»، حيث يعبّر المصطلح عن أن العامل F3 في هذين البديلين اختير ليكون في أعلى قيمة متطرفة ممكنة. والفارق قائم فقط بالنسبة إلى قيمة العاملين الآخرين: ففي أحد الأعمدة، هناك عرض للقيم في البديل الأساس ذاته الذي تحققت فيه عملياً القيمة المتطرفة الأعلى لهذا العامل (وفي هذا الحال، فهذا بديل اقتصادي ـ صناعي)، وأما في العمود الثاني فهناك عرض لقيم بديل متصوّر، حيث إن العاملين الآخرين فيه يقومان على قيمتهما «الوسطية» في مجال الإمكانات (أي على القيمة صفر). وهكذا، فهذا البديل يعبّر عن انتهاج سياسة متطرفة، في اتجاه الحدّ الأقصى لمستويات التطور البالغ التعقيد المناطقية، في سياق اتخاذ سياسة «وسطية» في بقية المتغيرات التخطيطية الأساس. وهذا البديل يسمّى في الجدول رقم «بديل تحليلي».

٣- وفي العمودين الأخيرين، هناك عرض لبدائل «منخفضة التطرف»، لمّا تكون دلالاتها موازية لتلك القائمة في العمودين السابقين، باستثناء حقيقة أننا نفحص الآن أمر انتهاج سياسة متطرفة عكسية بالنسبة إلى الجانب المتعلق بـ ـ F3. والبديل الأساس الذي تمّ فيه تحقيق القيمة الدُنيا الممكنة للعامل، هو بديل «الأعمال كالمعتاد»، فيما البديل في العمود الأخير هو ذاك الذي تنتهج فيه في العاملين الآخرين سياسة وسطية (بديل تحليلي).

إن التمعن في الجدول رقم (٤٨) وتحليل دلالاته يقودنا إلى التشخيصات التالية:

١- إن الفجوة بين بديل الوسيلة الأعلى والأدنى كبيرة، وأحياناً كبيرة جداً، في معظم المعايير التي تكبر مع ارتفاع قيمة عامل مستوى التطور البالغ التعقيد. والفجوة

البالغة الدلالة في نطق الأداء/ التنفيذ (فرص التطبيق وفرص التبنّي) هي لما يكون واضحاً أن الأداء/ التنفيذ هو اعتبار مهيمن وقاعدة أولى لمجرد كون عمل التخطيط الوطني ذا دلالة. كما أن الفارق كبير في نطق مستوى التطور البالغ التعقيد، والتخصص، ومساهمة التعليم في الاقتصاد.

٢- في المقابل، يحصل معياران فقط على قيم منخفضة في هذا البديل، إلا أن الخسارة من ناحيتهما، بالنسبة إلى بديل الوسيلة الأدنى، قليلة جداً، وعملياً فإن الخسارة أقل من ٧ في المئة بالنسبة أيضاً إلى القيم القصوى القابلة للإنجاز أصلاً في كل واحد منها. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن واحداً منها (معيار التلوث من المواصلات) يمكن تحسينه بوسائل تكنولوجية واقتصادية معيّنة في المستقبل، لا ترتبط بشبكة الوسائل التخطيطية ـ المجالية.

٣- وبديل الوسيلة الأعلى، أفضل كثيراً بشكل جوهري أيضاً من البديل الوسطي.

والتحليل أعلاه يقود إلى توصية باختيار القيمة الأعلى الممكنة للعامل أي: F3 = ١٠٤. ولكن يجب الانتباه: فالأمر لا يعني أن المخطط المشترك الموصى به يتطابق مع بديل الوسيلة الأعلى التي عُرضت أعلاه. هذا لأن، قيم العاملين المتبقين يجب أن تتحدد وفقاً لتأثيرهما في قيم المعايير في المجموعات الملائمة لها. ولكن، نظراً لأن قيم العاملين المتبقين لا يمكنها أن تغيّر بشكل جوهري الصورة الموصوفة أعلاه بالنسبة إلى مجال اختبار قيم المعايير في هذه المجموعة، فإنه يمكن هنا تحديد قيمة العامل فيهما (أي F3).

٩-٣ التركيز المجالي في مقابل التوزيع المجالي

إن العملية القانونية لاختيار قيمة العامل F2 التي تعبّر عن قوة المركزة المجالية المخططة للسكان تشبه كثيراً تلك التي وصفناها أعلاه بالنسبة إلى العامل F3. والجدول رقم (٤٩)، ص ١٨٨ من هذا الكتاب يعرض بشكل مماثل للجدول رقم (٤٨)، قيم المعايير في الإمكانات المختلفة.

لقد رأينا أن بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات، يتلاءم مع القيمة القصوى (+١,٢٧) لهذا العامل، والبديل الطبيعي ـ البيئي يتلاءم مع القيمة (-١,٧٣) الأكثر انخفاضاً.

ويتضح من التمعن في الجدول رقم (٤٩)، وتحليل دلالاته أنه خلافاً لما هو في قيم الاعتدال المناخي والطاقات الكامنة لمناطق التدريب العسكرية، ففي كل بقية

العوامل، وبواسطة اختيار القيمة المتطرفة الأكثر انخفاضاً لهذا العامل، فإن الفائدة المحققة عالية جداً، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى بديل «الوسيلة الأعلى» أو بالنسبة إلى البديل «المتوسط». وعملياً، فاختيار القيمة القصوى للعامل F2 يُنتج تقريباً مزيج القيم القصوى لكل المعايير في المجموعة، باستثناء الاثنين الآنفي الذكر. والفائدة كبيرة جداً، بخاصة في المعايير ذات الصلة بقابلية تطبيق برامج على صعيد المواصلات لتخفيف الازدحام (فعالية عالية بنحو ـ ٦٠ في المئة، مقارنة ببديل «الأعمال كالمعتاد»، وبنحو ـ ٣٣ في المئة بالنسبة إلى البديل المتوسط) وبالقدرة على استيعاب الشعب اليهودي (فعالية عالية بنحو ـ ١٢٠ في المئة بالنسبة إلى بديل «الأعمال كالمعتاد»).

هذا وأكثر: فمن بين المعيارين المتضررين، يبقى أن الضرر اللاحق بأحدهما (بالنسبة إلى القيمة القصوى الممكنة) ضئيل فعلاً (الطاقة الكامنة لمناطق التدريب العسكرية)، وأما بالنسبة إلى الآخر (الاعتدال المناخي)، فالضرر يقدر بنحو ـ ٩ في المئة. وبناء عليه، فقد أوصينا باختيار القيمة الدنيا لهذا العامل، أي: F2 = -١,٧٣.

٩-٤ القوة الاقتصادية في مقابل المساواة

إن عملية البحث في، واختيار، المتغيّر التخطيطي الذي يحدّد مدى التوازن بين الغنى الشامل للمرافق الاقتصادية، وبين المساواة في توزيع ذلك الغنى، هما بالطبع المواضيع الأصعب والأكثر تعقيداً للمعالجة في كل دولة وفي كل وقت. وتظهر التجربة التاريخية ـ الاقتصادية أن عملاً على صعيد زيادة وتيرة النمو يقود بالضرورة إلى توسيع الفجوات الاجتماعية. ومع أنه يمكن التأثير في تلك الفجوات، بهذا الشكل أو ذاك، إلا أن هذا التأثير كثيراً ما يكون محدوداً جداً. وعلى وجه العموم، فالمساهمة في الغنى وفي تحريك العمليات المنتجة له، لا تقدم بشكل متساوٍ، والقوة الاقتصادية التي تنشأ بشكل طبيعي في أيدي القطاعات التي مساهمتها أكبر، كثيراً ما تتحول إلى عائق أمام انتهاج سياسة توزيع، وربما، يمكنها أن تقلص الفجوات الاجتماعية. وبهذا الشكل، ينشأ صراع قيمي قاسٍ، حيث ينبع من هنا أنه من أجل الحفاظ على مستويات مساواة عالية، هناك ضرورة معيّنة للتخفيف من، والامتناع عن، استنفاد إمكانات معينة من النمو. وهذه المقاربة المخففة مآلها أن تُرفض بشدة من جانب النخب الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية.

ومجموعة المعايير المحدودة بواسطة عامل التخطيط هذا مؤلفة من مجموعتين فرعيتين لمعايير يوجد بينها ارتباط سلبي قوي، وهذا يعني: أن كل عمل في اتجاه زيادة جوهرية لقيم المعايير في إحدى المجموعتين الفرعيتين، تجبي أثماناً غير بسيطة

بمصطلحات قيم المعايير في المجموعة الفرعية الأخرى. والمعايير المركزية في كل مجموعة فرعية تعبّر عن القيم الأساس الأكثر حساسية لوجهات نظر البدائل القياسية: البدائل الاقتصادية والبديل الاجتماعي. وتحتوي إحدى المجموعات الفرعية على معايير الناتج المحلي الخام للفرد، درجة «الاقتراب» من البلدان المتطورة والتشابه بها، الغنى بالطاقة وتدريج مراكز الاستيطان. وتحتوي المجموعة الفرعية الأخرى على معايير، مثل: المساواة في الدخل، نسبة البطالة، المساواة المناطقية، العدالة في التعليم، تنوّع في العمالة، المساواة في المواصلات، نجاعة المواصلات، وأيضاً مستوى الحماية للمياه الجوفية.

والقرار القيمي الكامل والحاسم في هذه الأسئلة، في هذا الحال، صعب ومعقّد. ولذا، انتهجنا خطوة قانونية مختلفة في مسألة العامل الأول (F1). وجوهر هذه الخطوة هو كالتالي:

١- إن قيم العاملين السابقين (مستوى التخصص المناطقي ـ F3، ومدى أو نطاق المركزة المجالية ـ F2) تمّ تحديدهما في القيم المفضلة كما تحدّدت أعلاه.

٢- في كل واحدة من المجموعتين الفرعيتين الآنفتي الذكر، تمّ اختيار «معيار رائد». ومن داخل مجموعة المعايير التي تعبّر عن الطموح إلى حدّ أقصى من النمو والمتزايدة مع ارتفاع قيمة العامل F1، تمّ اختيار معيار الناتج المحلي الخام للفرد. ومن داخل المجموعة الثانية التي تعبّر عن الطموح إلى المساواة والعدالة الاجتماعية، اختير كمعيار رائد، معيار المساواة في الدخل. ومن داخل قالب معاملات الارتباط (انظر الجدول رقم (٤٥)، ص ١٨٢ من هذا الكتاب)، يمكن أن نرى بوضوح أن هذه المعايير موجودة في ارتباط وتناسق عالٍ جداً بالنسبة إلى بقية المعايير في كل مجموعة (وفقاً لكل منها).

٣- أما الرسم البياني رقم (٨)، ص ٢٠٢ من هذا الكتاب الذي تمّ وضعه وفقاً للجدول رقم (٥٠)، ص ١٨٩ من هذا الكتاب، فيعرض إطار البدل بين المعياري الآنفي الذكر: فعلى سطح منظومة محاور، حيث إن أحد المحاور يصف معيار الناتج المحلي الخام للفرد، والآخر يصف معيار المساواة في الدخل، تمّت الإشارة إلى عدد من البدائل التخطيطية، وتمّ قياس بداية المحاور بشكل يجعلها تتلاءم مع بديل «الأعمال كالمعتاد».

وفي كل هذه البدائل، كانت قيم العاملين الآخرين ـ تلك التي تتلاءم مع عامل التطور البالغ التعقيد والتخصص المجالي في مقابل التوازن المناطقي، ومع عامل التركيز المجالي في مقابل التوزيع المجالي ـ متماثلة ومساوية للقيم التي أُوصي بها في

الأقسام الفرعية أعلاه، وتتميز الواحدة من الأخرى (أي القيمة) فقط بواسطة قيمة العامل الحالي F1، حيث يحصل هذا العامل على قيمته القصوى (٠,٧٩) في البديل الطبيعي ـ البيئي، وعلى قيمته الدنيا (-١,٩٤) في البديل الاجتماعي. وقمنا بفحص (بواسطة صيغ تمثيل قيم المعايير المختلفة في نموذج قليل العوامل ـ انظر الفصل الثامن) قيم المعيارين الرائدين اللذين نحصل عليهما تحت قيم مختلفة للعامل F1، لمّا كان نطاق التغيّر للمتغيّر بين صفر (الملائم لانتهاج سياسة «وسطية») وبين القيمة القصوى (٠,٧).

وفي التمعّن في منظومة المحاور في الرسم البياني رقم (٨)، ص ٢٠٢ من هذا الكتاب، يمكننا أن نرى أن:

البدائل الاقتصادية ـ موجودة في الرُبع الذي يمثل المدى الإيجابي للمعيار الاقتصادي، والمدى السلبي للمعيار الاجتماعي. ومن هنا فهي مفضلة على بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات، في المعيار الاقتصادي، ومتدنّية عنه في المعيار الاجتماعي.

البديل الاجتماعي ـ موجود في الرُبع الذي يمثل المدى الإيجابي للمعيار الاجتماعي، والمدى السلبي للمعيار الاقتصادي. ومن هنا، فهو مفضل على بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات، في المعيار الاجتماعي، ومتدنٍ عنه في المعيار الاقتصادي.

البديل الطبيعي ـ البيئي ـ موجود على أطراف الرُبع الذي يمثل المدى الإيجابي للمعيارين: الاقتصادي والاجتماعي. وقيمته في المعيار الاقتصادي مماثلة لقيمته في بديل «الأعمال كالمعتاد»، إلا أن قيمته في المعيار الاجتماعي أعلى منها في بديل «الأعمال كالمعتاد». ومن ناحية معينة، فهذا البديل مفضل على كل البدائل الأخرى، بحكم أنه ليس أقل قيمة في المعيار الاقتصادي من بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات، ويزيد عليه في المعيار الاجتماعي.

ويمكن الخروج من خلال فرضية انطلاق تقول إنه لا يمكن لبديل أن يخرج إلى حيّز التنفيذ، إذا كان واحد على الأقل من معياريه الرائدين موجوداً في قيمة متدنية عن بديل «الأعمال كالمعتاد». هذا، لأن كل خروج إلى مخطط قياسي، يتوجّب عمل يد مركزية وموجّهة، بحاجة إلى إجماع شعبي وسياسي جوهري أيّاً كان، لأن ذلك هو شرط طبيعي لتضافر ومساهمة كل القوى السياسية المطلوبة للخروج من مسار «الأعمال كالمعتاد». ويمكن الافتراض ـ كفرضية سياسية ـ أن كل مخطط تتفاقم فيه الهوات الاجتماعية، أو في المقابل يحال فيه دون إمكانات النمو، لا يمكن أن يحظى

بمثل هذا الإجماع. لذا، فالمخططات المنظورة هي تلك المؤشرة على طول مقطع الخط البياني الآنف الذكر في الربع الأول. وفي الجدول رقم (٥٠)، هناك عرض لقيم المعيارين الرائدين في كل واحد من الإمكانات الأربعة:

و«المخطط المشترك» الذي يمثل المخطط الذي سنوصي به معروض، إذاً، بواسطة إحدى النقاط على سطح المقطع المؤشر في داخل الربع الأول. والجدول رقم (٥١)، ص ١٩٠ من هذا الكتاب يعرض قيم المعايير المختلفة في مجموعة المعايير المؤثر فيها بواسطة العامل F1، سوياً مع قيم العوامل الثلاثة، في البدائل المختلفة. وفي هذا الجدول رقم يعرض في العمود الأخير الخطط المشترك، حيث قيمة العامل الأول فيه هو (٠,١٢) (مماثلة لقيمته في البديل الاقتصادي ـ الصناعي).

إن اختيار قيمة العامل الأول الجدول رقم (٥١)، بشكل يقيم التوازن بين معيار المساواة في الدخل ومعيار أداءات المرافق الاقتصادية، يمنح المخطط المشترك الخصائص التالية:

١- إنه ينجز أداءات أفضل من بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات، أكان ذلك في معيار المساواة في الدخل أم في معيار أداءات المرافق الاقتصادية.

٢- من ناحية المساواة في الدخل للفرد، ينجز المخطط أداءات تعتبر «منتصف الطريق» بين بديل «الأعمال كالمعتاد» الذي هو بمثابة «خيار تقصير» حصل في غياب وجود تغيير في الإجماع الوطني حول اتجاهات التخطيط والتطور، وبين البديل الطبيعي ـ البيئي، الذي هو البديل الرئيس القياسي المحقق القيمة الأعلى للمساواة. هذا، إذا أخرجنا من الحساب البديل الاجتماعي الذي ينظر إليه كبديل ذي فرص أداء منخفض بشكل خاص، وبالذات بسبب «الثمن» الباهظ بمصطلحات نمو المرافق الاقتصادية كما أوضح أعلاه.

٣- كذلك، فالمعيار الرائد في المجموعة الفرعية للمعايير التي تحدّد أداءات المرافق الاقتصادية ـ الناتج المحلي الخام للفرد ـ يحقق أداءات «منتصف الطريق» في هذه المرة بين بديل «الأعمال كالمعتاد» ـ سيناريو استمرار الاتجاهات، وبين البديل الأساس القياسي الذي يحقق الحدّ الأقصى في هذا النطاق، أي البديل الاقتصادي ـ الصناعي.

٤- إن هذا المخطط المشترك يحقق أداءات تفوق بشكل جوهري تلك المحققة في بديل «الأعمال كالمعتاد» في عدد من المعايير ذات أهمية شعبية واجتماعية أكبر: نسبة

البطالة، والعدالة، والتعليم، و«القرب» من الدول المتطورة.

٥- أما المعايير المهمة نسبياً، حيث هذا البديل فيها أقل شأناً من بديل «الأعمال كالمعتاد» بقدر كبير نسبياً، فهي اثنان: قابلية تطبيق مخطط في المواصلات والمساواة المناطقية في الدخل للفرد. ففي كليهما نجد أن الأداءات أقل شأناً مما هو عليه في بديل «الأعمال كالمعتاد» بنحو ـ ٢٥ بالمئة. وهنا علينا التشديد على أن البدائل الوحيدة التي تحقق أداءات أفضل من بديل «الأعمال كالمعتاد» في هذه المعايير، هي تلك القريبة من البديل الاجتماعي، وهذه بدورها تعاني فرص أداء ضئيلة جداً (معيار ذا وزن أكبر). ومع ذلك، فاستعدادنا لاختيار المخطط المشترك، كأساس للمخطط الرئيس، ينبع من الافتراض أن الأثمان المدفوعة من جانب المخطط المشترك، بمصطلحات المعيارين الآنفي الذكر، يمكن في المستقبل تقليصها إلى حدّ كبير بواسطة أعمال سياسية ليست على تماس إطلاقاً مع السياسة المجالية وبقية النطق المركزية التي يعتبرها المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين كمتغيرات سياسية ذات صلة. وهكذا، على سبيل المثال: فاتخاذ إجراءات مالية واقتصادية أخرى لتشجيع الانتقال من المركبات الخصوصية إلى المواصلات العامة، كما فرض رسوم ازدحام على حركة المواصلات على المحاور المكتظة في أوقات الذروة، قد تسهم في إيجاد حلّ لجزء ملحوظ من مشاكل المواصلات، دون الحاجة أيضاً إلى استثمارات أخرى في البنى التحتية. وبكلمات أخرى: يمكن إيجاد حلّ لجزء من مشاكل المواصلات بوسائل غير «مجالية»، تختلف عن تلك المجالية التي ينظر إلى أدائها على أنه متدنٍ. كذلك، فإن تقليص عدم المساواة المناطقية في متوسط الدخل للفرد، يمكن أن ينفذ بواسطة استثمارات ملائمة، لا يرتبط إمكان تنفيذها على الإطلاق بأعمال وعمليات في النطاق المجالي.

وفي المحصلة، فإن البديل الذي يختار القيمة الوسطية للعامل F1 هو ذو أداءات مشابهة جداً. والاستنتاج أو الخلاصة من البحث الآنف الذكر، هي أن المخطط الرئيس المختار هو مخطط فيه خليط من الأسس العملانية من البديل الاقتصادي ـ الصناعي ومن البديل الطبيعي ـ البيئي.

٩-٥ خلاصة

لقد تمّ اختيار «البديل المشترك»، من خلال بسط مجال الإمكانات ـ تصميم البدائل الرئيسة وعملية تقييمها. ويشكل البديل المشترك الأساس لمخطط إسرائيل الرئيس لسنوات الألفين. وتمّ تحديده بواسطة متغيّرات نظرية تركيبية تمثل الاختيار في

اتجاهات التطوير المرغوب فيها في المعضلات التخطيطية المركزية الثلاث ـ القوة الاقتصادية في مقابل المساواة، التركيز المجالي في مقابل التوزيع المجالي، والتطور البالغ التعقيد والتخصص المجالي في مقابل التوازن المجالي. ويعرض الجدول رقم (٥٢)، ص ١٩١ من هذا الكتاب قيم المعايير للبديل المشترك مقارنة بقيم البدائل الرئيسة. ويتضح من الجدول أنه في غالبية المعايير، تبدو قيم البديل المشترك أعلى من قيم بديل «الأعمال كالمعتاد» التي هي خيار التقصير، وكذلك من قيم غالبية البدائل. وهذا الأمر يحرزه البديل المشترك دون الوصول إلى قيم منخفضة متطرفة في أي واحد من المعايير.

والتوقعات من السياسة المشتركة هي أنها ستحرز أداءات قريبة من أداءات البديل الاقتصادي ـ الصناعي في أوجه مستوى التطور البالغ التعقيد للمرافق الاقتصادية، وأداءات قريبة جداً من أداءات البديل الطبيعي ـ البيئي في أوجه توزيع السكان. أما أداءات هذه السياسة، من ناحية الناتج المحلي الخام للفرد ومستوى المساواة الاقتصادية بين الأفراد في مجموع السكان، فستكون أداءات «منتصف الطريق» بين بديل «الأعمال كالمعتاد» (خيار التقصير)، وبين أقصى ما يمكن إحرازه في كل واحد من هذين المعيارين، وذلك دون الهبوط عن قيم بديل «الأعمال كالمعتاد».

وبالمناسبة، فمن المثير للاهتمام أن نفحص مسألة مدى «قرب» المشترك المختلط المختار من كل واحد من البدائل الرئيسة التي شكلت نقطة انطلاق للعملية. ودرجة القرب (أو البعد) بين بديلين هي مفهوم نظري[1] يقصد به معرفة مدى الفارق بين البدائل من ناحية العمليات الطويلة المدى الجارية عملياً من أجل تحقيق قيم التخطيط. ويعرض الجدول رقم (٥٣)، ص ١٩٢ من هذا الكتاب الأبعاد الأوكليدية بين البدائل المختلفة. ومن خلال الجدول رقم يبدو أن مسافات بُعد البديل المشترك من البدائل الاقتصادية، ومن البديل الطبيعي ـ البيئي، متشابهة جداً. والبديل الأبعد منه هو بديل «الأعمال كالمعتاد»، أي أن البديل الموصى به يعبّر حقاً عن انحراف بارز ـ ولكن ممكن وفقاً لنتائج التحليل ـ عن اتجاهات «الأعمال كالمعتاد». وبناءً عليه، فالبديل المشترك يعبّر عن حرف جوهري للتطوير الوطني عن اتجاهه الخامل المرتقب، وكل ذلك في سياق تحقيق أداءات أفضل في الغالبية الحاسمة للمعايير المهمة ومن دون فقدان المستوى العالي لقابلية التطبيق والتنفيذ. وبُعد البديل المشترك من البديل

---

(١) تتحدد هذه المسافة عن طريق حساب المسافة الأوكليدية المعبر عنها في نسق ثلاثي الأبعاد محاوره هي العوامل الثلاثة، ومقياسه هو الانحراف عن المقياس.

الاجتماعي عال بشكل جوهري أكثر من الأبعاد التي تفصله عن البدائل الاقتصادية، وعن البديل الطبيعي ـ البيئي، إلا أنه ما يزال أصغر من بعده عن بديل «الأعمال كالمعتاد».

وخضع «البديل المشترك» لاختبار اقتصادي، وأيضاً لاختبار قابلية التطبيق. ومن الناحية الاقتصادية، تمّ فحص إمكان إحراز الأهداف الاقتصادية الموجودة في أساس البديل الاقتصادي الصناعي في نموذج مجالي ملائم للبديل الطبيعي ـ البيئي[2]. وأظهرت نتائج هذا التحليل أنه بالإمكان إحراز الأهداف الاقتصادية الموجودة في أساس البديل الاقتصادي الصناعي في الانتشار المجالي، وفقاً للمبادئ التي يعرضها البديل الطبيعي ـ البيئي. ومع ذلك، فالانتشار المقترح لن يحدث بصورة طبيعية بفضل قوى السوق. ولذا، فإنه يقتضي تدخلاً حكومياً جوهرياً لضمان تحقيقه. وهذا التدخل موجّه لمعالجة عثرات السوق التي تؤدي إلى نشوء بديل «الأعمال كالمعتاد».

إن الوسائل الواجب اتخاذها من أجل تحقيق مبادئ الانتشار المجالي المرغوب فيه تشمل بالأساس استثمارات مسبقة في نطاق البُنى التحتية بعامة، وفي نطاق البنى التحتية للمواصلات بخاصة، في نطاق البنى التحتية البشرية، وفي نطاق الوسائل الإدارية. والغرض من هذه الاستثمارات هو «تقريب» الأطراف النائية وتأهيلها لاستيعاب عمالات غنية بالخبرات والعلوم، وذلك بواسطة إعداد بُنى تحتية تكنولوجية وبيئية وبشرية. وبنظرة إلى المدى الطويل، فإن اتخاذ هذه الوسائل من شأنه، في المقابل، أن يدفع قُدماً أيضاً تحقيق جميع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية ـ البيئية مجتمعة. واختيار السياسة المشتركة التي تتطلب تدخلاً تخطيطياً موجهاً يبقى مفضلاً على خيار اختيار البديل الاقتصادي ـ الصناعي الأصلي، حيث تحقيق الأهداف الاقتصادية فيه يكون على حساب دفع ثمن عالٍ نسبياً يتمثل بإلحاق أضرار بالأهداف الاجتماعية والبيئية، أو في المقابل على خيار دفع ثمن اقتصادي عالٍ من أجل تحقيق أهداف البديل الطبيعي ـ البيئي بحدّ ذاته.

إن تقييم قابلية البديل المشترك للتطبيق قد تمّ على أساس المعايير التي بواسطتها تمّ تقييم جميع البدائل الأصلية[3]. وأظهر هذا الفحص أنه في جميع المعايير ذات الصلة بقابلية التطبيق والأداء، فإن البديل المشترك يتفوق على البديل الطبيعي ـ البيئي، وفي

---

(٢) انظر: شفارتز ورافي بارئيل، «السياسة الاقتصادية،» (١٩٩٧).

(٣) انظر: راحيل ألترمان، «التقرير رقم ـ ٨: نحو تفعيل المخطط الرئيس ـ اقتراحات للاستعداد المؤسسي ولطرق اتخاذ القرارات،» المقرر غاي كوب فنكي(حزيران/ يونيو ١٩٩٦).

اثنين من أصل المعايير الثلاثة، فإنه يتفوق أيضاً على تلك المتعلقة بالبديل الاقتصادي الصناعي.

وإزاء هذا الفحص المتكرر، فقد تقرر اختيار البديل المشترك كأساس لمخطط إسرائيل الرئيس لسنوات الألفين، كما تقرر اعتماد مبادئه المجالية كأساس لصورة المستقبل، أي مخطط تنظيم المجال الوطني.

الجـــداول

الجدول رقم (١)
اللاعبون الرئيسيون في البدائل الرئيسية

الموضوع	المتغير	بديل (الأعمال كالمعتاد)	بدائل اقتصادية		بديل اجتماعي	بديل طبيعي - بيئي
			صناعية	خدمات		
جيو ـ سياسية	استقرار عالمي بين المعسكرات					
	سيناريو السلام بين إسرائيل وجاراتها					
	توجه غربي لدولة إسرائيل					
	علاقة مع يهود العالم					
ديموغرافيا	عدد السكان					
	تركيبة السكان					
	حجم المرفق المنزلي					
	نسبة المشاركة في قوة العمل					
ماكرو ـ اقتصاد	نسبة البطالة					
	المستخدمون					
	الناتج المحلي الخام للمستخدم					
	الناتج المحلي الخام للفرد					
	استثمارات في المرافق الاقتصادية					
	ميزان المدفوعات					
	استهلاك شخصي وعام					
	تدخل الحكومة في المرافق الاقتصادية					
تجزؤ القطاعات	معاملات تركيبة الحرف اليدوية					
	توزع المستخدمين					
	تخصيص قطاعي ـ مجالي					
	التوزع المجالي للحرف اليدوية					
	الطاقة الكامنة للانتقال اليومي إلى مراكز العمل					
	السياحة والاستجمام					
التنظيم المجالي	تحديد نماذج الاستيطان					
	الكثافة وفقاً لنماذج الاستيطان					
	بنية نماذج الاستيطان					
	الانتشار المجالي للسكان					
	العلاقات بين اليهود والعرب في المجال					

يتبــع

تابـــع

	المركز في تقابل الأطراف النائيين					
	العلاقات بين المدينة والقرية					
	أبعاد طبيعية ـ مجالية					
أرض وبناء	معاملات رفاه السكن					
	معاملات المساحة الخاصة بالاستخدام					
	معاملات المساحة المخصصة للطرق والمنشئات					
	المساحات المخصصة لتكون مناطق خضراء					
	نسبة البناء من جديد					
	النسبة بين المساحات المبنية والخالية في المجال					
	التعاطي مع التراث المبني					
	انعدام التجانس مقابل التجانس في البيئة المبنية					
قيم البيئة والمعالم الطبيعية	المحافظة على المعالم الطبيعية المفتوحة					
	المحافظة على الموارد الطبيعية					
	تخطيط قيمي وخصوصية المعالم الطبيعية					
	التعاطي مع الاعتدال المناخي					
الطاقة والبنى التحتية	الطاقة للفرد					
	الطاقة كوسيلة إنتاج للمستخدم					
	مصادر المياه والحفاظ عليها					
	المواصلات العامة في مقابل الخصوصية					
	الاتصالات					
نوعية البيئة	معاملات انبعاث الغازات الملوثة					
	التلوث الجوي ـ تأثيرات مجالية					
	معاملات جودة بيئية مجالية					

ملاحظات:

- لاعبون رئيسيون مقبولون ـ قيم متساوية في جميع البدائل
- لاعبون رئيسيون مشتركون ـ قيم مختلفة في جميع البدائل
- لاعبون رئيسيون متميزون ـ قيم متميزة في بعض البدائل

الجدول رقم (٢)
انتشار السكان وفقاً لنماذج الاستيطان ومجموعات السكان في العام ١٩٩٠

	نموذج المراكز الاستيطانية	حجم المركز الاستيطاني	اللواء						المجموع الكلي القطري
			الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	القدس	الجنوب	
١	نواه المتروبولين	+ ١٠٠,٠٠٠		٢٤٥,٩		٣٣٩,٤	٥٢٤,٥	١٢١,١	١,٢٣٠,٩
٢	مدن في المجال المتروبوليني	+ ١٠٠,٠٠٠			٢٨٣,٥	٥٨٠,٨			٨٦٤,٣
٢أ	مدن خارج المجال المتبروبوليني	+ ١٠٠,٠٠٠			١٣٢,٢				١٣٢,٢
٣	مدن في المجال المتروبوليني	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠		١٤٢,١	٣١٢,٢	١٥٩,١		٨٣,٢	٦٩٦,٦
٤	مدن في أطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠	١٨٧,٦	٤٥,٧	٤٣,٥			١٤٠,٩	٤١٧,٦
٥	مدن صغيرة في المجال المتروبوليني	٢,٠٠٠-٢٠,٠٠٠		٤٥,١	٦٩,٤	١٠,٢	٤١,٧		١٦٧,٠
٦	مدن في أطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢,٠٠٠-٢٠,٠٠٠	٩٩,٢	٣٣,٣	٣٥,٦			٨٣,٣	٢٥١,٤
٧	مراكز استيطان قروية يهودية	< ٢,٠٠٠	١٢٤,٠	٢٨,٣	٩٠,٩	٥,٢	٢٠,٨	٧١,٩	٣٤١,١
٨	مراكز استيطان بلدية غير يهودية	+ ٢,٠٠٠	٣٦٣,٣	١٠٢,٥	٦٢,٤		٣,٥	٤٠,٦	٥٧٢,٣
٩	مراكز استيطان قروية غير يهودية	< ٢,٠٠٠	٣١,٠	١٣,٢	٢,١		٤,١	٣٢,٦	٨٠,٣
١٠	مدن جديدة	+ ١٠٠,٠٠٠			٠,٠				٠,٠
المجموع الكلي			٨٠٥,١	٦٥٦,٦	١,٠٣١,٨	١,٠٩٤,٧	٥٩١,٩	٥٧٣,٦	٤,٧٥٣,٧
يهود			٣٩٤,١	٥١٨,٣	٩٤٧,٣	١,٠٥٣,٠	٤٤٠,٦	٤٩٩,٨	٣,٨٥٣,١
غير يهود			٤١١,٠	١٣٨,٣	٨٤,٥	١٦,٠	١٥١,٣	٧٣,٨	٨٧٤,٩

الجدول رقم (٣)

تجزؤ مساحة أراضي الدولة وفقاً للغايات المخصصة للأرض والألوية في العام ١٩٩٠

استخدام الأرض				اللواء						المجموع الكلي القطري
	مساحة بلدية مطورة وفقاً لنماذج المراكز الاستيطان[١]	حجم المركز الاستيطاني	المقياس	الشمال	حيفا	الوسط	تل أبيب	القدس	الجنوب	
١	نواه المتروبولين	١٠٠,٠٠٠ +	كم^2		٤٧,٦		٤١,٧	٦٧,١	١٨,٦	١٧٥,٠
٢	مدن في المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +	كم^2			٣٧,٦	٤٢,٠			٧٩,٦
٢أ	مدن خارج المجال المتبروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +	كم^2			١٥,٢				١٥,٢
٣	مدن في المجال المتروبوليني	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠	كم^2		١٧,٤	٤٧,١	٢٦,٦		١٢,٩	١٠٤,٠
٤	مدن في أطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠	كم^2	٤٨,٣	١٦,٧	٩,٠			٤٠,١	١١٤,١
٥	مدن صغيرة في المجال المتروبولين	٢,٠٠٠-٢٠,٠٠٠	كم^2		٢٦,٣	٢١,٣	٣,٨	١١,٣		٦٢,٧
٦	مدن في أطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢,٠٠٠-٢٠,٠٠٠	كم^2	٣٩,٩	٣٠,٩	١٥,١			٢٧,٩	١١٣,٨
٧	مراكز استيطان قروية يهودية	٢,٠٠٠ <	كم^2	١٨٧,٧	٤٢,٧	١٥٤,٩	١١,٤	٤٥,٩	١٦٠,٠	٦٠٢,٦
٨	مراكز استيطان بلدية غير يهودية	٢,٠٠٠ +	كم^2	٧٩,٨	٢٨,٢	١٠,٩		٠,٧	١٥,٠	١٣٤,٦
٩	مراكز استيطان قروية غير يهودية	٢,٠٠٠ <	كم^2	١٧,٤	٣,٩	١,٠		١,٢	١٠,٩	٣٤,٤
١٠	مدن جديدة	١٠٠,٠٠٠ +	كم^2			٠,٠				٠,٠
المجموع الكلي للمساحة المطورة في داخل المراكز الاستيطانية[٢] A			كم^2	٣٧٣,١	٢١٣,٧	٣١٢,١	١٢٥,٥	١٢٦,٢	٢٨٥,٤	١,٤٣٦,٠
			نسبة مئوية	٨,٣	٢٥,٠	٢٥,١	٧٣,٨	٢٠,١	٢,٠	٦,٧
مساحة مطورة بين المراكز الاستيطانية[٣] B			كم^2	٥٥,٦	١٦,٨	٢٠,٨	٢,٩	٩,٦	٦٩,٩	١٧٥,٦
			نسبة مئوية	١,٢	٢,٠	١,٧	١,٧	١,٥	٠,٥	٠,٨

يتبـع

تابـــع

مساحة طرق وسكك حديدية(٤) C	كم٢	١٠٨,٠	٣٣,٣	٤١,٣	٥,٧	١٨,٧	١٢٤,٧	٣٣١,٧
	نسبة مئوية	٢,٤	٣,٩	٣,٣	٣,٤	٣,٠	٠,٩	١,٥
المجموع الكلي للمساحة المطورة(٥) A+B+C	كم٢	٥٣٦,٧	٢٦٣,٨	٣٧٤,٢	١٣٤,١	١٥٤,٥	٤٨٠,٠	١,٩٤٣,٣
	نسبة مئوية	١١,٩	٣٠,٩	٣٠,١	٧٨,٩	٢٤,٦	٣,٤	٩,٠
المساحة المفتوحة المحمية(٦) D	كم٢	٨٨٩,٥	١٦١,٤	٦٩,٨	٠,٣	٢١٤,٤	٤,٦٣١,١	٥,٩٦٦,٥
	نسبة مئوية	١٩,٨	١٨,٩	٥٠٦	٠,٢	٣٤,٢	٣٢,٨	٢٧,٧
مساحة زراعية غير مستغلة E	كم٢	١,٢٥٩,٧	٢٣١,٦	٥٤٦,٠	١٧,٥	٦٢,٨	١,٣٧٢,٢	٣,٤٨٩,٨
	نسبة مئوية	٢٨,٠	٢٧,١	٤٤,٠	١٠,٣	١٠,٠	٩,٧	١٦,٢
مساحة مفتوحة – طاقة كامنة(٧) F	كم٢	١,٨١٥,١	١٩٧,٢	٢٥٢,٠	١٨,١	١٩٥,٣	٧,٦٢٣,٧	١٠,١٠١,٤
	نسبة مئوية	٤٠,٣	٢٣,١	٢٠,٣	١٠,٧	٣١,١	٥٤,٠	٤٧,٠
المجموع الكلي للمساحة المفتوحة(٨) D+E+F	كم٢	٣,٩٦٤,٣	٥٩٠,٢	٨٦٧,٨	٣٥,٩	٤٧٢,٥	١٣,٦٢٧,٠	١٩,٥٥٧,٧
	نسبة مئوية	٨٨,١	٦٩,١	٦٩,٩	٢١,١	٧٥,٤	٩٦,٦	٩١,٠
المجموع الكلي لمساحة اللواء	كم٢	٤,٥٠١,٠	٨٥٤,٠	١,٢٤٢,٠	١٧٠,٠	٦٢٧,٠	١٤,١٠٧,٠	٢١,٥٠١,٠
	نسبة مئوية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ملاحظات:

(١) مساحة بلدية مطورة ـ مناطق مطورة فعلياً في نطاق مراكز الاستيطان بما في ذلك الطرق والمناطق المفتوحة، ولن تشمل مناطق في داخل المركز الاستيطاني غير مطوّرة، بخصوص منهجية تحديد نماذج الاستيطان. انظر: أمنون فرانكل، «التقرير رقم ـ ١٩: نموذج توقع لمساحات الأرض في العام ٢٠٢٠،» (نيسان/ أبريل ١٩٩٤).

(٢) المجموع الكلي للمساحة المطورة في داخل مراكز الاستيطان = إجمالي المنطقة البلدية المطوّرة لمراكز الاستيطان في النماذج المختلفة.

(٣) مساحة مطورة بين مراكز الاستيطان = مناطق العمالة، المنشآت الهندسية والمنشآت الأخرى الكائنة في المناطق ما بين مراكز الاستيطان.

(٤) مساحة الطرق والسكك الحديدية = مساحة الطرق والسكك الحديدية المطورة الواقعة بين مراكز الاستيطان.

(٥) المجموع الكلي للمساحة المطورة = المجموع الكلي للمناطق المطورة الكائنة في داخل مراكز الاستيطان + المناطق المطورة الكائنة بين مراكز الاستيطان+ مساحة الطرق والسكك الحديدية.

(٦) مساحة مفتوحة محمية = المحميات الطبيعية، المحميات البانورامية، المتنزهات الوطنية والغابات ـ المخصصة، المصادق عليها أو معلن عنها.

(٧) المساحة المفتوحة الكامنة = مناطق غير مستغلة، بما في ذلك مناطق التدريب العسكري.

(٨) المجموع الكلي للمساحة المفتوحة = المجموع الكلي للمساحة المفتوحة المحمية + المساحة الزراعية المستغلة + مساحات مفتوحة ذات طاقة كامنة.

المصادر:

آدام مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي،» (١٩٩٣)؛ مكتب الإحصاء المركزي، **كتاب الإحصاء السنوي** (١٩٩١)، ومعطيات أساس للطاقم الطبيعي.

الجدول رقم (٤)
تجزؤ المستخدمين وفقاً للفرع الاقتصادي، المهنة، ولواء العمل في العام ١٩٩٠

الفروع الاقتصادية	آلاف المستخدمين في الألوية						المجموع الكلي القطري	
	الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	القدس	الجنوب		
الزراعة	٢٣,٨	٥,٦	١٥,٨	١,١	٣,٠	١٢,٧	٦٢,٠	
الصناعة	٥٣,٨	٤٤,١	٧٢,٩	٩٢,٩	٢٢,٥	٣٧,٦	٣٢٣,٨	
البناء والبنية التحتية(*)	٢٤,٦	٤٠,٠	٣١,٨	٤٨,٦	٢٠,٣	٢١,٣	١٨٦,٦	
تجارة، استضافة، وطعام	٢٤,٦	٣٠,٤	٣٤,٢	٨٤,٨	٢٣,٦	١٩,٩	٢١٧,٥	
خدمات الأشغال والشؤون المالية	٧,٣	١٧,٩	١٦,٣	٨٣,٥	١٦,٥	٧,٧	١٤٩,٢	
الخدمات العامة	٥٢,٨	٦٦,٢	٩١,٩	١١٦,٦	٧٠,٠	٤٤,٥	٤٤٢,٠	
الخدمات الشخصية والأخرى	١٤,٥	١٥,٦	٢١,١	٣٥,٠	١٥,٨	٨,٩	١١٠,٩	
مستخدمون يعملون داخل اللواء	٢٠١,٤	٢١٩,٨	٢٨٤,٠	٤٦٢,٥	١٧١,٧	١٥٢,٦	١,٤٩٢,٠	
مستخدمون يقيمون داخل اللواء	٢٢١,٠	٢٠٠,٤	٣٤٠,٠	٣٨٢,١	١٦٣,١	١٥٣,٣	١,٤٥٩,٩	
نسبة المستخدمين إلى القاطنين في اللواء	٩١,١	١٠٩,٧	٨٣,٥	١٢١,٠	١٠٥,٣	٩٩,٥	١٠٢,٢	
المهنـــة	النسبة من المجموع الكلي للمستخدمين العاملين في اللواء						متوسط	انحراف المقياس
أصحاب المهن الأكاديمية الحرة والمدراء	٢٧,١	٣٠,٤	٣١,١	٣٠,٥	٣٥,٢	٢٨,٩	٣٠,٥	٢,٧
موظفون إداريون، موظفو مبيعات وخدمات	٣٣,٨	٣٩,٠	٣٥,٨	٤٤,٢	٤٠,٧	٣٥,٢	٣٨,١	٣,٩
عمال زراعيون، ومهنيون وآخرون	٣٩,١	٣٠,٦	٣٣,١	٢٥,٣	٢٤,١	٣٥,٩	٣١,٤	٥,٩
المجموع الكلي القطري	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

ملاحظة:

(*) البناء، الكهرباء، والمياه، المواصلات، والاتصالات.

الجدول رقم (٥)

تجزؤ الناتج المحلي الخام وفقاً للفرع الاقتصادي والألوية في العام ١٩٩٠

الفرع الاقتصادي	وحدات	آلاف المستخدمين في الألوية						المجموع الكلي القطري
		الشمال	حيفا	الوسط	تل أبيب	القدس	الجنوب	
زراعة	نسبة مئوية	١٠,١٢	٢,٠٩	٤,٧٧	٠,١٨	١,٤	٧,٠٣	٣,٤١
صناعة	نسبة مئوية	٢٩,٣١	٢٠,٧٣	٢٧,٨٩	٢٠,٠٥	١٤,٢١	٢٦,٣٧	٢٢,٧٦
بناء وبنية تحتية(*)	نسبة مئوية	١٨,٢٨	٢٥,٥٥	١٦,٥٤	١٤,٢٤	١٧,٥٤	٢٠,٣١	١٧,٨٦
تجارة استضافة وطعام	نسبة مئوية	٩,٦٧	١٠,٣٠	٩,٤٤	١٣,١٧	١٠,٧١	١٠,١٥	١١,٠٣
خدمات أشغال وشؤون مالية	نسبة مئوية	٦,٣٤	١٣,٥٦	١٠,٠٧	٢٨,٩٦	١٦,٨٤	٨,٧٩	١٦,٩٠
خدمات عامة	نسبة مئوية	٢١,٩	٢٣,٧٣	٢٦,٨٣	١٩,٢١	٣٣,٦٨	٢٣,٨٣	٢٣,٧١
خدمات شخصية وأخرى	نسبة مئوية	٤,٣٨	٤,٠٤	٤,٤٥	٤,١٩	٥,٦١	٣,٥٢	٤,٣٣
المجموع الكلي	نسبة مئوية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع الكلي للناتج المحلي الخام	مليار دولار	٦,٦	٧,٧	٩,٤	١٦,٧	٥,٧	٥,١	٥١,٢
الناتج المحلي الخام/ للفرد	ألف دولار للفرد	٨,٢	١١,٧	٩,١	١٥,٣	٩,٩	٨,٩	١٠,٨١
نسبة الناتج المحلي الخام للفرد/ اللوائي - القطري	نسبة مئوية	٧٧,٤	١١٠,٠	٨٥,٩	١٤٣,٧	٩٢,٨	٨٤,٠	١٠٠,٠
الناتج المحلي الخام للمستخدم	ألف دولار للمستخدم	٣٢,٩	٣٤,٩	٣٣,٢	٣٦,١	٣٣,٢	٣٣,٦	٣٤,١٠
نسبة الناتج المحلي الخام للمستخدم/ اللوائي - القطري	نسبة مئوية	٩٥,٧	١٠١,٦	٩٦,٥	١٠٥,٢	٩٦,٧	٩٧,٧	١٠٠,٠

ملاحظة:

(*) البناء، الكهرباء، والمياه، المواصلات، والاتصالات.

الجدول رقم (٦)
موضع بديل «الأعمال كالمعتاد» في القالب الديمغرافي ـ الاقتصادي ـ التكنولوجي

ديمغرافيا ـ اقتصاد تكنولوجيا	مرفق اقتصادي في حالة جمود	نمو متوازن ـ بطيء	نمو متوازن ـ حثيث	نمو سريع للغاية
تباطؤ تكنولوجي				
مراوحه في المكان				
تطور بالوتيرة الحالية			بديل «الأعمال كالمعتاد»	
انطلاقة تكنولوجية				

الجدول رقم (٧)
إجمال مقاييس بديل «الأعمال كالمعتاد» للعام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام ١٩٩٠

جدول المقياس		الوحدات	١٩٩٠	٢٠٢٠
السكان		مليون نسمة	٤,٨٢٣	٨,١٠٠
نسبة نمو السكان		بالمئة سنوياً	٢,٦٨(*)	١,٧٤(**)
كثافة السكان		نسمة/ كم^2	٢١٦,٧	٣٧٥,٨
السكان الحضريون		بالمئة من المجموع الكلي	٩١,٦	٩٤,٠
نسبة نمو السكان الحضريين		بالمئة سنوياً	٣,٢٧(*)	١,٥٣(**)
السكان اليهود		مليون نسمة	٣,٩٤٦	٥,٨٦٠
النسبة من المجموع الكلي		بالمئة	٨١,٨	٧٢,٣٥
السكان غير اليهود		مليون نسمة	٠,٨٧٦	٢,٢٤٠
النسبة من المجموع الكلي		بالمئة	١٨,٢	٢٧,٧
تجزؤ الأعمار	٠ - ١٤	بالمئة	٣١,٠	٢٦,٤
	١٥ - ٦٥	بالمئة	٥٩,٩	٦٣,٧
	٦٥ +	بالمئة	٩,٢	٩,٩
متوسط حجم المرفق المنزلي		أنفس	٣,٦	٣,٤
نسبة المشاركة في قوة العمل		بالمئة من مجمل السكان	٣٤,٢	٣٨,٧
نسبة البطالة		بالمئة من قوة العمل	٩,٦	٩,٠
عدد المستخدمين ـ المجموع الكلي		آلاف	١,٤٩٢	٣,١٢٣
	يهود	آلاف	١,٣١١	٢,٥٣٤
	غير يهود	آلاف	١٨٠	٥٨٩
	رجال	آلاف	٨٩٨	١,٦٧٣
	نساء	آلاف	٥٩٤	١,٤٥٠

يتبـع

تابـــع

نسبة المستخدمين في الزراعة		بالمئة من المجموع الكلي	٤,٢	٢,٢
نسبة المستخدمين في الصناعة		بالمئة من المجموع الكلي	٢١,٧	٢٤,٣
نسبة المستخدمين في الخدمات (العامة والخاصة)		بالمئة من المجموع الكلي	٧٤,١	٧٣,٥
تجزؤ المهن:	أصحاب المهن الحرة	بالمئة من المجموع الكلي	٣٠,٥	٤٣,٨
	عاملين في قطاع الخدمات	بالمئة من المجموع الكلي	٣٨,١	٣٦,٠
	عاملين في قطاعي الصناعة والزراعة	بالمئة من المجموع الكلي	٣١,٤	٢٠,٢
الناتج المحلي الخام		مليار دولار	٥١,٢٢	٢١٦,٦
نسبة زيادة الناتج المحلي الخام		بالمئة سنوياً	٥,٧٧(*)	٤,٩١(**)
الناتج المحلي الخام/ للفرد		دولار/ للفرد	١٠,٩٩٠	٢٦,٧٤٠
نسبة زيادة الناتج المحلي الخام/ للفرد		بالمئة سنوياً	٣,٠(*)	٣,٠(**)
نسبة الاسهام في الناتج المحلي الخام ـ الزراعة		بالمئة من المجموع الكلي	٣,٤	٢,٢
نسبة الاسهام في الناتج المحلي الخام ـ الصناعة		بالمئة من المجموع الكلي	٢٢,٨	٢٦,١
نسبة الاسهام في الناتج المحي الخام ـ الخدمات		بالمئة من المجموع الكلي	٧٣,٨	٧١,٧
الناتج المحلي الخام للمستخدم		ألف دولار/ للمستخدم	٣٤,٣	٦٩,٢
الناتج المحلي الخام للمستخدم في الزراعة		ألف دولار/ للمستخدم	٢٨,٤	٥٩,٧
الناتج المحلي الخام للمستخدم في الصناعة		ألف دولار/ للمستخدم	٣٦,٢	٧٣,٧
الناتج المحلي الخام للمستخدم في الخدمات		ألف دولار/ للمستخدم	٣٤,٧	٦٧,٩
كثافة السكن		نسمة/ للغرفة	١,١	٠,٤٥
رفاه السكن		متر مربع سكن/ للفرد	٢٨,٠	٤٢,٤
مستوى تملك المركبات الخصوصية		مركبات/ لكل ألف نسمة	١٦٧	٤٠٠
استهلاك الطاقة للفرد		مساوٍ لقيمة طن فقط	٢,٣٢٥	٥,٠٧
إنتاج الكهرباء للفرد		كيلو واط ساعة/ للفرد	٣,٩٣٥	٩,٧٥٠
تلوث الجو ـ نفس	CO	طن/ كم٢	٢٥	٦٩
	SOx	طن/ كم٢	١٣	٤٠
	NOx	طن/ كم٢	٧	٢٨
	CO_2	طن/ كم٢	٤٢١	١,٦٨٢
استهلاك المياه ـ منزليا		مليمتر مكعب	٤٧٥	٩٦٠
	صناعياً	مليمتر مكعب	١٢٠	٢٢٠
	زراعياً	مليمتر مكعب	١,٢٩٠	٩٧٥

ملاحظات:

(*) متوسط التغيير في الأعوام ١٩٦٠ حتى ١٩٩٠.
(**) متوسط التغيير الدوري في الأعوام ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٠.

الجدول رقم (٨)
انتشار السكان وفقاً لنماذج الاستيطان ومجموعات السكان في العام ٢٠٢٠ ـ بديل «الأعمال كالمعتاد»

الرقم	نموذج المراكز الاستيطانية	حجم المركز الاستيطاني	اللـواء						المجموع الكلي القطري
			الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	القدس	الجنوب	
١	نواة المتروبولين	١٠٠,٠٠٠+		٢٢٠,٦		٣٥٠,٠	٩٣١,٣	١٢٤,٠	١,٦٢٥,٩
٢	مدن في المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠			٥٨٤,٥	٥٣٠,٠			١,١١٤,٥
٢أ	مدن خارج المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +			٢٨٠,٠				٢٨٠,٠
٣	مدن في المجال المتروبوليني	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠		٢٣٨,٨	٥٢٩,٠	٢٠٥,٠		١٤٨,٠	١,١٢٠,٨
٤	مدن في أطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠	٣٧٥,٤	٦٤,١	١٤٤,٠			١٩٣,٠	٧٦٧,٥
٥	مدن صغيرة في المجال المتروبوليني	٢,٠٠٠-٢٠,٠٠٠		٥٣,٧	١١٦,٠	١٣,٠	١٨١,٧		٣٦٤,٤
٦	مدن في أطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢,٠٠٠-٢٠,٠٠٠	١٩٢,٥	٤٢,٨	٩٤,٠			١٨٤,٠	٥٢٢,٣
٧	مراكز استيطان قروية يهودية	< ٢,٠٠٠	١٥٩,٨	٣٤,٢	٧٤,٥	٥,٠	٢٢,٧	١٠١,٠	٣٩٧,٢
٨	مراكز استيطان بلدية غير يهودية	٢٠٠٠ +	١,٠٤٢,٠	٢٦٥,٩	٢٠٢,٦		٧,٩	٢٠٠,٠	١,٧١٨,٤
٩	مراكز استيطان قروية غير يهودية	< ٢,٠٠٠	٠,٠	١٠,٠	٥,٤		٦,٣	٤٠,٠	٦١,٧
١٠	مدن جديدة	١٠٠,٠٠٠ +			١٢٧,٠				١٢٧,٠
المجموع الكلي			١,٧٦٩,٧	٩٣٠,١	٢,١٥٧,٠	١,١٠٣,٠	١,١٤٩,٩	٩٩٠,٠	٨,٠٩٩,٧
يهود			٦٨٥,٧	٦٠٤,١	١,٩٣٣,٦	١,٠٥٣,٠	٨٣١,٩	٧٥٠,٠	٥,٨٥٨,٣
غير يهود			١,٠٨٤,٠	٣٢٦,٠	٢٢٣,٤	٥٠,٠	٣١٨,٠	٢٤٠,٠	٢,٢٤١,٤
نسبة الزيادة منذ العام ١٩٩٠			٢,٢	١,٤	٢,١	١,٠	١,٩	١,٧	١,٧

الجدول رقم (٩)

تجزؤ مساحة أراضي الدولة وفقاً للغايات المخصصة للأرض والألوية في العام ٢٠٢٠ ــ بديل «الأعمال كالمعتاد»

استخدام الأرض				لــواء						المجموع الكلي القطري
	مساحة بلدية مطورة وفقاً لنماذج مراكز الاستيطان (١)	حجم المركز السكاني	المقياس	الشمال	حيفا	الوسط	تل أبيب	القدس	الجنوب	
١	نواة المتروبولين	١٠٠,٠٠٠ +	كم٢		٥٢,٧		٤٩,٥	١٣٣,٦	٢٢,٧	٢٥٨,٥
٢	مدن في المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +	كم٢			٨٠,٩	٤٨,٣			١٢٩,٢
٢أ	مدن خارج المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +	كم٢			٣٣,٢				٣٣,٢
٣	مدن في المجال المتروبوليني	٢٠,٠٠٠–١٠٠,٠٠٠	كم٢		٣١,٣	٨٧,١	٤١,٧		٢٢,٨	١٨٢,٩
٤	مدن في أطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢٠,٠٠٠–١٠٠,٠٠٠	كم٢	١٠١,٩	٢٧,٠	٢٩,٠			٥٨,٨	٢١٦,٧
٥	مدن صغيرة في المجال المتروبوليني	٢,٠٠٠–٢٠,٠٠٠	كم٢		٣٦,١	٥٠,٠	٥,٧	٤٥,٧		١٣٧,٧
٦	مدن في أطراف المتروبوليني وفي الأطراف النائية	٢,٠٠٠–٢٠,٠٠٠	كم٢	٨٣,٦	٣٨,٤	٦٥,٤			٦٧,٠	٢٥٤,٤
٧	مراكز استيطان قروية يهودية	> ٢,٠٠٠	كم٢	١٨٧,٧	٤٢,٧	١٢٥,٩	١١,٤	٤٥,٩	١٦٢,٩	٥٧٦,٥
٨	مراكز استيطان بلدية غير يهودية	٢,٠٠٠ +	كم٢	٢١٦,١	٨٣,٤	٣٨,١		١,٨	٧٥,٧	٤١٥,٥
٩	مراكز استيطان قروية غير يهودية	> ٢,٠٠٠	كم٢	٠,٠	٤,٢	٢,٩		٥,٨	١٧,١	٣٠,٠
١٠	مدن جديدة	١٠٠,٠٠٠ +	كم٢			٢٩,٦				٢٩,٦
المجموع الكلي للمساحة المطورة داخل المراكز الاستيطانية (٢) A			كم٢	٥٨٤,٤	٣١٥,٨	٥٤٢,٢	١٥٦,٧	٢٣٢,٨	٤٢٧,١	٢,٢٦٤,٠
			نسبة مئوية	١٣,١	٣٧,٠	٤٣,٧	٩٢,٢	٣٧,١	٣,٠	١٠,٥
مساحة مطورة بين المراكز الاستيطانية (٣) B			كم٢	١٢٢,٢	٢٣,٨	٤٣,٥	٢,٩	١٨,٧	١١٨,٨	٣٢٩,٨
			نسبة مئوية	٢,٧	٢,٨	٣,٥	١,٧	٣,٠	٠,٨	١,٥

يتبــع

تابع

مساحة الطرق والسكك الحديدية (٤) C	كم٢	٥٦٩,٨	١١٣,٢	٢٠٧,٢	١٠,١	٨٧,٢	٥٠٨,٥	١,٤٩٥,٩
	نسبة مئوية	١٢,٧	١٣,٣	١٦,٧	٥,٩	١٣,٩	٣,٦	٧,٠
المجموع الكلي للمساحة المطورة (٥) A+B+C	كم٢	١,٢٨١,٤	٤٥٢,٨	٧٩٢,٩	١٦٩,٧	٣٣٨,٧	١,٠٥٤,٣	٤,٠٨٩,٧
	نسبة مئوية	٢٨,٥	٥٣,٠	٦٣,٨	٩٩,٨	٥٤,٠	٧,٥	١٩,٠
منطقة مفتوحة محمية (٦) D	كم٢	٨٨٩,٥	١٦١,٤	٦٩,٨	٠,٣	٢١٤,٤	٤,٦٣١,١	٥,٩٦٦,٥
	نسبة مئوية	١٩,٨	١٨,٩	٥,٦	٠,٢	٣٤,٢	٣٢,٨	٢٧,٧
منطقة زراعية مستغلة E	كم٢	٩٥٣,٠	١٢٩,٥	٢٥٩,٤	٠,٠	١٨,٠	١,٢٨٨,٥	٢,٦٤٨,٤
	نسبة مئوية	٢١,٢	١٥,٢	٢٠,٩	٠,٠	٢,٩	٩,١	١٢,٣
مساحة مفتوحة ـ طاقة كامنة (٧) F	كم٢	١,٣٧٤,٨	١١٠,٣	١١٩,٩	٠,٠	٥٦,٠	٧,١٣٣,١	٨,٧٩٤,٠
	نسبة مئوية	٣٠,٥	١٢,٩	٩,٧	٠,٠	٨,٩	٥٠,٦	٤٠,٩
المجموع الكلي للمساحة المفتوحة (٨) D+E+F	كم٢	٣,٢١٧,٣	٤٠١,٢	٤٤٩,١	٠,٣	٢٨٨,٣	١٣,٠٥٢,٧	١٧,٤٠٨,٩
	نسبة مئوية	٧١,٥	٤٧,٠	٣٦,٢	٠,٢	٤٦,٠	٩٢,٥	٨١,٠
المجموع الكلي لمساحة اللواء	كم٢	٤,٥٠١,٠	٨٥٤,٠	١,٢٤٢,٠	١٧٠,٠	٦٢٧,٠	١٤,١٠٧,٠	٢١,٥٠١,٠
	نسبة مئوية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الملاحظات :

(١) مساحة بلدية مطورة = مساحات مطورة فعلاً في نطاق المراكز الاستيطانية، بما في ذلك، الطرق والمساحات المفتوحة، ولكن دون أن يشمل ذلك مساحات في نطاق المراكز الاستيطاني غير مطورة. بخصوص المنهجية المتعلقة بتحديد نماذج الاستيطان، انظر : فرانكل، «التقرير رقم -١٩ : نموذج توقع لمساحات الأرض في العام ٢٠٢٠».

(٢) المجموع الكلي للمساحة المطورة داخل المراكز الاستيطانية = مجمل المساحة البلدية المطورة في مراكز الاستيطان في النماذج المختلفة.

(٣) مساحة مطورة بين مراكز الاستيطان = منطقة استخدام، منشآت هندسية ومنشآت أخرى قائمة في المنطقة الواقعة بين مراكز الاستيطان.

(٤) مساحة الطرق والسكك الحديدية = مساحة طرق وسكك حديدية مطورة واقعة بين مراكز الاستيطان.

(٥) المجموع الكلي للمساحة المطورة = المجموع الكلي للمساحة المطورة داخل مراكز الاستيطان + المساحة المطورة الواقعة بين مراكز الاستيطان + مساحة الطرق والسكك الحديدية.

(٦) مساحة مفتوحة محمية = محميات طبيعية، محميات بانورامية، متنزهات وطنية وغابات ـ مخصصة، مصادق عليها ومعلن عنها.

(٧) مساحة مفتوحة ـ طاقة كامنة = مساحات غير مستغلة بما في ذلك مناطق التدريب العسكرية.

(٨) المجموع الكلي للمنطقة المفتوحة = المجموع الكلي للمساحة المفتوحة المحمية + المنطقة الزراعية المستغلة + مساحة مفتوحة ـ طاقة كامنة.

المصادر :

مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي»؛ مكتب الإحصاء المركزي، **كتاب الإحصاء السنوي** (١٩٩١)، و معطيات أساس للطاقم الطبيعي.

الجدول رقم (١٠)
تجزؤ المستخدمين وفقاً للفرع الاقتصادي، والمهنة، ولواء العمل في العام ٢٠٢٠ ـــ بديل «الأعمال كالمعتاد»

الفرع الاقتصادي	آلاف المستخدمين في الألوية						المجموع الكلي القطري	
	الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	القدس	الجنوب		
الزراعة	٣٠,٨	٤,٣	١٤,٦	٠,٠	٣,٧	١٥,٧	٦٩,١	
الصناعة	١٦٩,٢	٨٤,٦	٢٧٢,٥	٩٣,٩	٤٣,٠	١٠١,٧	٧٦٤,٩	
البناء والبنية التحتية(*)	٥٩,٢	٤١,٤	٨٨,٥	٣٩,٥	٣٩,٢	٥٩,٧	٣٢٧,٥	
التجارة، الاستضافة والطعام	٩٢,٠	٥٥,٤	١٠٩,٠	٩٧,٩	٦٩,٧	٥٧,٦	٤٨١,٦	
خدمات، أشغال وشؤون مالية	٣٧,٣	٤٣,٦	٧٠,٥	١٤٨,٦	٦٩,٦	٣٢,٠	٤٠١,٦	
خدمات عامة	١٣٦,٦	٨٧,٧	٢١٣,٠	١٠١,٠	١٦٧,٩	٩٣,٣	٧٩٩,٥	
خدمات شخصية وأخرى	٥٦,٤	٢٩,٨	٧٢,٥	٤١,٨	٥٠,٠	٢٧,٩	٢٧٨,٤	
مستخدمون يعملون في اللواء	٥٨١,٥	٣٤٦,٨	٨٤٠,٦	٥٢٢,٧	٤٤٣,١	٣٨٧,٩	٣,١٢٢,٦	
مستخدمون يقطنون في اللواء	٥٨١,٦	٣٤٦,٩	٨٩٤,٨	٤٦٨,٥	٤٤٣,٤	٣٨٧,٩	٣,١٢٣,١	
نسبة المستخدمين إلى القاطنين في اللواء	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٣,٩	١١١,٦	٩٩,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	
المهنة	**نسب مئوية من إجمالي المستخدمين العاملين في اللواء**						**متوسط**	**انحراف المقياس**
أصحاب المهن الأكاديمية الحرة والمدراء	٤٠,٠	٤٣,٥	٤٣,٢	٤٧,٢	٤٨,١	٤٠,٨	٤٣,٨	٣,٠
الموظفون الاداريون، موظفو المبيعات والخدمات	٣٥,٥	٣٦,٠	٣٣,٨	٣٧,٨	٣٨,٣	٣٤,٦	٣٦,٠	١,٦
عمال زراعيون ومهنيون وآخرون	٢٤,٤	٢٠,٥	٢٣,٠	١٥,٠	١٣,٦	٢٤,٦	٢٠,٢	٤,٤
المجموع الكلي القطري	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

ملاحظة:

(*) بناء، كهرباء ومياه مواصلات واتصالات.

الجدول رقم (١١)
تجزؤ الناتج المحلي الخام وفقاً للفرع الاقتصادي والألوية في العام ٢٠٢٠ ــ بديل «الأعمال كالمعتاد»

الفرع الاقتصادي	الوحدات	آلاف المستخدمين في الألوية						المجموع الكلي القطري
		الشمال	حيفا	الوسط	تل أبيب	القدس	الجنوب	
الزراعة	نسبة مئوية	٤,٧٣	١,٠٧	١,٥١	٠,٠٠	٠,٧٦	٣,٤٤	١,٩٢
الصناعة	نسبة مئوية	٣٢,٠١	٢٥,٧٨	٣٤,٧٠	١٨,٢٢	١٠,٧٩	٢٧,٤٢	٢٦,١٣
البناء والبنية التحتية(*)	نسبة مئوية	١٦,٨٢	١٨,٩٧	١٦,٩٣	١١,٥٠	١٤,٧٧	٢٤,١٧	١٦,٨١
التجارة الاستضافة والطعام	نسبة مئوية	١١,٣٧	١١,٠٣	٩,٠٦	١٢,٤٠	١١,٤١	١٠,١٤	١٠,٧٤
خدمات الأشغال والشؤون المالية	نسبة مئوية	٩,٣٩	١٧,٧٢	١١,٩٦	٣٨,٤٠	٢٣,٢٥	١١,٤٨	١٨,٢٨
الخدمات العامة	نسبة مئوية	١٩,٤٧	٢٠,١٥	٢٠,٤٥	١٤,٧٧	٣١,٧٢	١٨,٩٧	٢٠,٥٩
الخدمات الشخصية والأخرى	نسبة مئوية	٦,٢١	٥,٢٨	٥,٣٧	٤,٧٢	٧,٣٠	٤,٣٧	٥,٥٣
المجموع الكلي	نسبة مئوية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع الكلي للناتج المحلي الخام	مليار دولار	٣٩,٠٠	٢٤,٢٠	٥٧,٩٣	٣٨,٠٣	٢٩,٤٣	٢٧,٣٦	٢١٥,٩٦
الناتج المحلي الخام للفرد	ألف دولار للفرد	٢٢,٠٤	٢٦,٠٢	٢٦,٨٥	٣٤,٤٨	٢٥,٦٠	٢٧,٦٤	٢٦,٦٦
النسبة بين الناتج المحلي الخام اللوائي والقطري	نسبة مئوية	٨٢,٦٦	٩٧,٦٠	١٠٠,٧٢	١٢٩,٣٢	٩٦,٠٠	١٠٣,٦٦	١٠٠,٠
الناتج المحلي الخام للمستخدم	ألف دولار للمستخدم	٦٧,٠٦	٦٩,٧٧	٦٨,٨٩	٧٢,٧٦	٦٦,٣٨	٧٠,٥٤	٦٨,٩٦
النسبة بين الناتج المحلي الخام للمستخدم اللوائي والقطري	نسبة مئوية	٩٦,٩٨	١٠٠,٩٠	٩٩,٦٣	١٠٥,٢٣	٩٦,٠٠	١٠٢,٠١	١٠٠,٠

ملاحظة:

(*) البناء، الكهرباء، والمياه، المواصلات والاتصالات.

الجدول رقم (١٢)
انتشار السكان وفقاً لنماذج الاستيطان ومجموعات السكان
في العام ٢٠٢٠ البديل الاقتصادي ـ الصناعي

الرقم	نموذج مراكز الاستيطان	حجم مركز الاستيطان	اللــــواء						المجموع الكلي القطري
			الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	القدس	الجنوب	
١	نواة المتروبولين	+ ١٠٠,٠٠٠		٢٥٠,٠		٣٥٢,٤	٩٢٥,٨	١١٨,٠	١,٦٤٦,٢
٢	مدن في المجال المتروبوليني	+ ١٠٠,٠٠٠			٥٥٠,٤	٥٣٤,٢			١,٠٨٤,٦
٢أ	مدن خارج المجال المتروبوليني	+ ١٠٠,٠٠٠			٢٦٣,٣				٢٦٣,٦
٣	مدن في المجال المتروبولين	١٠٠,٠٠٠-٢٠,٠٠٠		٣٣١,٤	٤٩٩,٠	٢٠٦,٦		١٤٠,٨	١,١٧٧,٨
٤	مدن في أطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	١٠٠,٠٠٠-٢٠,٠٠٠	٣٢٢,٤	١٢٥,٧	١٣٥,٦			١٧٥,١	٧٥٨,٨
٥	مدن صغيرة في المجال المتروبوليني	٢٠,٠٠٠-٢,٠٠٠		٧٤,٥	١٠٩,٢	١٣,١	١٨٠,١		٣٧٦,٩
٦	مدن في أطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢٠,٠٠٠ ـ ٢,٠٠٠	١٦٣,٦	٥٩,٤	٨٨,٥			١٨٣,٦	٤٩٥,١
٧	مراكز سكانية قروية يهودية	< ٢,٠٠٠	١٥٩,٨	٣٤,٢	٧٤,٥	٥,٠	٢٢,٧	١٠١,٠	٣٩٧,٢
٨	مراكز استيطان بلدية غير يهودية	+ ٢,٠٠٠	١,٠٤٢,٠	٢٦٥,٩	٢٠٢,٦		٧,٩	٢٠٠,٠	١,٧١٨,٤
٩	مراكز استيطان قروية غير يهودية	< ٢,٠٠٠	٠,٠	١٠,٠	٥,٤		٦,٣	٤٠,٠	٦١,٧
١٠	مدن جديدة	+ ١٠٠,٠٠٠			١١٩,٦				١١٩,٦
المجموع الكلي			١,٦٨٧,٨	١,١٥١,١	٢,٠٤٨,٤	١,١١١,٣	١,١٤٢,٨	٩٥٨,٥	٨,٠٩٩,٩
يهود			٦٠٣,٨	٨٢٥,١	١,٨٢٥,٠	١,٠٦١,٣	٨٢٤,٨	٧١٨,٥	٥,٨٥٨,٣
غير يهود			١,٠٨٤,٠	٣٢٦,٠	٢٢٣,٤	٥٠,٠	٣١٨,٠	٢٤٠,٠	٢,٢٤١,٤
نسبة الزيادة منذ العام ١٩٩٠			٢,١	١,٨	٢,٠	١,٠	١,٩	١,٦	١,٧

الجدول رقم (١٣)

تجزؤ مساحة أراضي الدولة وفقاً للغايات المخصصة للأرض والألوية في العام ٢٠٢٠ ـ البديل الاقتصادي ـ الصناعي

	استخدام الأرض			اللــواء						المجموع الكلي القطري
	منطقة بلدية متطورة وفق نماذج مراكز الاستيطان (١)	حجم المركز السكاني	المقياس	الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	القدس	الجنوب	
١	نواة المتروبولين	١٠٠,٠٠٠ +	كم٢		٥٤,٤		٤٦,٩	١٣٢,٩	٢١,٩	٢٥٦,١
٢	مدن في المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +	كم٢			٧٦,٩	٤٥,٦			١٢٢,٥
٢أ	مدن خارج المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +	كم٢			٣١,٦				٣١,٦
٣	مدن في المجال المتروبوليني	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠	كم٢		٣٥,٠	٨٣,٠	٣٧,٤		٢٢,٠	١٧٧,٤
٤	مدن في أطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠	كم٢	٨٩,٨	٣٤,٢	٢٧,٥			٥٦,٧	٢٠٨,١
٥	مدن صغيرة في المجال المتروبوليني	٢,٠٠٠-٢٠,٠٠٠	كم٢		٤٦,٥	٤٧,٠	٥,٨	٤٥,٤		١٤٤,٧
٦	مدن في أطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢,٠٠٠-٢٠,٠٠٠	كم٢	٧٣,٠	٤٥,٣	١٢٥,٩			٦٤,٢	٢٤٥,٦
٧	مراكز استيطان قروية يهودية	< ٢,٠٠٠	كم٢	١٨٧,٧	٤٢,٧	٦٣,١	١١,٤	٤٥,٩	١٦٢,٩	٥٧٦,٥
٨	مراكز استيطان بلدية غير يهودية	٢,٠٠٠ +	كم٢	٢١٦,١	٨٣,٤	٣٨,١		١,٨	٧٥,٧	٤١٥,٣
٩	مراكز استيطان قروية غير يهودية	< ٢,٠٠٠	كم٢	٠,٠	٤,٢	٢,٩		٥,٨	١٧,١	٣٠,٠
١٠	مدن جديدة	١٠٠,٠٠٠ +	كم٢			٢٧,٩				٢٧,٩
	المجموع الكلي للمساحة المطورة في داخل المراكز الاستيطانية(٢) A		كم٢	٥٦٦,٧	٣٤٥,٨	٥٢٤,٠	١٤٧,١	٢٣١,٨	٤٢٠,٥	٢,٢٣٥,٨
			نسبة	١٢,٦	٤٠,٥	٤٢,٢	٨٦,٥	٣٧,٠	٣,٠	١٠,٤
	مساحة مطورة بين المراكز الاستيطانية (3) B		كم٢	١١٦,٦	٢٩,٥	٤١,٣	٢,٩	١٨,٥	١١٥,٠	٣٢٣,٨
			نسبة	٢,٦	٣,٤	٣,٣	١,٧	٣,٠	٠,٨	١,٥

يتبـــع

تابـع

مساحة طرق وسكك حديدية (٤) C	كم٢	٥٤٣,٤	١٤٠,١	١٩٦,٨	١٣,٩	٨٦,٧	٤٩٢,٣	١,٤٧٣,١
	نسبة	١٢,١	١٦,٤	١٥,٨	٨,٢	١٣,٨	٣,٥	٦,٩
المجموع الكلي للمساحة المطورة (٥) A + B + C	كم٢	١,٢٢٦,٦	٥١٥,٣	٧٦٢,٠	١٦٣,٩	٣٣٧,٠	١,٠٢٧,٨	٤,٠٣٢,٧
	نسبة	٢٧,٣	٦٠,٣	٦١,٤	٩٦,٤	٥٣,٧	٧,٣	١٨,٨
مساحة مفتوحة محمية(٦) D	كم٢	٨٨٩,٥	١٦١,٤	٦٩,٨	٠,٣	٢١٤,٤	٤,٦٣١,١	٥,٩٦٦,٥
	نسبة	١٩,٨	١٨,٩	٥,٦	٠,٢	٣٤,٢	٣٢,٨	٢٧,٧
مساحة زراعية غير مستعملة E	كم٢	٩٧٥,٤	٩٥,٧	٢٨٠,٥	٢,٨	١٨,٤	١,٢٩٢,٦	٢,٦٦٥,٥
	نسبة	٢١,٧	١١,٢	٢٢,٦	١,٧	٢,٩	٩,٢	١٢,٤
مساحة مفتوحة طاقة كامنة (٧) F	كم٢	١,٤٠٧,١	٨١,٥	١٢٩,٦	٢,٩	٥٧,٢	٧,١٥٥,٥	٨,٨٣٤,٠
	نسبة	٣١,٣	٩,٥	١٠,٤	١,٧	٩,١	٥٠,٧	٤١,١
المجموع الكلي للمساحة المفتوحة (٨) D + E + F	كم٢	٣,٢٨٢,٠	٣٣٨,٧	٤٨٠,٠	٦,١	٢٩٠,٠	١٣,٠٧٩,٢	١٧,٤٦٦,٠
	نسبة	٧٢,٧	٣٩,٧	٣٨,٦	٣,٦	٤٦,٣	٩٢,٧	٨١,٢
المجموع الكلي لمساحة اللواء	كم٢	٤,٥٠١,٠	٨٥٤,٠	١,٢٤٢,٠	١٧٠,٠	٦٢٧,٠	١٤,١٠٧,٠	٢١,٥٠١,٠
	نسبة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ملاحظات:

(١) مساحة بلدية مطورة = مناطق مطورة فعلاً في نطاق المراكز الاستيطانية بما في ذلك الطرق والمساحات المفتوحة، دون أن يشمل ذلك مناطق غير مطورة في نطاق المراكز الاستيطانية. بخصوص منهجية تحديد نماذج المراكز الاستيطانية. انظر: فرانكل، «التقرير رقم -١٩: نموذج توقع لمساحات الأرض في العام ٢٠٢٠».

(٢) المجموع الكلي للمساحة المطورة في نطاق المراكز الاستيطانية = مجموع المساحة البلدية المطورة للمراكز الاستيطانية في النماذج المختلفة.

(٣) مساحة مطورة بين المراكز الاستيطانية = منطقة عمالة، منشآت هندسية ومنشآت أخرى قائمة في المنطقة الواقعة بين المراكز الاستيطانية.

(٤) مساحة طرق وسكك حديدية = مساحة الطرق والسكك الحديدية المطورة والكائنة بين المراكز الاستيطانية.

(٥) المجموع الكلي للمساحة المطورة = المجموع الكلي للمساحة المطورة في نطاق المراكز الاستيطانية + المساحة المطورة بين المراكز الاستيطانية + منطقة الطرق والسكك الحديدية.

(٦) مساحة مفتوحة محمية = محميات طبيعية، محميات بانورامية، متنزهات وطنية، وغابات ـ المخصصة أو مصادق عليها أو معلن عنها.

(٧) مساحة مفتوحة طاقة كامنة = مساحات غير مستغلة بما في ذلك مناطق التدريب العسكري.

(٨) المجموع الكلي للمساحة المفتوحة = المجموع الكلي للمنطقة المفتوحة المحمية + منطقة زراعية مستغلة + منطقة مفتوحة طاقة كامنة.

المصادر: مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي»؛ مكتب الإحصاء المركزي، **كتاب الإحصاء السنوي** (١٩٩١)، ومعطيات أساس للطاقم الطبيعي.

الجدول رقم (١٤)

تجزؤ المستخدمين وفقاً للفرع الاقتصادي، والمهنة، ولواء العمل في العام ٢٠٢٠ البديل الاقتصادي ــ الصناعي

الرقم	الفرع الاقتصادي	آلاف المستخدمين في الألوية						المجموع الكلي القطري	
		الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	القدس	الجنوب		
١	الزراعة	٢٨,٤	٤,٠	١٢,٣	٠,٠	٢,٢	١٦,٨	٦٣,٧	
٢	الصناعة	١٩٥,٣	١٠٩,٤	٢٨٩,٩	١١٢,٧	٦٨,١	١٢٨,٦	٩٠٤,٠	
٣	البناء والبنية التحتية(*)	٦٢,٤	٤٧,٧	٨٧,٧	٣٣,٦	٢٩,٠	٦٢,٠	٣٢٢,٤	
٤	التجارة الاستضافة والطعام	٨٨,٢	٦٨,٩	١١٦,٨	١٠٠,١	٦٥,٩	٦٢,٥	٥٠٢,٤	
٥	خدمات قطاع الأعمال وخدمات مالية	٤٠,٥	٤٣,٠	٨٠,٣	١٦٢,١	٥٨,٤	٢٩,٠	٤١٣,٣	
٦	خدمات عامة	١١٦,٧	٨٧,٣	١٨٣,٢	٩٣,٣	١٥٩,١	٨٣,٥	٧٢٣,١	
٧	خدمات شخصية وأخرى	٤٦,٧	٣٩,٦	٧٤,٦	٤٥,٢	٤١,٩	٣٠,٠	٢٧٨,٠	
٨	مستخدمون يعملون في اللواء	٥٧٨,٢	٣٩٩,٩	٨٤٤,٨	٥٤٧,٠	٤٢٤,٦	٤١٢,٤	٣,٢٠٦,٩	
٩	مستخدمون يقطنون في اللواء	٥٦٤,٠	٤٥٥,٩	٨٦٨,٤	٤٨٤,٤	٤٥١,٦	٣٨٢,٧	٣,٢٠٧,٠	
١٠	نسبة المستخدمين بالقاطنين في اللواء	١٠٢,٥	٨٧,٧	٩٧,٣	١١٢,٩	٩٤,٠	١٠٧,٨	١٠٠,٠	
	المهنة	نسب مئوية من مجمل المستخدمين العاملين في اللواء						متوسط	انحراف القياس
	اصحاب المهن الأكاديمية الحرة والمدراء	٣٩,٨	٤١,٢	٤٢,٣	٤٧,٢	٤٨,٦	٣٩,٣	٤٣,١	٣,٩
	الموظفون الاداريون، موظفو المبيعات والخدمات	٣٤,٣	٣٦,٩	٣٤,٢	٣٧,٤	٣٧,١	٣٤,٣	٣٥,٧	١,٦
	عمال زراعيون ومهنيون وآخرون	٢٥,٩	٢١,٩	٢٣,٥	١٥,٤	١٤,٣	٢٦,٤	٢١,٢	٥,٢
	المجموع الكلي القطري	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

ملاحظة :

(*) بناء، كهرباء، ومياه، مواصلات واتصالات.

الجدول رقم (١٥)
تجزؤ الناتج المحلي الخام وفقاً للفرع الاقتصادي والألوية في العام ٢٠٢٠ ـ البديل الاقتصادي ـ الصناعي

الرقم	الفرع الاقتصادي	الوحدات	آلاف المستخدمين في الألوية						المجموع الكلي القطري
			الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	القدس	الجنوب	
١	الزراعة	نسبة مئوية	٤,٦٩	٠,٦٩	١,٣٨	٠,٠٠	٠,٥٦	٣,٨٠	١,٩٠
٢	الصناعة	نسبة مئوية	٤١,٢٩	٣٣,٧٣	٤١,٦٧	٢٣,٧٣	٢٢,٢٣	٣٧,١٧	٣٤,٥٠
٣	البناء والبنية التحتية(*)	نسبة مئوية	١٧,٦٩	١٩,٧٢	١٦,٩٠	٩,٤٩	١٢,٦٩	٢٤,٠٣	١٦,٥٠
٤	التجارة الاستضافة والطعام	نسبة مئوية	١٠,٥٠	١١,٩٦	٩,٤٦	١١,٨٧	١٢,١٢	١٠,١٨	١٠,٨٠
٥	خدمات قطاع الأعمال وخدمات مالية	نسبة مئوية	١٠,٥٣	١٦,٣٠	١٤,٢٠	٤١,٩٨	٢٣,٤٤	١٠,٣١	١٩,٤٠
٦	الخدمات العامة	نسبة مئوية	١٠,٨٢	١١,٨٠	١١,٥٥	٨,٦١	٢٢,٧٧	١٠,٥٨	١٢,١٠
٧	الخدمات الشخصية والأخرى	نسبة مئوية	٤,٤٧	٥,٥٢	٤,٨٥	٤,٣١	٦,١٩	٣,٩٢	٤,٨٠
٨	المجموع الكلي	نسبة مئوية	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
٩	المجموع الكلي للناتج المحلي الخام	مليار دولار	٤٣,٨٨	٣٠,١٠	٦٤,٥٥	٤٤,٠٦	٢٨,٤٢	٣٢,٠٩	٢٤٣,١٠
١٠	الناتج المحلي الخام للفرد	ألف دولار للفرد	٣٠,٨٠	٢٦,١٤	٢٩,٤٣	٣٦,٠١	٢٤,٩٢	٣٣,٢١	٢٩,٩٦
١١	النسبة بين الناتج المحلي الخام/ للفرد اللوائي والقطري	نسبة مئوية	١٠٢,٦٢	٨٧,٠٨	٩٨,٠٥	١١٩,٩٧	٨٣,٠٣	١١٠,٦٧	١٠٠,٠
١٢	الناتج المحلي الخام للمستخدم	ألف دولار للمستخدم	٧٥,٨٩	٧٥,٢٦	٧٦,٤١	٨٠,٥٤	٦٦,٩٤	٧٧,٨٢	٧٥,٥٤
١٣	النسبة بين الناتج المحلي الخام للمستخدم اللوائي والقطري	نسبة مئوية	١٠٠,١١	٩٩,٢٨	١٠٠,٧٩	١٠٦,٢٥	٨٨,٣١	١٠٢,٦٦	١٠٠,٠٠

ملاحظة :

(*) البناء، الكهرباء، والمياه، المواصلات والاتصالات.

الجدول رقم (١٦)

انتشار السكان وفق نماذج الاستيطان ومجموعات السكان في العام ٢٠٢٠
البديل الاقتصادي ـ الخدمات الانتاجية

الرقم	نموذج المراكز السكانية	حجم المركز السكاني	آلاف المستخدمين في الألوية						المجموع الكلي القطري
			الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	القدس	الجنوب	
١	نواة المتروبولين	١٠٠,٠٠٠ +		٢٥٠,٠		٣٥٢,٤	٩٢٥,٨	١١٨,٠	١,٦٤٦,٢
٢	مدن في المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +			٥٥٠,٤	٥٣٤,٢			١,٠٨٤,٦
٣	مدن خارج المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +			٢٦٣,٦				٢٦٣,٦
٤	مدن في المجال المتروبوليني	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠		٣٣١,٤	٤٩٩,٠	٢٠٦,٦		١٤٠,٨	١,١٧٧,٨
٥	مدن في اطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠	٣٢٢,٤	١٢٥,٧	١٣٥,٦			١٧٥,١	٧٥٨,٨
٦	مدن صغيرة في المجال المتروبوليني	٢,٠٠٠-٢٠,٠٠٠		٧٤,٥	١٠٩,٢	١٣,١	١٨٠,١		٣٧٦,٩
٧	مدن في اطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢,٠٠٠-٢٠,٠٠٠	١٦٣,٦	٥٩,٤	٨٨,٥			١٨٣,٦	٤٩٥,١
٨	مراكز استيطانية قروية يهودية	< ٢,٠٠٠	١٥٩,٨	٣٤,٢	٧٤,٥	٥,٠	٢٢,٧	١٠١,٠	٣٩٧,٢
٩	مراكز استيطان بلدية غير يهودية	٢,٠٠٠ +	١,٠٤٢,٠	٢٦٥,٩	٢٠٢,٦		٧,٩	٢٠٠,٠	١,٧١٨,٤
١٠	مراكز استيطان قروية غير يهودية	< ٢,٠٠٠		١٠,٠	٥,٤		٦,٣	٤٠,٠	٦١,٧
١١	مدن جديدة	١٠٠,٠٠٠ +			١١٩,٦				١١٩,٦
المجموع الكلي			١,٦٨٧,٨	١,١٥١,١	٢,٠٤٨,٤	١,١١١,٣	١,١٤٢,٨	٩٥٨,٥	٨,٠٩٩,٩
يهود			٦٠٣,٨	٨٢٥,١	١,٨٢٥,٠	١,٠٦١,٣	٨٢٤,٨	٧١٨,٥	٥,٨٥٨,٥
غير يهود			١,٠٨٤,٠	٣٢٦,٠	٢٢٣,٤	٥٠,٠	٣١٨,٠	٢٤٠,٠	٢,٢٤١,٤
نسبة النمو من العام ١٩٩٠			٢,١	١,٨	٢,٠	١,٠	١,٩	١,٦	١,٧

الجدول رقم (١٧)
تجزؤ مساحة أراضي الدولة وفقاً للغايات المخصصة للأرض والألوية في العام ٢٠٢٠
البديل الاقتصادي ـ الخدمات الانتاجية

استخدام الارض				اللواء						المجموع الكلي القطري
الرقم	مساحة بلدية مطورة وفقاً لنماذج الاستيطان (١)	حجم المركز الاستيطاني	المقياس	الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	القدس	الجنوب	
١	نواة المتروبولين	١٠٠,٠٠٠ +	كم²		٥٤,٧		٤٥,٨	١٣٤,٣	٢٢,٣	٢٥٧,٠
٢	مدن في المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +	كم²			٧٨,٧	٤٢,٨			١٢١,٥
٢أ	مدن خارج المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +	كم²			٣٢,٣				٣٢,٣
٣	مدن في المجال المتروبوليني	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠	كم²		٣٤,٣	٨٤,٨	٣٦,٢		٢٢,٣	١٧٧,٦
٤	مدن في اطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠	كم²	٩٦,٦	٣٥,٧	٢٨,١			٥٧,٦	٢١٨,٠
٥	مدن صغيرة في المجال المتروبوليني	٢,٠٠٠ ـ ٢٠,٠٠٠	كم²		٤٨,٧	٤٨,٣	٥,٠	٤٦,١		١٤٨,٢
٦	مدن في اطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢,٠٠٠ ـ ٢٠,٠٠٠	كم²	٧٨,٩	٤٦,٧	٦٤,١			٦٥,٥	٢٥٥,٣
٧	مراكز استيطان قروية يهودية	٢,٠٠٠ >	كم²	١٨٧,٧	٤٢,٧	١٢٥,٩	١١,٤	٤٥,٩	١٦٢,٩	٥٧٦,٥
٨	مراكز استيطان بلدية غير يهودية	٢,٠٠٠ +	كم²	٢١٦,١	٨٣,٤	٣٨,١		١,٨	٧٥,٧	٤١٥,٣
٩	مراكز استيطان بلدية قروية غير يهودية	٢,٠٠٠ >	كم²	٠,٠	٤,٢	٢,٩		٥,٨	١٧,١	٣٠,٠
١٠	مدن جديدة	١٠٠,٠٠٠ +	كم²			٢٨,٧				٢٨,٧
المجموع الكلي للمساحة المطورة داخل مراكز الاستيطان (٢) A			كم²	٥٧٩,٣	٣٥٠,٤	٥٣٢,١	١٤١,١	٢٣٤,٠	٤٢٣,٥	٢,٢٦٠,٥
			نسبة	١٢,٩	٤١,٠	٤٢,٨	٨٣,٠	٣٧,٣	٣,٠	١٠,٥
المساحة المطورة بين مراكز الاستيطان (٣) B			كم²	١١٩,٧	٣٠,٦	٤٢,٣	٢,٩	١٨,٨	١١٦,٧	٣٣١,٠
			نسبة	٢,٧	٣,٦	٣,٤	١,٧	٣,٠	٠,٨	١,٥

يتبـــع

تابـع

مساحة الطرق والسكك الحديدية (٤) C	كم٢	٥٥٨,٠	١٤٥,٦	٢٠١,٤	١٣,٧	٨٧,٨	٤٩٩,٦	١,٥٠٦,٢
	نسبة	١٢,٤	١٧,٠	١٦,٢	٨,٠	١٤,٠	٣,٥	٧,٠
المجموع الكلي للمساحة المطورة (٥) A + B+C	كم٢	١,٢٥٧,٠	٥٢٦,٦	٧٧٥,٨	١٥٧,٧	٣٤٠,٦	١,٠٣٩,٨	٤,٠٩٧,٦
	نسبة	٢٧,٩	٦١,٧	٦٢,٥	٩٢,٨	٥٤,٣	٧,٤	١٩,١
مساحة مفتوحة محمية (٦) D	كم٢	٨٨٩,٥	١٦١,٤	٦٩,٨	٠,٣	٢١٤,٤	٤,٦٣١,١	٥,٩٦٦,٥
	نسبة	١٩,٨	١٨,٩	٥,٦	٠,٢	٣٤,٢	٣٢,٨	٢٧,٧
مساحة زراعية غير مستغلة E	كم٢	٩٦٣,٠	٨٩,٦	٢٧١,١	٥,٩	١٧,٥	١,٢٩٠,٧	٢,٦٣٧,٨
	نسبة	٢١,٤	١٠,٥	٢١,٨	٣,٥	٢,٨	٩,١	١٢,٣
مساحة مفتوحة ـ طاقة كامنة (٧) F	كم٢	١,٣٨٩,١	٧٦,٣	١٢٥,٣	٦,١	٥٤,٥	٧,١٤٥,٣	٨,٧٩٦,٧
	نسبة	٣٠,٩	٨,٩	١٠,١	٣,٦	٨,٧	٥٠,٧	٤٠,٩
المجموع الكلي للمساحة المفتوحة (٨) D + E+ F	كم٢	٣,٢٤١,٦	٣٢٧,٤	٤٦٦,٢	١٢,٣	٢٨٦,٤	١٣,٠٦٧,٢	١٧,٤٠١,٠
	نسبة	٧٢,٠	٨٣,٣	٣٧,٥	٧,٢	٤٥,٧	٩٢,٦	٨٠,٩
المجموع الكلي لمساحة اللواء	كم٢	٤,٥٠١,٠	٨٥٤,٠	١,٢٤٢,٠	١٧٠,٠	٦٢٧,٠	١٤,١٠٧,٠	٢١,٥٠١,٠
	نسبة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ملاحظات:

(١) مساحة بلدية مطورة = مساحة مطورة فعلاً في نطاق المراكز الاستيطانية بما في ذلك الطرق والمساحات المفتوحة دون أن يشمل ذلك مناطق غير مطورة في نطاق المراكز الاستيطانية.
(٢) المجموع الكلي للمساحة المطورة في نطاق المراكز الاستيطانية = مجموع المساحة البلدية المطورّة للمراكز الاستيطانية في النماذج المختلفة.
(٣) مساحة مطورة بين المراكز الاستيطانية = منطقة عمالة، منشآت هندسية ومنشآت أخرى قائمة في المنطقة الواقعة بين المراكز الاستيطانية.
(٤) مساحة الطرق والسكك الحديدية = مساحة الطرق والسكك الحديدية المطورة والكائنة بين المراكز الاستيطانية.
(٥) المجموع الكلي للمساحة المطورة = المجموع الكلي للمساحة المطورة في نطاق المراكز الاستيطانية + المساحة المطورة بين المراكز الاستيطانية + مساحة الطرق والسكك الحديدية.
(٦) مساحة مفتوحة محمية = محميات طبيعية وبانورامية، متنزهات وطنية وغابات ـ المخصصة أو مصادق عليها أو معلن عنها.
(٧) مساحة مفتوحة ـ طاقة كامنة = مساحات غير مستغلة بما في ذلك مناطق التدريب العسكرية.
(٨) المجموع الكلي للمساحة المفتوحة = المجموع الكلي للمساحة المفتوحة المحمية = منطقة زراعية مستغلة + مساحة متفوحة ـ طاقة كامنة.

المصادر:

مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي»؛ مكتب الإحصاء المركزي، **كتاب الإحصاء السنوي** (١٩٩١)، و معطيات أساس للطاقم الطبيعي.

الجدول رقم (١٨)
تجزؤ المستخدمين وفقاً للفرع الاقتصادي، والمهنة، ولواء العمل في العام ٢٠٢٠
البديل الاقتصادي ـ الخدمات الإنتاجية

الرقم	الفرع الاقتصادي	آلاف المستخدمين في الألوية						المجموع الكلي	
		الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	القدس	الجنوب		
١	الزراعة	٢٨,٢	٤,٠	١٢,٢	٠,٠	٢,٢	١٤,٧	٦١,٣	
٢	الصناعة	١٥٨,٩	٨٢,٧	٢٣١,٧	٨٦,٢	٤٥,٧	٩٥,٣	٧٠٠,٥	
٣	البناء والبنية التحتية(*)	٦٦,٥	٤١,٠	٧٥,٧	٣٢,٩	٣١,٢	٥٥,٨	٣٠٣,١	
٤	التجارة الاستضافة والطعام	١١٤,٨	٦٥,٦	١٢٧,٠	١٠٣,٤	٧٨,٢	٧٩,٧	٥٦٨,٧	
٥	خدمات قطاع الأعمال المالية والخدمات	٤٥,٠	٤٩,٨	١١٥,٦	١٧٩,٧	٧٢,٥	٢٨,٤	٤٩١,٠	
٦	الخدمات العامة	١١٢,٤	٨٩,٤	١٩٥,٩	٩٧,٣	١٦١,٨	٩٨,٤	٧٥٥,٢	
٧	الخدمات الشخصية والأخرى	٦٣,٦	٣٧,٣	٨٦,١	٥٤,٦	٥٥,٢	٣٠,٤	٣٢٧,٢	
٨	المستخدمون العاملون في اللواء	٥٨٩,٤	٣٦٩,٨	٨٤٤,٢	٥٥٤,١	٤٤٦,٨	٤٠٢,٧	٣٢٠٧,٠	
٩	المستخدمون القاطنون في اللواء	٥٨٤,٢	٤٧٥,٩	٨٨٩,٨	٤١٠,٠	٤٥٨,٣	٣٨٨,٩	٣٢٠٧,١	
١٠	نسبة المستخدمين للقاطنين في اللواء	١٠٠,٩	٧٧,٧	٩٤,٩	١٣٥,١	٩٧,٥	١٠٣,٥	١٠٠,٠	
	المهنة	نسبة مئوية من إجمالي المستخدمين العاملين في اللواء						متوسط	انحراف المقياس
	أصحاب المهن الاكاديمية الحرة والمدراء	٣٧,٦	٤٢,٧	٤٣,٥	٤٧,٦	٤٧,٥	٣٩,٨	٤٣,١	٤,٠
	الموظفون الاداريون وموظفون المبيعات والخدمات	٣٨,١	٣٧,٧	٣٥,٩	٣٨,٧	٣٩,٦	٣٧,٣	٣٧,٩	١,٣
	عمال زراعيون ومهنيون وآخرون	٢٤,٣	١٩,٦	٢٠,٦	١٣,٧	١٢,٩	٢٢,٩	١٩,٠	٤,٧
	المجموع الكلي القطري	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

ملاحظة:

(*) بناء، كهرباء ومياه، مواصلات واتصالات.

الجدول رقم (١٩)

تجزؤ الناتج المحلي الخام وفقاً للفرع الاقتصادي والألوية في العام ٢٠٢٠

البديل الاقتصادي ـ الخدمات الانتاجية

الرقم	الفرع الاقتصادي	الوحدات	آلاف المستخدمين في الألوية						المجموع الكلي القطري
			الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	القدس	الجنوب	
١	زراعة	نسبة	٤,٧	١,٠٧	١,٤١	٠,٠٠	٠,٥٦	٣,٦٥	١,٢٥
٢	صناعة	نسبة	٣٦,٤	٣٠,٣٦	٣٦,٥٩	١٩,٧١	١٥,٩٢	٣٢,٣٦	٢٩,٦٧
٣	بناء وبنية تحتية(*)	نسبة	١٨,٨٦	١٨,٦٢	١٤,٧٩	٩,٣١	١٣,٤٥	٢٣,٤٤	١٥,٨٨
٤	تجارة استضافة وطعام	نسبة	١٣,٠٩	١١,٩٨	٩,٩٨	١١,٧٧	١٣,٥٦	١٣,٤٧	١١,٩٩
٥	خدمات قطاع الأعمال وخدمات مالية	نسبة	١١,٥	٢٠,٥	٢٠,٤	٤٦,٠	٢٨,٢٧	١٠,٧٩	٢٣,٢٨
٦	خدمات عامة	نسبة	٩,١٧	١١,٦٨	١١,٠١	٧,٩٢	٢٠,٠٧	١١,٩٠	١١,٣٩
٧	خدمات شخصية وأخرى	نسبة	٦,٢	٥,٨	٥,٨	٥,٣	٨,٢	٤,٤	٥,٨٩
٨	المجموع الكلي	نسبة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٩	المجموع الكلي للناتج المحلي الخام	مليار دولار	٤٤,٤	٢٧,٧	٦٤,٤	٤٤,٥	٢٩,٢	٣٠,٠	٢٤٠,٢
١٠	الناتج المحلي الخام/ للفرد	ألف دولار للفرد	٣٠,٠٩	٢٣,٠٦	٢٨,٦٧	٤٢,٩٧	٢٥,٢٤	٤٠,٣٧	٣١,٠٣
١١	نسبة الناتج المحلي الخام/ للفرد اللوائية/ للقطرية	نسبة	١٠١,٥	٧٧,٨	٩٦,٧	١٤٤,٩	٨٥,١	١٣٦,١	١٠٠,٠
١٢	الناتج المحلي الخام للمستخدم	ألف دولار للمستخدم	٧٥,٣	٧٥,٠	٧٦,٣	٨٠,٣	٦٥,٤	٧٤,٤	٧٤,٧٠
١٣	نسبة الناتج المحلي الخام/ للمستخدم اللوائية/ للقطرية	نسبة	١٠٠,٦	١٠٠,١	١٠١,٩	١٠٧,٢	٨٧,٣	٩٩,٣	١٠٠,٠

ملاحظة :

(*) بناء، كهرباء ومياه، مواصلات واتصالات.

الجدول رقم (٢٠)
انتشار السكان وفقاً لنماذج الاستيطان ومجموعات السكان في العام ٢٠٢٠ ـ البديل الاجتماعي

الرقم	نموذج المراكز السكانية	حجم المركز الاستيطاني	اللــواء						المجموع الكلي القطري
			الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	القدس	الجنوب	
١	نواة المتروبولين	١٠٠,٠٠٠ +		٢٥٠,٠		٣٥٠,٠	٧٥٦,٠	٢٥٠,٠	١,٦٠٦,٠
٢	مدن في المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +			٤٨٢,٠	٥٣٠,٠			١,٠١٢,٠
٢أ	مدن خارج المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +			٢٢٥,٠				٢٢٥,٠
٣	مدن في المجال المتروبوليني	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠		٢١٠,٤	٥٢٩,٠	٢٠٥,٠		١٥٩,٠	١,١٠٣,٤
٤	مدن في أطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠	٥٢٨,٤	٦٤,١	١٩٠,٠			٢٤٠,٠	١,٠٢٢,٥
٥	مدن صغيرة في المجال المتروبوليني	٢,٠٠٠-٢٠,٠٠٠		٥٣,٧	١١٦,٠	١٣,٠	١٨١,٧		٣٦٤,٤
٦	مدن في أطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢,٠٠٠-٢٠,٠٠٠	٢٧٥,٨	٤٢,٨	٦٠,٥			٢١٠,٠	٥٨٩,١
٧	مراكز استيطان قروية يهودية	٢,٠٠٠ >	١٥٩,٨	٣٤,٢	٧٤,٥	٥,٠	٢٢,٧	١٠١,٠	٣٩٧,٢
٨	مراكز استيطان بلدية غير يهودية	٢,٠٠٠ +	١,٠٤٢,٠	٢٦٥,٩	٢٠٢,٦		٧,٩	٢٠٠,٠	١,٧١٨,٤
٩	مراكز استيطان قروية غير يهودية	٢,٠٠٠ >	٠,٠	١٠,٠	٥,٤		٦,٣	٤٠,٠	٦١,٧
١٠	مدن جديدة	١٠٠,٠٠٠ +							٠,٠
المجموع الكلي			٢,٠٠٦,٠	٩٣١,١	١,٨٨٥,٠	١,١٠٣,٠	٩٧٤,٦	١,٢٠٠,٠	٨,٠٩٩,٧
يهود			٩٢٢,٠	٦٠٥,١	١,٦٦١,٦	١,٠٥٣,٠	٦٥٦,٦	٩٦٠,٠	٥,٨٥٨,٣
غير يهود			١,٠٨٤,٠	٣٢٦,٠	٢٢٣,٤	٥٠,٠	٣١٨,٠	٢٤٠,٠	٢,٢٤١,٤
تسبة الزيادة منذ العام ١٩٩٠			٢,٥	١,٤	١,٨	١,٠	١,٦	٢,١	١,٧

الجدول رقم (٢١)

تجزؤ مساحة أراضي الدولة وفقاً للغايات المخصصة للأرض والألوية في العام ٢٠٢٠
البديل الاجتماعي

استخدام الأرض				اللـــواء						المجموع الكلي القطري
الرقم	مساحة بلدية وفقاً لنماذج مراكز الاستيطان (١)	حجم مركز الاستيطان	المقاييس	الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	القدس	الجنوب	
١	نواة المتروبولين	١٠٠,٠٠٠ +	كم٢		٥٤,٤		٤٨,٠	١٠٨,٥	٣٥,٣	٢٤٦,٢
٢	مدن في المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +	كم٢			٦١,٢	٤٧,٦			١٠٨,٩
٢أ	مدن خارج المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +	كم٢			٢٦,٢				٢٦,٢
٣	مدن في المجال المتروبوليني	٢٠,٠٠٠–١٠٠,٠٠٠	كم٢		٢٧,٠	٧٨,٥	٣٦,١		٢٣,٥	١٦٥,١
٤	مدن في اطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢٠,٠٠٠–١٠٠,٠٠٠	كم٢	١٤٧,٣	٢١,١	٣٦,٧			٧٠,٢	٢٧٥,٣
٥	مدن صغيرة في المجال المتروبوليني	٢,٠٠٠–٢٠,٠٠٠	كم٢		٣٣,٤	٣٧,٥	٥,١	٤٥,٢		١٢١,١
٦	مدن في اطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢,٠٠٠–٢٠,٠٠٠	كم٢	١١٨,٣	٣٤,٤	٤٨,٧			٥٨,٥	٢٥٩,٨
٧	مراكز استيطان قروية يهودية	٢,٠٠٠ >	كم٢	١٨٧,٩	٤٢,٧	١٢٥,٩	١١,٤	٤٥,٩	١٦٢,٩	٥٧٦,٥
٨	مراكز استيطان بلدية غير يهودية	٢,٠٠٠ +	كم٢	١٥٧,٤	٦٢,٣	٣٣,٢		١,٤	٤٥,٩	٣٠٠,٢
٩	مراكز استيطان قروية غير يهودية	٢,٠٠٠ >	كم٢	٠,٠	٣,٩	٢,٩		٥,٨	١٢,٠	٢٤,٦
١٠	مدن جديدة	١٠٠,٠٠٠ +	كم٢			٠,٠				٠,٠
المجموع الكلي للمساحة المطورة داخل المراكز الاستيطانية (٢) A			كم٢	٦١٠,٩	٢٧٩,١	٤٥١,٠	١٤٨,٢	٢٠٦,٨	٤٠٨,٢	٢,١٠٤,١
			نسبة	١٣,٦	٣٢,٧	٣٦,٣	٨٧,٢	٣٣,٠	٢,٩	٩,٨
مساحة مطورة بين المراكز الاستيطانية(٣) B			كم٢	١٣٨,٥	٢٣,٨	٣٨,٠	٢,٩	١٥,٨	١٤٤,٠	٣٦٣,٠
			نسبة	٣,١	٢,٨	٣,١	١,٧	٢,٥	١,٠	١,٧

يتبـــع

تابــع

مساحة الطرق والسكك الحديدية (٤) C	كم٢	٦٤٥,٨	١١٣,٣	١٨١,١	١٣,٨	٧٣,٩	٦١٦,٣	١,٦٤٤,٣
	نسبة	١٤,٣	١٣,٣	١٤,٦	٨,١	١١,٨	٤,٤	٧,٦
المجموع الكلي للمساحة المطورة (٥) A + B + C	كم٢	١,٣٩٥,٢	٤١٦,٢	٦٧٠,٠	١٦٤,٩	٢٩٦,٥	١,١٦٨,٤	٤,١١١,٤
	نسبة	٣١,٠	٤٨,٧	٥٣,٩	٩٧,٠	٤٧,٣	٨,٣	١٩,١
مساحة مفتوحة محمية (٦) D	كم٢	٨٨٩,٥	١٦١,٤	٦٩,٨	٠,٣	٢١٤,٤	٤,٦٣١,١	٥,٩٦٦,٥
	نسبة	١٩,٨	١٨,٩	٥,٦	٠,٢	٣٤,٢	٣٢,٨	٢٧,٧
مساحة زراعية غير مستغلة E	كم٢	٩٠٦,٥	١٤٩,٢	٣٤٣,٥	٢,٣	٢٨,٢	١,٢٧١,٠	٢,٧٠٠,٨
	نسبة	٢٠,١	١٧,٥	٢٧,٧	١,٤	٤,٥	٩,٠	١٢,٦
منطقة مفتوحة ــ طاقة كامنة (٧) F	كم٢	١,٣٠٧,٦	١٢٧,١	١٥٨,٧	٢,٤	٨٧,٩	٧,٠٣٦,٤	٨,٧٢٠,٢
	نسبة	٢٩,١	١٤,٩	١٢,٨	١,٤	١٤,٠	٤٩,٩	٤٠,٦
المجموع الكلي للمساحة المفتوحة (٨) D + E + F	كم٢	٣,١٠٣,٦	٤٣٧,٨	٥٧٢,٠	٥,١	٣٣٠,٥	١٢,٩٣٨,٦	١٧,٣٨٧,٤
	نسبة	٦٩,٠	٥١,٣	٤٦,١	٣,٠	٥٢,٧	٩١,٧	٨٠,٩
المجموع الكلي لمساحة اللواء	كم٢	٤,٥٠١,٠	٨٥٤,٠	١,٢٤٢,٠	١٧٠,٠	٦٢٧,٠	١٤,١٠٧,٠	٢١,٥٠١,٠
	نسبة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ملاحظات:

(١) مساحة بلدية مطورة = مساحات متطورة فعلاً في نطاق المراكز الاستيطانية، بما في ذلك الطرق والمساحات المفتوحة، ولكن دون أن يشمل ذلك مساحات في نطاق المركز الاستيطاني غير مطورة. بخصوص المنهجية المتعلقة بتحديد نماذج الاستيطان، انظر: فرانكل، «التقرير رقم -١٩: نموذج توقع لمساحات الأرض في العام ٢٠٢٠».

(٢) المجموع الكلي للمساحة المطورة داخل المراكز الاستيطانية = مجمل المساحة البلدية المطورة في مراكز الاستيطان في النماذج المختلفة.

(٣) مساحة مطورة بين مراكز الاستيطان = منطقة استخدام، منشآت هندسية ومنشآت أخرى قائمة في المنطقة الواقعة بين مراكز الاستيطان.

(٤) مساحة طرق وسكك حديدية = مساحة طرق وسكك حديدية ومطورة واقعة بين مراكز الاستيطان.

(٥) المجموع الكلي للمساحة المطورة = المجموع الكلي للمساحة المطورة داخل مراكز الاستيطان + المساحة المطورة الواقعة بين مراكز الاستيطان + مساحة الطرق والسكك الحديدية.

(٦) مساحة مفتوحة محمية = محميات طبيعية، محميات بانورامية، متنزهات وطنية وغابات مخصصة، مصادق عليها أو معلن عنها.

(٧) مساحة مفتوحة ـ طاقة كافية = مساحات غير مستغلة بما في ذلك مناطق التدريب العسكري.

(٨) المجموع الكلي للمنطقة المفتوحة = المجموع الكلي للمساحة المفتوحة المحمية + المنطقة الزراعية المستغلة + مساحة مفتوحة ــ طاقة كامنة.

المصادر: مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي»؛ مكتب الإحصاء المركزي، **كتاب الإحصاء السنوي** (١٩٩١)، ومعطيات أساس للطاقم الطبيعي.

الجدول رقم (٢٢)
تجزؤ المستخدمين وفقاً للفرع الاقتصادي، والمهنة، ولواء العمل في العام ٢٠٢٠
البديل الاجتماعي

فروع الاقتصاد	آلاف المستخدمين في الالوية						المجموع الكلي القطري	
	الشمال	حيفا	الوسط	تل أبيب	القدس	الجنوب		
الزراعة	٤٦,٤	٤,٩	٢٠,٠	٠,٠	٢,٥	٢٧,٩	١٠١,٧	
الصناعة	١٦٢,١	٨٦,٩	٢٢٧,٨	٧٨,٣	٣٥,٦	١١٧,٢	٧٠٧,٩	
البناء والبنية التحتية(*)	٩٠,٢	٥٥,٧	٩٥,٥	٤٦,١	٤٥,٢	٨٦,٨	٤١٩,٥	
التجارة الاستضافة والطعام	١٠٣,١	٥٩,٢	١٠٧,١	٨٩,٣	٥٦,٤	٧٦,٤	٤٩١,٥	
خدمات قطاع الأعمال وخدمات مالية	٣١,٦	٣٨,٧	٦١,٤	١٣٢,١	٣٨,٦	٢٥,٤	٣٢٧,٨	
الخدمات العامة	٢٠٧,٩	١٠٧,٤	٢٤٣,٤	١١٠,٧	١٧٢,٧	١٤١,٢	٩٨٣,٣	
الخدمات الشخصية والأخرى	٥٦,١	٣٤,٥	٥٩,٥	٣٤,٢	٣٤,٩	٢٦,٧	٢٤٥,٩	
المستخدمون العاملون في اللواء	٦٩٧,٤	٣٨٧,٣	٨١٤,٧	٤٩٠,٧	٣٨٥,٩	٥٠١,٦	٣,٢٧٧,٦	
المستخدمون القاطنون في اللواء	٧١٩,٦	٣٦٤,٩	٨١٤,٧	٤٩٠,٨	٣٨٥,٩	٥٠١,٦	٣,٢٧٧,٥	
نسبة المستخدمين للقاطنين في اللواء	٩٦,٩	١٠٦,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	
المهنة	**نسبة مئوية من إجمالي المستخدمين العاملين في اللواء**						**متوسط**	**انحراف المقياس**
مهن أكاديمية حرة ومدراء	٤١,٠	٤٢,٩	٤٤,٢	٤٧,٧	٤٨,٩	٤٠,٧	٤٤,٢	٣,٤
موظفون إداريون وموظفو مبيعات وخدمات	٣٤,٩	٣٦,٠	٣٣,٧	٣٧,٣	٣٧,٠	٣٤,١	٣٥,٥	١,٥
عاملون زراعيون، مهنيون وآخرون	٢٤,١	٢١,١	٢٢,١	١٥,٠	١٤,١	٢٥,٢	٢٠,٣	٤,٧
المجموع الكلي القطري	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

ملاحظة:

(*) بناء، كهرباء ومياه، مواصلات واتصالات.

الجدول رقم (٢٣)
تجزؤ الناتج المحلي الخام وفقاً للفرع الاقتصادي والألوية في العام ٢٠٢٠ - البديل الاجتماعي

الفرع الاقتصادي	الوحدات	آلاف المستخدمين في الألوية						المجموع الكلي القطري
		الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	القدس	الجنوب	
زراعة	نسبة	٦,٢	١,١	٢٠٢	٠,٠	٠,٧	٥,٠	٢,٨
صناعة	نسبة	٣٠,٦	٢٨,١	٣٥,٥	١٨,٤	١٣,١	٢٩,٤	٢٧,٥
بناء وبنية تحتية(*)	نسبة	٢٠,٨	٢٢,٠	١٨,٢	١٣,٣	٢٠,٣	٢٦,٦	١٩,٩
تجارة استضافة وطعام	نسبة	١١,٤	١١,٢	٩,٨	١٢,٣	١٢,٢	١١,٣	١١,٢
خدمات قطاع أعمال وخدمات مالية	نسبة	٧,٧	١٦,١	١٢,٣	٤٠,١	١٨,٣	٨,٢	١٦,٤
خدمات عامة	نسبة	١٨,٠	١٥,٩	١٧,٤	١١,٩	٢٩,١	١٦,٢	١٧,٥
خدمات شخصية وأخرى	نسبة	٥,٢	٥,٥	٤,٦	٤,٠	٦,٣	٣,٣	٤,٧٠
المجموع الكلي	نسبة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع الكلي للناتج المحلي الخام	مليار دولار	٣٦,٨	٢١,٥	٤٤,٥	٢٩,٥	١٨,٩	٢٧,٧	١٧٨,٥٢
الناتج المحلي الخام/ للفرد	ألف دولار للفرد	١٨,٣	٢٣,١	٢٣,٦	٢٦,٧	١٩,٤	٢٣,١	٢٢,٣٦
نسبة الناتج المحلي الخام/ للفرد اللوائي القطري	نسبة	٨٣,٠	١٠٤,٥	١٠٧,٠	١٢١,٢	٨٧,٧	١٠٤,٤	١٠٠,٠
الناتج المحلي الخام/ للمستخدم	ألف دولار للمستخدم	٥٢,٧	٥٥,٥	٥٤,٧	٦٠,١	٤٨,٩	٥٥,٢	٥٤,٦
نسبة الناتج المحلي الخام/ للمستخدم اللوائي القطري	نسبة	٩٦,٦	١٠١,٦	١٠٠,٢	١١٠,٢	٨٩,٦	١٠١,١	١٠٠,٠

ملاحظة:

(*) بناء، كهرباء ومياه، مواصلات واتصالات.

الجدول رقم (٢٤)
انتشار السكان وفقاً لنماذج الاستيطان ومجموعات السكان في العام ٢٠٢٠ ـ البديل الطبيعي ـ البيئي

	نموذج مراكز الاستيطان	حجم المركز الاستيطاني	اللــواء						المجموع الكلي القطري
			الشمال	حيفا	المركز	تل ابيب	القدس	الجنوب	
١	نواة المتروبولين	١٠٠,٠٠٠ +		٢٦٠,٠		٣٩٠,٠	٩٧٨,٠	٣٧٥,٠	٢,٠٠٣,٠
٢	مدن في المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +			٣٥٥,٥	٥٣٠,٠			٨٨٥,٥
٢	مدن خارج المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠ +			١٦٥,٠				١٦٥,٠
٣	مدن في المجال المتروبوليني	١٠٠,٠٠٠-٢٠,٠٠٠		٣١٥,٠	٣٤٧,٠	٢٢٠,٠		١٤٨,٠	١,٠٣٠,٠
٤	مدن في اطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	١٠٠,٠٠٠-٢٠,٠٠٠	٣٥٠,٠	٦٤,١	٥٨,٠			٢٧٦,٠	٧٤٨,١
٥	مدن صغيرة في المجال المتروبوليني	٢٠,٠٠٠-٢,٠٠٠		٦٢,٠	٩٢,٠	١٣,٠	١٨٥,١		٣٥٢,١
٦	مدن في اطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢٠,٠٠٠-٢,٠٠٠	٢٠٥,٩	٤٢,٨	٥٠,٠			٣٦٠,٠	٦٥٨,٧
٧	مراكز استيطان قروية يهودية	٢,٠٠٠ <	١٥٩,٨	٣٤,٢	٧٤,٥	٥,٠	٢٢,٧	١٠١,٠	٣٩٧,٢
٨	مراكز استيطان بلدية غير يهودية	٢,٠٠٠ +	١,٠٢١,٣	٢٦٥,٩	٢٠٢,٦		٧,٩	٢٠٠,٠	١,٦٩٧,٧
٩	مراكز استيطان قروية غير يهودية	٢,٠٠٠ <	٠,٠	١٠,٠	٥,٤		٦,٣	٤٠,٠	٦١,٧
١٠	مدن جديدة	١٠٠,٠٠٠ +			١٠٠,٠				١٠٠,٠
المجموع الكلي			١,٧٣٧,٠	١,٠٥٤,٠	١,٤٥٠,٠	١,١٥٨,٠	١,٢٠٠,٠	١,٥٠٠,٠	٨,٠٩٩,٠
يهود			٦٩٣,٤	٧٠٨,٠	١,٢٢٦,٦	١,٠٨٨,٠	٨٨٢,٠	١,٢٦٠,٠	٥,٨٥٨,٠
غير يهود			١,٠٤٣,٦	٣٤٦,٠	٢٢٣,٤	٧٠,٠	٣١٨,٠	٢٤٠,٠	٢,٢٤١,٠
نسبة الزيادة لمدة العام ١٩٩٠			٢,٢	١,٦	١,٤	١,١	٢,٠	٢,٦	١,٧

الجدول رقم (٢٥)

تجزؤ مساحة أراضي الدولة وفقاً للغايات المخصصة للأرض والألوية في العام ٢٠٢٠

البديل الطبيعي ـ البيئي

الرقم	مساحة بلدية وفقاً لنماذج مراكز الاستيطان (١)	حجم مركز الاستيطان	المقياس	الشمال	حيفا	المركز	تل ابيب	القدس	الجنوب	المجموع الكلي القطري
استخدام الأرض				اللـــواء						
١	نواة المتروبولين	+ ١٠٠,٠٠٠	كم٢		٥٤,٧		٤٩,٤	١٢٨,٢	٤٩,٤	٢٨١,٧
٢	مدن في المجال المتروبوليني	+ ١٠٠,٠٠٠	كم٢			٤٦,٥	٤٥,٤			٩١,٨
٢أ	مدن خارج المجال المتروبوليني	+ ١٠٠,٠٠٠	كم٢			١٩,٥				١٩,٥
٣	مدن في المجال المتروبوليني	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠	كم٢		٣٣,٧	٥٧,٣	٤٠,٩		٢١,٤	١٥٣,٣
٤	مدن في اطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠	كم٢	٩٢,٣	٢٥,٦	١٢,٨			٧٦,١	٢٠٦,٨
٥	مدن صغيرة في المجال المتروبوليني	٢,٠٠٠-٢٠,٠٠٠	كم٢		٣٨,٤	٣٠,٣	٥,٤	٤٢,١		١١٦,٣
٦	مدن في اطراف المتروبولين وفي الأطراف النائية	٢,٠٠٠-٢٠,٠٠٠	كم٢	٨٣,٩	٣٧,٣	٤٦,٤			١٠٤,٨	٢٧٢,٥
٧	مراكز استيطان قروية يهودية	< ٢,٠٠٠	كم٢	١٨٧,٧	٤٢,٧	١٢٥,٩	١١,٤	٤٥,٩	١٦٢,٩	٥٧٦,٥
٨	مراكز استيطان بلدية غير يهودية	+ ٢,٠٠٠	كم٢	١٨٩,١	٧٣,١	٣١,٤		١,٨	٤٨,٩	٣٤٤,٣
٩	مراكز استيطان قروية غير يهودية	< ٢,٠٠٠	كم٢	٠,٠	٣,٩	٢,٨		٥,٣	١٥,٣	٢٧,٣
١٠	مدن جديدة	+ ١٠٠,٠٠٠	كم٢			٢٣,٣				٢٣,٣
المجموع الكلي للمساحة المطورة داخل المراكز الاستيطانية (٢) A			كم٢	٥٥٣,١	٣٠٩,٥	٣٩٦,٣	١٥٢,٥	٢٢٣,٢	٤٧٨,٨	٢,١١٣,٤
			نسبة	١٢,٣	٣٦,٢	٣١,٩	٨٩,٧	٣٥,٦	٣,٤	٩,٨
مساحة مطلوبة بين المراكز الاستيطانية (٣) B			كم٢	١٢٠,٠	٢٧,٠	٢٩,٢	٣,١	١٩,٥	١٧٩,٩	٣٧٨,٦
			نسبة	٢,٧	٣,٢	٢,٤	١,٨	٣,١	١,٣	١,٨

يتبــع

تابـع

مساحة الطرق والسكك الحديدية (٤) C	كم٢	٥٥٩,٢	١٢٨,٣	١٣٩,٣	١٤,١	٩١,٠	٧٧٠,٤	١,٧٠٢,٣
	نسبة	١٢,٤	١٥,٠	١١,٢	٨,٣	١٤,٥	٥,٥	٧,٩
المجموع الكلي للمساحة المطورة (٥) A + B + C	كم٢	١,٢٣٢,٣	٤٦٤,٨	٥٦٤,٨	١٦٩,٦	٣٣٣,٧	١,٤٢٩,٢	٤,١٩٤,٣
	نسبة	٢٧,٤	٥٤,٤	٤٥,٥	٩٩,٨	٥٣,٢	١٠,١	١٩,٥
مساحة مفتوحة محمية (٦) D	كم٢	٨٨٩,٥	١٦١,٤	٦٩,٨	٠,٣	٢١٤,٤	٤,٦٣١,١	٥,٩٦٦,٥
	نسبة	١٩,٨	١٨,٩	٥,٦	٠,٢	٣٤,٢	٣٢,٨	٢٧,٧
مساحة زراعية غير مستغلة E	كم٢	٩٧٣,١	١٢٣,٠	٤١٥,٤	٠,٠	١٩,٢	١,٢٣١,١	٢,٧٦٢,٠
	نسبة	٢١,٦	١٤,٤	٣٣,٤	٠,٠	٣,١	٨,٧	١٢,٨
مساحة مفتوحة ـ طاقة كامنة (٧) F	كم٢	١,٤٠٣,٨	١٠٤,٨	١٩١,٩	٠,٠	٥٩,٨	٦,٨١٥,٦	٨,٥٧٥,٩
	نسبة	٣١,٢	١٢,٣	١٥,٥	٠,٠	٩,٥	٤٨,٣	٣٩,٩
المجموع الكلي للمساحة المفتوحة (٨) D + E + F	كم٢	٣,٢٦٦,٤	٣٨٩,٢	٦٧٧,٢	٠,٤	٢٩٣,٣	١٢,٦٧٧,٨	١٧,٣٠٤,٣
	نسبة	٧٢,٦	٤٥,٦	٥٤,٥	٠,٢	٤٦,٨	٨٩,٩	٨٠,٥
المجموع الكلي لمساحة اللواء	كم٢	٤,٥٠١,٠	٨٥٤,٠	١,٢٤٢,٠	١٧٠,٠	٦٢٧,٠	١٤,١٠٧,٠	٢١,٥٠١,٠
	نسبة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ملاحظات :

(١) مساحة بلدية مطورة = مساحات مطورة فعلاً في نطاق المراكز الاستيطانية، بما في ذلك الطرق والمساحات المفتوحة، ولكن دون أن يشمل ذلك مساحات في نطاق المركز الاستيطاني غير مطورة. بخصوص المنهجية المتعلقة بتحديد نماذج الاستيطان، انظر : فرانكل، «تقرير رقم -١٩ : نموذج توقع لمساحات الأرض في العام ٢٠٢٠».

(٢) المجموع الكلي للمساحة المطورة داخل المراكز الاستيطانية = مجمل المساحة البلدية المطورة في مراكز الاستيطان في النماذج المختلفة.

(٣) مساحة مطورة بين مراكز الاستيطان = منطقة استخدام، منشآت هندسية ومنشآت أخرى قائمة في المنطقة الواقعة بين مراكز الاستيطان.

(٤) مساحة الطرق والسكك الحديدية = مساحة طرق وسكك حديدية مطوّرة واقعة بين مراكز الاستيطان.

(٥) المجموع الكلي للمساحة المطورة = المجموع الكلي للمساحة المطورة داخل مراكز الاستيطان + المساحة المطورة الواقعة بين مراكز الاستيطان لا مساحة الطرق والسكك الحديدية.

(٦) مساحة مفتوحة محمية = محميات طبيعية، محميات بانورامية، متنزهات وطنية وغابات ـ مخصصة ومصادق عليها ومعلن عنها.

(٧) مساحة مفتوحة ـ طاقة كامنة = مساحات غير مستغلة بما في ذلك مناطق التدريب العسكرية.

(٨) المجموع الكلي للمنطقة المفتوحة = المجموع الكلي للمساحة المفتوحة المحمية + المنطقة الزراعية المستغلة + مساحة مفتوحة ـ طاقة كامنة.

المصادر : مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي»؛ مكتب الإحصاء المركزي، **كتاب الإحصاء السنوي** (١٩٩١)، ومعطيات أساس للطاقم الطبيعي.

الجدول رقم (٢٦)

تجزؤ المستخدمين وفقاً للفرع الاقتصادي، والمهنة، ولواء العمل في العام ٢٠٢٠

البديل الطبيعي ـ البيئي

الفروع الاقتصادية	آلاف آلاف المستخدمين في الألوية						المجموع الكلي القطري	
	الشمال	حيفا	المركز	تل ابيب	القدس	الجنوب		
الزراعة	٣٠,٦	٤,٧	١٢,٩	٠,٠	٣,٨	١٧,٣	٦٩,٣	
الصناعة	١٦٨,١	٩١,٠	٢٣٩,٨	٩١,٠	٤٣,٦	١٣١,٥	٧٦٥,٠	
البناء والبنى التحتية(*)	٥٨,٨	٤٤,٦	٧٧,٩	٣٨,٢	٣٩,٧	٦٨,٣	٣٢٧,٥	
التجارة والاستضافة والطعام	٩١,٤	٥٩,٦	٩٥,٩	٩٤,٨	٧٠,٦	٦٩,٣	٤٨١,٦	
خدمات قطاع الأعمال وخدمات مالية	٣٧,٠	٤٧,٠	٦٢,٠	١٤٣,٩	٧٠,٥	٤١,٢	٤٠١,٦	
الخدمات العامة	١٣٥,٧	٩٤,٤	١٨٧,٥	٩٧,٨	١٧٠,١	١١٤,٢	٧٩٩,٧	
الخدمات الشخصية والأخرى	٥٦,٠	٣٢,١	٦٣,٨	٤٠,٥	٥٠,٧	٣٥,٣	٢٧٨,٤	
المستخدمون العاملون في اللواء	٥٧٧,٦	٣٧٣,٤	٧٣٩,٨	٥٠٦,٢	٤٤٩,٠	٤٧٧,١	٣,١٢٣,١	
المستخدمون القاطنون في اللواء	٥٨٤,٢	٣٩٤,١	٥٨٨,٤	٤٨٥,١	٤٦٣,٦	٦٠٨,٠	٣,١٢٣,٤	
نسبة المستخدمين القاطنين في اللواء	٩٨,٩	٩٤,٧	١٢٥,٧	١٠٤,٣	٩٦,٩	٧٨,٥	١٠٠,٠	
المهنة	**نسبة مئوية من إجمالي المستخدمين العاملين في اللواء**						**متوسط**	**انحراف المقياس**
مهن أكاديمية حرة ومدراء	٤٠,٠	٤٣,٤	٤٣,٢	٤٧,٢	٤٨,١	٤١,٣	٤٣,٩	٣,٢
موظفون إداريون وموظفو مبيعات وخدمات	٣٥,٦	٣٦,٠	٣٣,٨	٣٧,٧	٣٨,٣	٣٤,٤	٣٦,٠	١,٨
عاملون زراعيون ومهنيون وآخرون	٢٤,٤	٢٠,٦	٢٣,٠	١٥,١	١٣,٦	٢٤,٣	٢٠,٢	٤,٧
المجموع الكلي القطري	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

ملاحظة:

(*) بناء، كهرباء ومياه، مواصلات واتصالات.

الجدول رقم (٢٧)
تجزؤ الناتج المحلي الخام وفقاً للفرع الاقتصادي والألوية في العام ٢٠٢٠
البديل الطبيعي ـ البيئي

الفرع الاقتصادي	الوحدات	آلاف المستخدمين في الألوية						المجموع الكلي القطري
		الشمال	حيفا	المركز	تل ابيب	القدس	الجنوب	
زراعة	نسبة	٤,٧	١,١	١,٥	٠,٠	٠,٨	٣,١	١,٩
صناعة	نسبة	٣٢,٠	٢٥,٨	٣٤,٧	١٨,٢	١٠,٨	٢٨,٩	٢٦,١٣
بناء وبنى تحتية(*)	نسبة	١٦,٨	١٩,٠	١٦,٩	١١,٥	١٤,٨	٢٢,٦	١٦,٨١
تجارة واستضافة وطعام	نسبة	١١,٤	١١,٠	٩,١	١٢,٤	١١,٤	٩,٩	١٠,٧٤
خدمات قطاع الأعمال وخدمات مالية	نسبة	٦,٢	٥,٣	٥,٤	٤,٧	٧,٣	٤,٥	٥,٥٣
خدمات عامة	نسبة	٩,٤	١٧,٧	١٢,٠	٣٨,٤	٢٣,٣	١٢,١	١٨,٢٨
خدمات شخصية وأخرى	نسبة	١٩,٥	٢٠,١	٢٠,٥	١٤,٨	٣١,٧	١٨,٩	٢٠,٥٩
المجموع	نسبة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع الكلي للناتج المحلي الخام	مليار دولار	٣٨,٧	٢٦,١	٥١,٠	٣٦,٨	٢٩,٨	٣٣,٦	٢١٥,٩٦
الناتج المحلي الخام/ للفرد	ألف دولار للفرد	٢٢,٣	٢٤,٧	٣٥,٢	٣١,٨	٢٤,٨	٢٢,٤	٢٦,٦٦
نسبة الناتج المحلي الخام/ للفرد اللوائي/ القطري	نسبة	٨٣,٦	٩٢,٧	١٣١,٨	١١٩,٣	٩٣,١	٨٣,٩	١٠٠,٠
الناتج المحلي الخام/ للمستخدم	ألف دولار للمستخدم	٦٧,١	٦٩,٨	٦٨,٩	٧٢,٨	٦٦,٤	٧٠,٣	٦٩,٠٦
نسبة الناتج المحلي الخام/ للمستخدم اللوائي/ القطري	نسبة	٩٧,٠	١٠٠,٩	٩٩,٦	١٠٥,٢	٩٦,٠	١٠١,٧	١٠٠,٠

ملاحظة:

(*) بناء، كهرباء ومياه، مواصلات واتصالات.

الجدول رقم (٢٨)
متغيرات مجالية أساس في البدائل الرئيسة

الموضوع	المتغير	وحدات	١٩٩٠ معطيات أساس	البدائل الرئيسة «إسرائيل ٢٠٢٠»				
				«الأعمال كالمعتاد»	اقتصادي – صناعي	اقتصادي – خدمات	اجتماعي	طبيعي – بيئي
اقتصاد	المجموع الكلي للناتج المحلي الخام	مليارات الدولارات	٥١,٢	٢١٦,٠	٢٤٣,١	٢٤٠,٠	١٧٨,٨	٢١٦,٠
	ناتج محلي خام للفرد	آلاف الدولارت	١١,٠	٢٦,٧	٣٠,٠	٢٩,٦	٢٢,١	٢٦,٧
	ناتج محلي خام للمستخدم	نسبة مئوية	٣٤,٣	٦٩,٢	٧٥,٨	٧٤,٨	٥٤,٦	٦٩,٢
مستخدمون	المجوع الكلي للمستخدمين	نسبة مئوية	١,٤٩٢,٠	٣,١٢٣,٠	٣,٢٠٧,٠	٣,٢٠٧,٠	٣,٢٧٧,٠	٣,١٢٣,٠
	بطلية	نسبة مئوية	٩,٦	٩,٠	٧,٠	٧,٠	٥,٠	٩,٠
بنية العمالة	زراعة	نسبة مئوية	٤,٢	٢,٢	١,٩	١,٩	٣,١	٢,٢
	صناعة	نسبة مئوية	٢١,٧	٢٤,٣	٢٨,٠	٢٢,٧	٢١,٦	٢٤,٣
	خدمات قطاع الأعمال	نسبة مئوية	٤٤,٧	٤٨,٠	٤٥,٩	٥١,٦	٤٥,٣	٤٨,٠
	خدمات عامة	نسبة مئوية	٢٩,٤	٢٥,٥	٢٤,٢	٢٣,٨	٣٠,٠	٢٥,٥
بنية المهنة	أكاديميون	نسبة مئوية	٣٠,٥	٤٣,٨	٤٣,١	٤٣,١	٤٤,٢	٤٣,٨
	خدمات	نسبة مئوية	٣٨,١	٣٦,٠	٣٥,٧	٣٧,٩	٣٥,٥	٣٦,٠
	مهنيون	نسبة مئوية	٣١,٤	٢٠,٢	٢١,٢	١٩,٠	٢٠,٣	٢٠,٢
بتية الناتج	زراعة	نسبة مئوية	٣,٤	١,٩	١,٩	١,٩	٢,٨	١,٩
	صناعة	نسبة مئوية	٢٢,٨	٢٦,١	٣٤,٥	٢٩,٧	٢٧,٥	٢٦,١
	بناء	نسبة مئوية	١٧,٩	١٦,٨	١٦,٥	١٥,٩	١٩,٩	١٦,٨

تابـــع

يتبـع

	خدمات قطاع الأعمال	نسبة مئوية	٣٢,٢	٣٤,٥	٣٥,٠	٤١,٢	٣٢,٣	٣٤,٥
	خدمات عامة	نسبة مئوية	٢٣,٧	٢٠,٦	١٢,١	١١,٤	١٧,٥	٢٠,٦
انتشار السكان في الألوية	الشمال	نسبة مئوية	١٦,٩	٢١,٨	٢٠,٨	٢١,٤	٢٤,٨	٢١,٤
	حيفا	نسبة مئوية	١٣,٨	١١,٥	١٤,٢	١٤,٨	١١,٥	١٣,٠
	تل أبيب + المركز	نسبة مئوية	٤٤,٧	٤٠,٢	٣٩,٠	٣٧,٥	٣٦,٩	٣٢,٢
	القدس	نسبة مئوية	١٢,٥	١٤,٢	١٤,١	١٤,٣	١٢,٠	١٤,٨
	الجنوب	نسبة مئوية	١٢,١	١٢,٢	١١,٨	١٢,٠	١٤,٨	١٨,٥
النواة والأطراف	نواة	نسبة مئوية	٤٤,٧	٤٠,٢	٣٩,٠	٣٧,٥	٣٦,٩	٣٢,٢
	قوى فرعية	نسبة مئوية	٢٦,٣	٢٥,٧	٢٨,٣	٢٩,١	٢٣,٥	٢٧,٨
	أطراف	نسبة مئوية	٢٩,٠	٣٤,٠	٣٢,٦	٣٣,٤	٣٩,٦	٣٩,٩
متروبولينات (حواجز)	في نواة المتروبولين	نسبة مئوية	٢٥,٩	٢٠,١	٢٠,٣	٢٠,٠	١٩,٨	٢٤,٧
	في جسم المتروبولين	نسبة مئوية	٣٦,٣	٣٢,١	٣٢,٦	٣١,٩	٣٠,٦	٢٨,٠
	في أطراف المتروبولين والأطراف النائية	نسبة مئوية	٣٧,٨	٤٧,٨	٤٧,١	٤٨,١	٤٩,٦	٤٧,٣
نسبة المساحة المطورة في الألوية (من المجموع الكلي لمساحة اللواء)	الشمال	نسبة مئوية	١١,٩	٢٨,٥	٢٧,٣	٢٧,٩	٣١,٠	٢٧,٤
	حيفا	نسبة مئوية	٣٠,٩	٥٣,٠	٦٠,٣	٦١,٧	٤٨,٧	٥٤,٤
	المركز + تل أبيب	نسبة مئوية	٣٦,٠	٦٨,٢	٦٥,٦	٦٦,١	٥٩,١	٥٢,٠
	القدس	نسبة مئوية	٢٤,٦	٥٤,٠	٥٣,٧	٥٤,٣	٤٧,٣	٥٣,٢
	الجنوب	نسبة مئوية	٣,٤	٧,٥	٧,٣	٧,٤	٨,٣	١٠,١
نسبة استخدامات الأرض من المجموع الكلي لمساحة المنطقة	مساحة المراكز الاستيطانية	نسبة مئوية	٦,٧	١٠,٥	١٠,٤	١٠,٥	٩,٨	٩,٨

تابـع

يتبـع

	طرق ومنشآت	نسبة مئوية	٢,٣	٨,٥	٨,٤	٨,٥	٩,٣	٩,٧
	المجموع الكلي للمساحة المفتوحة	نسبة مئوية	٩,٠	١٩,٠	١٨,٨	١٩,٠	١٩,١	١٩,٥
	مساحة مفتوحة محمية	نسبة مئوية	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٧,٧
	مساحة زراعية مستغلة	نسبة مئوية	١٦,٢	١٢,٣	١٢,٤	١٢,٣	١٢,٦	١٢,٨
	مساحة مفتوحة ـ طاقة كامنة	نسبة مئوية	٤٧,٠	٤٠,٩	٤١,١	٤٠,٩	٤٠,٦	٣٩,٩
نفث الملوثات	CO	آلاف الأطنان	٤٩٩,٠	١٦٨٦,٤	١٨٦٣,١	١٧٦٢,٧	١٦٢٩,١	١٧٠٥,٢
	CO2	آلاف الأطنان	٨٩٢٤	٣٢٩٢٧	٣٨٧٧٦	٣٤٩٩٠	٣١٧١٩	٣٣٤٦٣
	SO2	آلاف الأطنان	٢٧١,٣	٧٦٦,٩	٩٦٣,٦	٨٤٨,٩	٧٤٢,٢	٧٩٤,٦
	NOX	آلاف الأطنان	١٤٤,٩	٥٥٠,٢	٦٣٧,١	٥٨١,٥	٥٢٩,٠	٥٥٧,٤
تـوازن مجـالي (عـلى مستوى اللواء)	المهنة	انحراف عن المقياس	٢,٧	٣,٠	٤,٠	٣,٩	٣,٤	٣,٢
	ناتج محلي خام للفرد	انحراف عن المقياس	٢,٦	٤,١	٤,٢	٨,١	٣,١	٥,٤
	ناتج محلي خام للمستخدم	انحراف عن المقياس	١,٣	٢,٣	٤,٦	٤,٩	٣,٧	٢,٣
	مستخدمون من قوة العمل	انحراف عن المقياس	١٢,٢	٥,٣	١٧,١	٨,٤	٢,٧	١٤,٠
	الطاقة الكامنة لانتقال العمالة اليومـيـة بـين الألـويـة (Commuter)	نسبة مئوية	١٦,٧	١٤,٤	١٧,١	١٥,٣	١٠,٤	١٧,٥

الجدول رقم (٢٩)
إجمال مبادئ التخطيط في البدائل الرئيسة

	«الأعمال كالمعتاد» سيناريو استمرار الاتجاهات	بديل اقتصادي		بديل اجتماعي	بديل طبيعي ـ بيئي
		تشديد على الصناعة	تشديد على الخدمات الإنتاجية		
هدف أساس/ أعلى	استمرار الاتجاهات القائمة	«نمو اقتصادي أقصى»		«حياة نوعية للجميع»	«تطوير دائم ومعمّر» و«تطوير قيمي»
أهداف مرافقة	غايات محلية منشودة وقصيرة المدى	- توازن ميزان المدفوعات - استقرار اقتصادي ومنع الأخطار		زيادة مجال الاختيار للفرد؛ ـ انقاص الهوات بين المناطق؛ ـ تخفيف الصراعات بين الجماعات السكانية	تحقيق التنوع المناطقي؛ ـ الحفاظ على قيم الطبيعة والمعالم الطبيعية والتراثية؛ ـ توازن بين المبني والمفتوح؛ ـ تشجيع منظومة المواصلات العامة
نقطة انطلاق للتخطيط	توقع الطلب على كل المكونات وفقاً لاستمرار الاتجاهات القائمة	حجم الناتج الوطني وبنية فروع العمالات		انتشار السكان على المستوى القطري والمناطقي	انتشار استخدامات الأرض بشكل يخلق توازناً بين المبني والمفتوح
تشديد على التطور الاقتصادي	تطوير متوازن، تشديد نسبي على الخدمات العامة	صناعة بالغة التعقيد	خدمات إنتاجية	خدمات عامة	تطوير متوازن
مفهوم مجالي شامل	الدولة مؤلفة من مناطق مركزية (نواة) ومن أطراف نائية	الدولة ككل وكمجتمع عمالة واحد		الدولة كتجمع مناطق متوازنة	الدولة كتجمع مناطق متخصصة ترتبط في ما بينها بروابط العمالة اليومية المتنقلة
التركيز في مقابل التوزيع	تركيز نشاطات في نواة في سياق توسيع مناطق الطلب	تركيز عال للنشاطات في مناطق المركز (الوسط)		توزيع عالٍ نسبياً ـ تشديد على لواء الشمال	توزيع عالٍ ـ تشديد على لواء الجنوب
		تركيز في لواء المركز	تركيز في لواء تل أبيب		
توازن بين السكان والعمالة	تركيز السكان والعمالة في مناطق المركزة ـ وزن منخفض لمناطق الأطراف النائية	تركيز العمالة والسكان في الألوية المركزية؛ ـ وزن منخفض نسبياً للألوية في الأطراف النائية؛ ـ عدم توازن بين العمالة والسكن على المستوى اللوائي		توزيع متوازن للسكان والمستخدمين بين المركز (الوسط) والأطراف النائية ـ توازن على المستوى اللوائي	- توزيع السكان؛ ـ تركيز نسبي للعمالة في مناطق المركز (الوسط)؛ ـ توازن بواسطة العمالة اليومية المتنقلة

تابـــع

يتبـع

<table dir="rtl">
<tr><td>مساواة مجالية</td><td>فجوات ملحوظة في مستويات الدخل والرفاه بين مناطق «الطلب» ومناطق «التطوير»</td><td>هوات معتدلة جراء مواقع العمالات المتخصصة</td><td>هوات عالية بين المناطق على مستويات الدخل والرفاه</td><td>مساواة مجالية عالية على المستوى القطري</td><td>مساواة مجالية ملحوظة بواسطة تخصصات لوائية وبنية مواصلات تحتية متطورة بين الألوية</td></tr>
<tr><td>نقاط تشديد على المستوى المتروبوليني (الحواضر)</td><td>التشديد على المتروبوليني المركزي ـ توزيع للضواحي على المستوى المتروبوليني ؛ ـ تزايد البناء في مراكز استيطان صغيرة، والبناء الملحق به قطع ارض</td><td>تركيز العمالة في أطراف المتروبوليني</td><td>تركيز العمالة في النوى المتروبولينية</td><td>- أربعة انساق متروبولينية منفصلة ـ ضواح سكنية على المستوى المتروبوليني ؛ ـ تشديد على المدن المتوسطة الحجم في أطراف المتروبوليني ؛ ـ ترميم وتعزيز مراكز الاستيطان القائمة ؛ ـ الامتناع عن إقامة مراكز استيطان جديدة</td><td>- التركيز على مدينة بئر السبع كمتروبولين ؛ ـ تكثيف قوى المتروبولينات ؛ ـ منع إقامة الضواحي والبناء الملحق به قطعة أرض في الأطراف المتروبولينية</td></tr>
<tr><td rowspan="2">توازن بين المبني والمفتوح</td><td rowspan="2">تطوير كبير في الألوية المركزية ؛ ـ مساس بالمساحات المفتوحة في مناطق المركز ؛ ـ استهلاك كبير للأرض المخصصة للتطوير بكثافة منخفضة ؛ ـ خطر ملموس لنفاد مورد الأرض</td><td colspan="2">تركيز على مراكز الاستيطان في أطراف المتروبولينات وفي أطراف «قلب الدولة»</td><td rowspan="2">توازن جزئي بين مناطق مفتوحة ومبنية على المستوى المحلي في جميع الألوية</td><td rowspan="2">- مزيد من التوازن بين المبني والمفتوح في كل أرجاء الدولة ؛ ـ المحافظة الحريصة على مناطق مفتوحة في الألوية المركزية ؛ ـ تطوير مراتب للضواحي في الألوية الواقعة في الأطراف النائية</td></tr>
<tr><td colspan="2">- تطوير كبير في الألوية المركزية ؛ ـ مناطق مفتوحة ملحوظة في لواءي الجنوب والشمال</td></tr>
<tr><td>دور الحكومة</td><td>- تقليص جوهري لتدخل الحكومة في المبادرة التخطيطية ؛ ـ تدخل موضعي قصير المدى في «عثرات السوق»، في بؤر الضائقة وتطوير بنى تحتية وفقاً لضغوطات الطلب</td><td colspan="2">- تدخل ضعيف (منخفض) ـ تدخل لمنع «إخفاقات السوق» ؛ ـ تجهيز البنى التحتية في نطق المعرفة والأبحاث والتطوير ؛ ـ تأهيل قوة العمل وتحويلها مهنياً</td><td>تدخل قوي (عالٍ) ـ توجيه تطور المرافق الاقتصادية وتخصصها ؛</td><td>تدخل قوي جداً (عالٍ جداً) ـ استثمارات في المواصلات، وبخاصة المواصلات العامة بهدف تقريب الأطراف النائية من المركز ؛ ـ منع البناء الملحق به قطعة أرض في المركز (الوسط) وتشجيع التكثيف ؛ اجتذاب السكان إلى الجنوب</td></tr>
</table>

الجدول رقم (٣٠)
انتشار السكان وفقاً للبدائل الرئيسة (بالنسب المئوية)

	١٩٩٠	٢٠٢٠				
	معطيات أساس	بديل «الأعمال كالمعتاد»	بديل اقتصادي		بديل اجتماعي	بديل طبيعي - بيئي
			صناعة	خدمات انتاجية		
سكان وفقاً للألوية						
الشمال	١٦,٩	٢١,٨	٢٠,٨	٢١,٤	٢٤,٨	٢١,٤
حيفا	١٣,٨	١١,٥	١٤,٢	١٤,٨	١١,٥	١٣,٠
المركز (الوسط)	٢١,٧	٢٦,٧	٢٥,٣	٢٥,٩	٢٣,٣	١٨,٠
تل أبيب	٢٣,٠	١٣,٦	١٣,٨	١١,٦	١٣,٦	١٤,٣
القدس	١٢,٥	١٤,٢	١٤,١	١٤,٣	١٢,٠	١٤,٨
الجنوب	١٢,١	١٢,٢	١١,٨	١٢,٠	١٤,٨	١٨,٥
المجموع الكلي بالنسبة المئوية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع الكلي للسكان بالآلاف	٤,٧٥٣,٧	٨,٠٩٩,٧	٨,٠٩٩,٩	٨,١٠٠,٢	٨,٠٩٩,٧	٨,٠٩٩,٠
النسبة من المجموع الكلي (بالمئة)						
في نوى المتروبولينات[١]	٢٥,٩	٢٠,١	٢٠,٣	٢٠,٠	١٩,٨	٢٤,٧
في جسم المتروبولينات[٢]	٣٦,٣	٣٢,١	٣٢,٦	٣١,٩	٣٠,٦	٢٨,٠
في أطراف المتروبولينات والأطراف النائية[٣]	٣٧,٨	٤٧,٨	٤٧,١	٤٨,١	٤٩,٦	٤٧,٣
المجموع الكلي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ملاحظات :

(١) نماذج استيطان : ١- نواة المتروبوليني.

(٢) نماذج استيطان : ٢، ٣، ٥ ـ مدن ومراكز استيطان في المجال المتروبوليني.

(٣) نماذج استيطان : ٢أ، ٤، ٦، ٧، ٨، ٩.

الجدول رقم (٣١)
المساحة المطورة داخل مراكز الاستيطان وفقاً للبدائل الرئيسة
(بالنسبة المئوية)

	١٩٩٠	٢٠٢٠					
	معطيات أساس	بديل «الأعمال كالمعتاد»	بديل اقتصادي		بديل اجتماعي	بديل طبيعي - بيئي
			صناعة	خدمات انتاجية		
سكان وفقاً للألوية						
الشمال	٨,٣	١٣,١	١٢,٦	١٢,٩	١٣,٦	١٢,٣
حيفا	٢٥,٠	٣٧,٠	٤٠,٥	٢١,٠	٣٢,٧	٣٦,٢
المركز (الوسط)	٢٥,١	٤٣,٧	٤٢,٢	٤٢,٨	٣٦,٣	٣١,٩
تل أبيب	٧٣,٨	٩٢,٢	٨٦,٥	٨٣,٠	٨٧,٢	٨٩,٧
القدس	٢٠,١	٣٧,١	٣٧,٠	٣٧,٣	٣٣,٠	٣٥,٦
الجنوب	٢,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٣,٤
من المجموع الكلي للمساحة القطرية	٦,٧	١٠,٥	١٠,٤	١٠,٥	٩,٨	٩,٨
النسبة من المجموع الكلي (بالمئة)						
في نوى المتروبولينات[١]	١٢,٢	١١,٤	١١,٥	١١,٤	١١,٧	١٣,٣
في جسم المتروبولينات[٢]	١٧,٢	١٩,٩	١٩,٧	١٩,٧	٢٠,٠	١٧,١
في أطراف المتروبولينات والأطراف النائية[٣]	٧٠,٦	٦٨,٧	٦٨,٨	٦٨,٩	٦٨,٣	٦٩,٩
المجموع الكلي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ملاحظات:

(١) نماذج استيطان: ١- نواة المتروبوليني.

(٢) نماذج استيطان: ٢، ٣، ٥ ــ مدن ومراكز استيطان في المجال المتروبوليني.

(٣) نماذج استيطان: ٢أ، ٤، ٦، ٧، ٨، ٩.

الجدول رقم (٣٢)
المساحة المطورة والطاقة الكامنة في المساحة المفتوحة، وفقاً للبدائل الرئيسة
(بالنسبة المئوية)

	١٩٩٠ معطيات أساس	٢٠٢٠				
		بديل «الأعمال كالمعتاد»	بديل اقتصادي		بديل اجتماعي	بديل طبيعي - بيئي
			صناعة	خدمات انتاجية		
سكان وفقاً للألوية						
الشمال	١١,٩	٢٨,٥	٢٧,٣	٢٧,٩	٣١,٠	٢٧,٤
حيفا	٣٠,٩	٥٣,٠	٦٠,٣	٦١,٧	٤٨,٧	٥٤,٤
المركز (الوسط)	٣٠,١	٦٣,٨	٦١,٤	٦٢,٥	٥٣,٩	٤٥,٥
تل أبيب	٧٨,٩	٩٩,٨	٩٦,٤	٩٢,٨	٩٧,٠	٩٩,٨
القدس	٢٤,٦	٥٤,٠	٥٣,٧	٥٤,٣	٤٧,٣	٥٣,٢
الجنوب	٣,٤	٧,٥	٧,٣	٧,٤	٨,٣	١٠,١
النسبة من المجموع الكلي لمساحة الدولة	٩,٠	١٩,٠	١٨,٨	١٩,١	١٩,١	١٩,٥
مساحة مفتوحة محمية	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٧,٧
مساحة زراعية مستغلة	١٦,٣	١٢,٤	١٢,٤	١٢,٣	١٢,٦	١٢,٩
مساحة مفتوحة ـ طاقة كامنة (٢)	٤٧,٠	٤٠,٩	٤١,١	٤٠,٩	٤٠,٦	٣٩,٩
المجموع الكلي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ملاحظات:

(١) مساحة مطورة = المجموع الكلي للمساحة المطورة داخل مراكز الاستيطان + مساحة مطورة بين مراكز الاستيطان + مساحة الطرق والسطان الحديدية.

(٢) مساحة مفتوحة ـ طاقة كامنة = مساحات غير مستغلة بما في ذلك مناطق التدريب العسكرية.

٩٢٦ - ٣

الجدول رقم (٣٣)
بنية العمالة وفقاً للبدائل الرئيسة

	١٩٩٠ معطيات أساس	٢٠٢٠ بديل «الأعمال كالمعتاد»	بديل اقتصادي: صناعة	بديل اقتصادي: خدمات انتاجية	بديل اجتماعي	بديل طبيعي - بيئي
تجزؤ المستخدمين وفقاً للفرع الاقتصادي (بالمئة)						
زراعة	٤,٢	٢,٢	٢,٠	١,٩	٣,١	٢,٢
صناعة	٢١,٧	٢٤,٥	٢٨,١	٢١,٨	٢١,٦	٢٤,٥
بناء وبنى تحتية(*)	١٢,٥	١٠,٥	١٠,١	٩,٤	١٢,٨	١٠,٥
خدمات قطاع الأعمال	١٠	١٢,٩	١٢,٩	١٥,٣	١٠	١٢,٩
تجارة، استضافة وطعام	١٤,٦	١٥,٤	١٥,٧	١٧,٧	١٥	١٥,٤
خدمات شخصية	٧,٤	٨,٩	٨,٧	١٠,٣	٧,٥	٨,٩
خدمات عامة	٢٩,٦	٢٥,٦	٢٢,٥	٢٣,٦	٣٠	٢٥,٦
المجموع الكلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المستخدمون						
المجموع الكلي للمستخدمين (آلاف)	١,٤٩١,٤	٣,١٢٣	٣,٢٠٧	٣,٢٠٧	٣,٢٧٧,٦	٣,١٢٣
المجموع الكلي لغير المستخدمين (آلاف)	١٥٨,٤	٣٠٨,٩	٢٤١,٤	٢٤١,٤	١٧٢,٥	٣٠٨,٩
نسبة البطالة (بالمئة)	١٠,٦	٩,٩	٧,٥	٧,٥	٥,٣	٩,٩
الطاقة الكامنة للانتقال اليومي للعمال بين الألوية (بالمئة)	٥,٩	١٤,٤	١٧,٥	١٥,٣	١٠,٤	١٧,٥
تجزؤ المستخدمين وفقاً للمهن (بالمئة)						
ذوو مهن أكاديمية، حرة، وإدارية	٣٠,٥	٤٣,٨	٤٣,١	٤٣,١	٤٤,٢	٤٣,٨
موظفو مكاتب، متاجر وخدمات	٣٨,١	٣٦	٣٥,٧	٣٧,٩	٣٥,٥	٣٦
عمال زراعيون، مهنيون في الصناعة وآخرون	٣١,٤	٢٠,٢	٢١,٢	١٩	٢٠,٣	٢٠,٢
مقياس التباين اللوائي						
انحراف المقياس في مهنة المجموعة(**)	٢,٥	٣,٠	٣,٦	٣,٧	٣,١	٢,٩

ملاحظات:

(*) بناء، كهرباء ومياه، مواصلات واتصالات.
(**)نسبة المستخدمين من خارج لواء سكنهم.

الجدول رقم (٣٤)
تركيبة الناتج المحلي الخام وفقاً للبدائل الرئيسة

	وحدات	١٩٩٠ معطيات أساس	٢٠٢٠ بديل «الأعمال كالمعتاد»	٢٠٢٠ بديل اقتصادي: صناعة	٢٠٢٠ بديل اقتصادي: خدمات	٢٠٢٠ بديل اجتماعي	٢٠٢٠ بديل طبيعي - بيئي
تجزؤ وفقاً للألوية							
الشمال	بالمئة	١٢,٩	١٨,١	١٨,١	١٨,٥	٢٠,٦	١٧,٩
حيفا	بالمئة	١٥,٠	١١,٢	١٢,٤	١١,٥	١٢,٠	١٢,١
المركز (الوسط)	بالمئة	١٨,٤	٢٦,٨	٢٦,٥	٢٦,٨	٢٤,٩	٢٣,٦
تل أبيب	بالمئة	٣٢,٦	١٧,٦	١٨,١	١٨,٥	١٦,٥	١٧,١
القدس	بالمئة	١١,١	١٣,٦	١١,٧	١٢,٢	١٠,٥	١٣,٨
الجنوب	بالمئة	١٠,٠	١٢,٧	١٣,٢	١٢,٥	١٥,٥	١٥,٥
المجموع الكلي	بالمئة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
تجزؤ وفقاً للفروع							
زراعة	بالمئة	٣,٤	١,٩	١,٩	١,٩	٢,٨	١,٩
صناعة	بالمئة	٢٢,٨	٢٦,١	٣٤,٥	٢٩,٧	٢٧,٥	٢٦,١
بناء وبنى تحتية(*)	بالمئة	١٧,٩	١٦,٩	١٦,٥	١٥,٩	١٩,٩	١٦,٨
خدمات قطاع الأعمال والمال	بالمئة	١٦,٩	١٨,٣	١٩,٤	٢٣,٢	١٦,٤	١٨,٣
تجارة، استضافة وطعام	بالمئة	١١,٠	١٠,٧	١٠,٨	١٢,٠	١١,٢	١٠,٨
خدمات شخصية وأخرى	بالمئة	٤,٣	٥,٥	٤,٨	٥,٩	٤,٧	٥,٥
خدمات عامة	بالمئة	٢٣,٧	٢٠,٦	١٢,١	١١,٤	١٧,٥	٢٠,٦
المجموع الكلي	بالمئة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع الكلي للناتج المحلي الخام	مليار دولار	٥١,٢	٢١٦,٠	٢٤٣,١	٢٤٠,٢	١٧٨,٨	٢١٦,٠
ناتج محلي خام/ للفرد	ألف دولار للفرد	١٠,٦	٢٦,٧	٣٠,٠	٢٩,٧	٢٢,١	٢٦,٧
ناتج محلي خام/ للمستخدم	ألف دولار للمستخدم	٣٤,٣	٦٩,١	٧٥,٨	٧٤,٩	٥٤,٦	٦٩,٠
مقاييس التباين المجالي (الانحراف عن المقياس)							
ناتج محلي خام/ للفرد	ألف دولار للفرد	٢,٦	٤,١	٤,٢	٨,١	٣,١	٥,٤
ناتج محلي خام/ للمستخدم	ألف دولار للمستخدم	١,٣	٢,٣	٤,٦	٤,٩	٣,٧	٢,٣

ملاحظة:

(*) بناء، كهرباء ومياه، مواصلات واتصالات.

الجدول رقم (٣٥)
متغيرات ماكرو ـ اقتصادية في البدائل الرئيسة

متغير	وحدات	١٩٩٠	٢٠٢٠				
		معطيات أساس	بديل «الأعمال كالمعتاد»	بديل اقتصادي		بديل اجتماعي	بديل طبيعي ـ بيئي
				صناعة	خدمات		
السكان	١,٠٠٠	٤,٦٦٠,٠	٨,١٠٠,٠	٨,١٠٠,٠	٨,١٠٠,٠	٨,١٠٠,٠	٨,١٠٠,٠
ناتج محلي خام	مليار دولار	٥١,٢	٢١٦,٠	٢٤٣,١	٢٤٠,٠	١٧٨,٨	٢١٦,٠
ناتج محلي صافي	مليار دولار	٣٧,٣	١٥٧,٢	١٧٥,٤	١٧٣,٥	١٣١,٢	١٥٧,٢
ناتج محلي خام/ للفرد	ألف دولار/ للفرد	١١,٠	٢٦,٧	٣٠,٠	٢٩,٦	٢٢,١	٢٦,٧
استهلاك خاص	مليار دولار	٣٢,٣	١٣٥,٩	١٦٦,٣	١٦٥,٨	١٠٩,٠	١٣٥,٩
استهلاك خاص/ للفرد	ألف دولار/ للفرد	٦,٧	١٦,٨	٢٠,٥	٢٠,٥	١٣,٥	١٦,٨
استهلاك عام	مليار دولار	١٤,٠	٤٨,٤	٣٦,٧	٣٦,٢	٣٥,٤	٤٨,٤
استهلاك عام/ للفرد	ألف دولار/ للفرد	٢,٩	٦,٠	٤,٥	٤,٥	٤,٤	٦,٠
استثمار خام	مليار دولار	١٠,٠	٤٧,٢	٥٥,٢	٥١,٧	٤٤,٣	٤٧,٢
استثمار في الناتج	بالمئة	١٩,١	٢١,٩	٢٢,٧	٢١,٥	٢٤,٨	٢١,٨
احتياطي رأس المال الصافي	مليار دولار	١١٢,٧	٣٧٠,٨	٣٩٠,٣	٣٧٧,٣	٤٩,٥	٣٧٠,٨
نسبة رأس المال/ الناتج صافي		٣,٠	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٧	٢,٣
تصدير	مليار دولار	١٨,٣	١٠٠,٤	١٣٢,٤	١١٧,٧	٩٣,٠	١٠٠,٤
استيراد	مليار دولار	٢٢,٢	١١٥,٩	١٦٤,٠	١٣٠,٢	١٠٢,٠	١١٥,٩
عجز في ميزان المدفوعات	مليار دولار	(٣,٩)	(١٥,٥)	(١٣,٦)	(١٢,٥)	(٩,٠)	(١٥,٥)
نسبة العجز من الناتج	بالمئة	(٧,٦)	(٧,٢)	(٥,٦)	(٥,٢)	(٥,٠)	(٧,٢)
قوة العمل المدنية	١,٠٠٠	١,٦٥٠,٠	٣,٤٣٠,٠	٣,٤٣٠,٠	٣,٤٣٠,٠	٣,٤٣٠,٠	٣,٤٣٠,٠
المشاركة في قوة العمل	بالمئة	٥١,٥	٥٧,٤	٥٧,٤	٥٧,٤	٥٧,٤	٥٧,٤
عدد المستخدمين	١,٠٠٠	١,٤٩١,٩	٣,١٢٣,٠	٣,٢٠٧,٠	٣,٢٠٧,٠	٣,٢٧٧,٠	٣,١٢٣,٠
نسبة المستخدمين							
في الزراعة	بالمئة	٤,٢	٢,٢	١,٩	١,٩	٣,١	٢,٢
في الصناعة	بالمئة	٢١,٧	٢٤,٣	٢٨,٠	٢٢,٧	٢١,٦	٢٤,٣
في خدمات قطاع الأعمال	بالمئة	٤٤,٧	٤٨,٠	٤٥,٩	٥١,٦	٤٥,٣	٤٨,٠
في الخدمات العامة	بالمئة	٢٩,٤	٢٥,٥	٢٤,٢	٢٣,٨	٣٠,٠	٢٥,٥
عدد غير المستخدمين	١,٠٠٠	١٥٨,٠	٣٠٧,٠	٢٤١,١	٢٤١,١	١٧١,٠	٣٠٧,٠
نسبة غير المستخدمين	بالمئة	٩,٦	٩,٠	٧,٠	٧,٠	٥,٠	٩,٠
الانتاجية للمستخدم	ألف دولار/ للمستخدم	٦٣,٠	١٢٠,٧	١٣٢,٣	١٣٠,٦	٩٥,٢	١٢٠,٧
ناتج محلي خام للمستخدم	ألف دولار/ للمستخدم	٣٤,٣	٦٩,٢	٧٥,٨	٧٤,٨	٥٤,٦	٦٩,٢
ناتج محلي صافٍ للمستخدم	ألف دولار/ للمستخدم	٢٥,٠	٥٠,٣	٥٤,٧	٥٤,١	٤٠,٠	٥٠,٣

٩٢٩ - ٣

الجدول رقم (٣٦)
الزيادة السكانية وفقاً للبدائل الرئيسة
بين العام ١٩٩٠ والعام ٢٠٢٠ (بالآلاف)

ألوية	١٩٩٠ ـ ٢٠٢٠				
	بديل «الأعمال كالمعتاد»	بديل اقتصادي		بديل اجتماعي	بديل طبيعي ـ بيئي
		صناعة	خدمات		
الشمال	٩٦٤,٦	٨٨٢,٧	٨٨٢,٧	١,٢٠٠,٩	٩٣١,٩
حيفا	٢٧٣,٥	٤٩٤,٥	٤٩٤,٥	٢٧٤,٥	٣٩٧,٤
المركز (الوسط)	١,١٢٥,٢	١,٠١٦,٦	١,٠١٦,٦	٨٥٣,٢	٤١٨,٢
تل أبيب	٨,٣	١٦,٦	١٦,٦	٨,٣	٦٣,٣
القدس	٥٥٨,٠	٥٥٠,٩	٥٥٠,٩	٣٨٢,٧	٦٠٨,١
الجنوب	٤١٦,٤	٣٨٤,٩	٣٨٤,٩	٦٢٦,٤	٩٢٦,٤
المجموع الكلي للسكان بالآلاف	٣,٣٤٦,٠	٣,٣٤٦,٢	٣,٣٤٦,٢	٣,٣٤٦	٣,٣٤٥,٣
من المجموع الكلي					
في نوى المتروبولينات[١]	٣٩٥,٠	٤١٥,٣	٤١٥,٣	٣٧٥,١	٧٧٢,١
في جسم المتروبولينات[٢]	٨٧١,٨	٩١١,٤	٩١١,٤	٧٥١,٩	٥٣٩,٧
في أطراف المتروبولينات والأطراف النائية[٣]	١,٩٥٢,٢	١,٨٩٩,٩	١,٨٩٩,٩	٢,٢١٩,٠	١,٩٣٣,٥

ملاحظات:

(١) نماذج استيطان: ١- نواة المتروبولين.

(٢) نماذج استيطان: ٥، ٣، ٢ ـ مدن ومراكز استيطان في المجال المتروبوليني.

(٣) نماذج استيطان: ٢، ٩، ٨، ٧، ٦، ٤أ.

الجدول رقم (٣٧)
المساحة المضافة المطورة داخل مراكز الاستيطان وفقاً للبدائل الرئيسة بين العام ١٩٩٠ والعام ٢٠٢٠ (كم٢)

ألوية	١٩٩٠ ـ ٢٠٢٠				
	بديل «الأعمال كالمعتاد»	بديل اقتصادي		بديل اجتماعي	بديل طبيعي – بيئي
		صناعة	خدمات		
الشمال	٢١٦,٣	١٩٣,٦	٢٠٦,٢	٢٣٧,٨	١٨٠,٠
حيفا	١٠٢,١	١٣٢,١	١٣٦,٧	٦٥,٤	٩٥,٨
المركز (الوسط)	٢٣٠,١	٢١١,٩	٢٢٠,٠	١٣٨,٩	٨٤,٢
تل أبيب	٣١,٢	٢١,٦	١٥,٧	٢٢,٧	٢٧,٠
القدس	١٠٦,٦	١٠٥,٦	١٠٧,٨	٨٠,٦	٩٧,٠
الجنوب	١٤١,٧	١٣٥,١	١٣٨,١	١٢٢,٨	١٩٣,٤
المجموع الكلي للمساحة المضافة المطورة داخل مراكز الاستيطان	٨٢٨,٠	٧٩٩,٩	٨٢٤,٥	٦٦٨,٢	٦٧٧,٤
من المجموع الكلي للمساحة المضافة					
في نوى المتروبولينات(١)	٨٣,٥	٨١,١	٨٢,٠	٧١,٢	١٠٦,٧
في جسم المتروبولينات(٢)	٢٠٣,٥	١٩٨,٣	٢٠١,٠	١٤٨,٩	١١٥,١
في أطراف المتروبولينات والأطراف النائية(٣)	٥١١,٤	٥٧٤,٤	٥١٢,٧	٤٤٨,١	٤٣٢,٢

ملاحظات:

(١) نماذج استيطان: ١- نواة المتروبولين.

(٢) نماذج استيطان: ٥، ٣، ٢ ـ مدن ومراكز استيطان في المجال المتروبوليني.

(٣) نماذج استيطان: ٢، ٩، ٨، ٧، ٦، ٤أ.

الجدول رقم (٣٨)
المساحة المضافة المطورة وفقاً للبدائل الرئيسة
بين العام ١٩٩٠ والعام ٢٠٢٠ (كم^2)

ألوية	١٩٩٠ ـ ٢٠٢٠				
	بديل «الأعمال كالمعتاد»	بديل اقتصادي		بديل اجتماعي	بديل طبيعي – بيئي
		صناعة	خدمات		
الشمال	٧٤٤,٧	٦٨٩,٩	٧٢٠,٣	٨٥٨,٥	٦٩٥,٦
حيفا	١٨٩,٠	٢٥١,٥	٢٦٢,٨	١٥٢,٤	٢٠١,٠
المركز (الوسط)	٤١٨,٧	٣٨٧,٨	٤٠١,٦	٢٩٥,٨	١٩٠,٦
تل أبيب	٣٥,٧	٢٩,٨	٢٣,٧	٣٠,٩	٣٥,٦
القدس	١٨٤,٢	١٨٢,٥	١٨٦,١	١٤٢,٠	١٧٩,٢
الجنوب	٥٧٤,٣	٥٤٧,٨	٥٥٩,٨	٦٨٨,٤	٩٤٩,٢
المجموع الكلي للمساحة المضافة المطورة	٢,١٤٦,٦	٢,٠٨٩,٣	٢,١٥٤,٣	٢,١٦٨,٠	٢,٢٥١,٢

ملاحظة:

المجموع الكلي للمساحة المطورة = المجموع الكلي للمساحة المطورة داخل مراكز الاستيطان + المساحة المطورة بين مراكز الاستيطان + مساحة العراق والسكك الحديدية.

الجدول رقم (٣٩)
زيادة عدد المستخدمين وفقاً للبدائل الرئيسة
بين العام ١٩٩٠ والعام ٢٠٢٠ (بالآلاف)

	١٩٩٠ ـ ٢٠٢٠				
	بديل «الأعمال كالمعتاد»	بديل اقتصادي		بديل اجتماعي	بديل طبيعي ـ بيئي
		زراعة	خدمات		
زراعة	٧,١	- ٠,٧	١,٧	٣٩,٧	٧,٣
صناعة	٤٤١,١	٣٧٦,٧	٥٨٠,٢	٣٨٤,١	٤٤١,٢
بناء وبنى تحتية(*)	١٤٠,٩	١١٤,٥	١٣٥,٨	٢٣٢,٩	١٤٠,٩
خدمات قطاع الأعمال	٢٥٢,٤	٣٤١,٨	٢٨٤,٩	١٧٨,٦	٢٥٢,٤
تجارة، استضافة وطعام	٢٦٤,١	٣٥١,٢	٢٦٤,١	٢٧٤,٠	٢٦٤,١
خدمات شخصية	١٦٧,٥	٢١٦,٣	٢٨١,١	١٣٥,٠	١٦٤,٥
خدمات عامة	٣٥٧,٥	٣١٣,٢	١٦٧,١	٥٤١,٣	٣٥٧,٧
تجزؤ المجموع الكلي للزيادة في عدد المستخدمين	١,٦٣٠,٦	١,٧١٥,٠	١,٧١٤,٩	١,٧٨٥,٦	١,٦٢٨,١
زيادة عدد المستخدمين وفقاً للمهن					
ذوو مهن أكاديمية، حرة وإدارية	٩٠٩,٤	٩٢٧,٧	٩٢٣,٥	٩٨٣,٨	٩٠٩,٣
موظفو مكاتب، متاجر وخدمات	٥٣٤,٠	٦٢٥,١	٥٥٤,٩	٥٧٠,٧	٥٣٣,٥
عمال زراعيون، مهنيون في الصناعة وآخرون	١٨٧,٢	١٦٢,٢	٢٣٦,٥	٢٣١,١	١٨٨,٣

ملاحظة:

(*) بناء، كهرباء ومياه، مواصلات واتصالات.

الجدول رقم (٤٠)
زيادة الناتج المحلي الخام وفقاً للبدائل الرئيسة
بين العام ١٩٩٠ والعام ٢٠٢٠ (مليار دولار)

	١٩٩٠ ـ ٢٠٢٠				
	بديل «الأعمال كالمعتاد»	بديل اقتصادي		بديل اجتماعي	بديل طبيعي ـ بيئي
		صناعة	خدمات		
تجزؤ زيادة الناتج المحلي الخام وفقاً للألوية					
الشمال	٣٢,٤٠	٣٧,٢٨	٣٧,٨٠	٣٠,١٥	٣٢,١٤
حيفا	١٦,٥٠	٢٢,٤٠	٢٠,٠٢	١٣,٧٧	١٨,٣٤
المركز (الوسط)	٤٨,٥٢	٥٥,١٥	٥٥,٠٤	٣٥,١٥	٤١,٥٧
تل أبيب	٢١,٣٣	٢٧,٣٦	٢٧,٨٠	١٢,٨٠	٢٠,١٣
القدس	٢٣,٧٣	٢٢,٧٢	٢٣,٥١	١٣,١٧	٢٤,١١
الجنوب	٢٢,٢٦	٢٦,٩٩	٢٤,٨٧	٢٢,٥٧	٢٨,٤٥
المجموع الكلي	١٦٤,٧٤	١٩١,٩٠	١٨٩,٠٤	١٢٧,٦١	١٦٤,٧٤
تجزؤ زيادة الناتج المحلي الخام وفقاً للفروع الاقتصادية					
زراعة	٢,٤٠	٢,٨٧	٢,٨١	٣,٢٦	٢,٤٠
صناعة	٤٤,٧٨	٧٢,٢١	٥٩,٦٣	٣٧,٥١	٤٤,٧٨
بناء وبنى تحتية(*)	٢٧,١٥	٣٠,٩٧	٢٩,٠٢	٢٦,٤٤	٢٧,١٥
تجارة، استضافة وطعام	١٧,٥٥	٢٠,٦١	٢٣,١٥	١٤,٣٨	١٧,٥٥
خدمات قطاع الأعمال والمال	٧٢,٨٨	٦٥,٢٣	٧٤,٤٣	٤٦,٠٢	٧٢,٨٨
خدمات شخصية وأخرى	٣٢,٣٣	١٧,٢٨	١٥,٢٢	١٩,١٥	٢٧,٣٣
خدمات عامة	٩,٧٣	٩,٤٥	١١,٩٤	٦,١٩	٤٢,٢٥
المجموع الكلي لزيادة الناتج المحلي الخام	٢٠٦,٨٢	٢١٨,٦٢	٢١٦,٢٠	١٥٢,٩٥	٢٣٤,٣٤

ملاحظة:

(*) بناء، كهرباء ومياه، مواصلات واتصالات.

الجدول رقم (٤١)
تركيبة النشاطات القائمة والإضافات المشتركة والخاصة في مجال/ حيز الإمكانات للبدائل الرئيسة

المجموعة	السكان		أماكن العمالة		المساحة المطورة	
	آلاف	نسبة مئوية	آلاف	نسبة مئوية	كم٢	نسبة مئوية[٥]
الأصول (الموجودات) القائمة[١]	٤,٧٥٠	١٠٠ بالمئة	١,٤٩٠	١٠٠ بالمئة	١,٩٤٠	١٠٠ بالمئة
إضافة مشتركة[٢] ١٩٩٠ _ ٢٠٢٠	٢,١٨٠	٤٥,٩ بالمئة	١,٤٤٠	٩٦,٦ بالمئة	١,٧٤٠	٨٩,٧ بالمئة
إضافة خاصة[٣] ١٩٩٠ _ ٢٠٢٠	١,١٧٠	٢٤,٦ بالمئة	٢٧٠	١٨,١ بالمئة	٥٢٠	٢٦,٨ بالمئة
المجموع الكلي ٢٠٢٠	٨,١٠٠	١٧٠,٥ بالمئة	٣,٢٠٠[٤]	٢١٤,٧ بالمئة	٤,٢٠٠[٤]	٢١٦,٥ بالمئة

ملاحظات:

(١) الأساس ١٩٩٠.

(٢) إضافة مشتركة = إجمال قيم الحد الأدنى في كل الألوية.

(٣) إضافة خاصة = إضافة ما فوق الإضافة المشتركة وحتى التوقع الشامل.

(٤) قيم متوسطة لكل البدائل.

(٥) إضافة إلى الأصول (الموجودات) القائمة (القائم في ١٩٩٠ = ١٠٠).

الجدول رقم (٤٢)
قائمة المعايير والمقاييس

الفصل	الموضوع	الرقم	المعيار	المقياس
أ.	الاقتصاد	١	مستوى التطور البالغ التعقيد في المرافق الاقتصادية	جزء الناتج المتأتي عن الصناعات «الغنية بالعلوم»
		٢	الأداءات الاقتصادية	الناتج المحلي الخام للفرد
		٣	مستوى التخصص في المرافق الاقتصادية	نسبة المستخدمين في «القطاعات المتخصصة»
ب.	اجتماعي - إقتصادي	٤	تنوع العمالات	تباين في التجزؤ القطاعي للمستخدمين
		٥	تساوي الدخل المناطقي	التباين في الدخل للفرد بين الألوية
		٦	نسبة البطالة	نسبة غير المستخدمين
ج.	المجتمع	٧	رفاه الاقليات	فروقات الناتج المحلي الخام للفرد (غير يهود - مجموع السكان) نسبياً للعام ١٩٩٠
		٨	المساواة المناطقية	تباين التجزؤ اللوائي للناتج المحلي الخام للفرد
		٩	تنوع اشكال المراكز الاستيطانية	تباين أعداد السكان في نماذج المراكز الاستيطانية المختلفة
د.	التعليم	١٠	العدالة الاجتماعية - المساواة	مقياس نوعي
		١١	الاسهام الاقتصادي	مقياس نوعي
		١٢	الطوائفية - الجماعات المنظمة	مقياس نوعي
هـ.	المجال	١٣	استقلال استخدامي مناطقي	متوسط نسبة المستخدمين من سكان المنطقة لاجمالي المستخدمين
		١٤	تدريج المراكز الاستيطانية	فئة نموذج المركز الاستيطاني التي يوجد فيها المعدل الوسطي للسكان
		١٥	سهولة الوصول الى المناطق المفتوحة	حجم السكان القاطنين في مناطق ذات مستوى عال من سهولة الوصول
و.	البيئة	١٦	حماية المياه الجوفية	المساحة الشاملة لمناطق التسرب المغطاة بالتطوير
		١٧	الاعتدال المناخي	مقياس الاعتدال المناخي
		١٨	التلوث الجوي	مجمل حجم السفر في جميع المناطق خلال ساعة الذروة
ز.	الموارد الطبيعية	١٩	وفرة الطاقة في المرافق الاقتصادية	النسبة بين مجمل استهلال الطاقة (طن/ ساعة ـ قيمة/ نفط) وبين الناتج المحلي الخام

يتبـع

تابـــع

		٢٠	ميزان المياه المجالي	مجموع الفروقات بين عرض المياه والطلب على المياه في مناطق الميزان السلبي
		٢١	نجاعة تطوير الارض	معامل التطابق بين نسبة التطور في الألوية المختلفة وبين المخزون الاحتياطي
ح.	المواصلات	٢٢	المساواة المناطقية	تقييم نوعي على اساس معايير فرعية
		٢٣	الاحتمالية وقابلية التطبيق	تقييم نوعي على اساس معايير فرعية
		٢٤	نجاعة المواصلات	تقييم نوعي على اساس معايير فرعية
ط .	الأمن	٢٥	الطاقة الكامنة لمناطق التدريب العسكرية	اجمالي المساحة غير المستغلة في مناطق التخطيط التي تزيد نسبتها عن ٨٠ بالمئة
		٢٦	الاستقلال الامني	العلاقة النسبية بين ناتج الصناعات «الجانحة أمنياً» وبين الناتج المحلي الخام
		٢٧	قابلية المساس بالسكان المديني	عدد السكان القاطنين بكثافة تزيد عن ١٠,٠٠٠ نسبة للكيلومتر المربع
ي.	الاداءات	٢٨	فرصة احراز الغايات المنشودة	مقياس نوعي على اساس معايير فرعية
		٢٩	فرصة تبني البدائل	مقياس نوعي على اساس معايير فرعية
		٣٠	مدى النجاح في التطبيق	مقياس نوعي على أساس معايير فرعية
ي أ	إسرائيل	٣١	القدرة على استيعاب الهجرة اليهودية الواسعة	إجمالي العجز في الأراضي الناشئ عن استيعاب أربعة ملايين يهودي آخرين
	والعالم	٣٢	القرب من الاقطار المتطورة	القرب (إحصائياً) من السمات المميزة للاقتصاد والمجتمع لنموذج الدول المتطورة

الجدول رقم (٤٣)
قيم المعايير في البدائل الرئيسية

الموضوع	الرقم	المعيار	الوحدات(١)	بديل «الأعمال كالمعتاد»	البديل الاقتصادي صناعة	البديل الاقتصادي خدمات	البديل الاجتماعي	البديل الطبيعي البيئي
أ. اقتصاد	١	مستوى التطور البالغ التعقيد في المرافق الاقتصادية	نسبة مئوية(+)	١٣,٦	١٨,٤	١٥,٩	١٤,٧	١٣,٦
	٢	اداءات المرافق الاقتصادية (ناتج محلي خام للفرد)	آلاف الدولارات(+)	٢٦,٧	٣٠,١	٢٩,٧	٢٢,١	٢٦,٧
	٣	مستوى التخصص	نسبة مئوية(+)	٥٨,١	٦٣,٦	٦٤,٣	٥٤,٦	٥٧,٨
ب. اجتماعي - اقتصادي	٤	تشكيلة العمالات	نسبة مئوية(+)	٧,٨	٨,٢	٧,١	٨,٤	٧,٨
	٥	مساواة في الدخل	شيكل جديد(-)	٢١٠	٢٤٤	٢١٤	١٥٩	١٨٣
	٦	نسبة البطالة	نسبة مئوية(-)	٩	٧	٧	٥	٩
ج. المجتمع	٧	رفاه الأقليات	نسبة مئوية(-)	٨,٢	٨,٣	٨,٢	٧,٧	٧,٧
	٨	مساواة مناطقية	K$ للسنة(-)	٤,١	٤,٢	٨,١	٣,١	٥,٤
	٩	تنوع أشكال الاستيطان	نسبة مئوية(+)	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٧,٠	٧,٥
د. التعليم	١٠	عدالة في التعليم	نوعي(+)	+	+	+	+++	++
	١١	إسهام اقتصادي للتعليم	نوعي(+)	+	+++	+++	++	++
	١٢	الطوائفية - الجماعات المنظمة	نوعي(+)	+	++	++	+++	+++
هـ.المجال	١٣	استقلال استخدامي مناطقي	نسبة مئوية(+)	٧٩,٠	٧٤,١	٧٦,٢	٨١,٦	٧٩,٠
	١٤	تدريج مراكز الاستيطان	نسبة مئوية(-)	٣,٨١	٣,٧٩	٣,٧٩	٤,١٠	٣,٨٧
	١٥	سهولة الوصول إلى المنطقة المفتوحة	ملايين الأفراد(+)	٢,٣٨	٢,٣٧	٢,٣٧	٢,٧٠	٢,٧١
و. البيئة	١٦	حماية المياه الجوفية	كم٢(-)	٤٤٧	٤٥١	٤٥٤	٣٧٧	٤١٧
	١٧	الاعتدال المناخي	سكان(+)	٥,٤٤	٥,٤٠	٥,٤٠	٥,٠٤	٤,٩٣
	١٨	الاعتدال المناخي	سكان(+)	١١,٠٢	١١,٥٠	١١,٥٠	١٠,٨٦	١٠,٩٥
ز. موارد طبيعية	١٩	الغنى بالطاقة	طن/ مساوي/ قيمة/ نفقط/ (مليون $)(-)	١٩٠	٢٠٠	١٨٧	٢٢٥	١٩٥

يتبع

تابع

	٢٠	ميزان المياه المجالي	متر مكعب(-)	٤٨٥	٥١٢	٤٧٠	٥٠٤	٥٢٩
	٢١	نجاعة تطوير الأرض	ارتباط(+)	٠,٧٩	٠,٧٧	٠,٧٥	٠,٩٢	٠,٩٦
ح. مواصلات	٢٢	مساواة مناطقية في المواصلات	نوعي(+)	++++	+	++	+++++	+++
	٢٣	قابلية تطبيق البرمجة في المواصلات	نوعي(+)	+	+++	++	++++	+++++
	٢٤	نجاعة في المواصلات	نوعي(+)	+++	++	+	+++++	++++
ط. أمن	٢٥	الطاقة الكامنة لمناطق التدريب العسكرية	كم٢(+)	٩,٦٩٢	٩,٧١٧	٩,٧٠٥	٩,٥٨١	٩,٣٢٦
	٢٦	استقلال أمني	نسبة مئوية(+)	١٣,٧	١٨,٦	١٥,٤	١٤,٣	١٣,٧
	٢٧	قابلية المساس بالسكان	آلاف(-)	٢,٩٥٠	٣,١٠٠	٣,٣٥٠	٣,٧٤٠	٣,٥١٥
ي. أداء	٢٨	فرصة إحراز الغايات المنشودة	نوعي(+)	+++	+++++	+++++	++	+
	٢٩	فرصة تبني البديل	نوعي (+)	+++	+++++	+++++	++	+
	٣٠	فرصة نجاح التطبيق	نوعي(+)	+++	++++	+++++	+	++
ي أ. إسرائيل والعالم	٣١	استيعاب الشعب اليهودي	كم٢ ناقص (-)	٢,٢٧٥	٢,٠٤٤	٢,٠٧٣	٩٥٤	١,٠٦٩
	٣٢	القرب من الأقطار المتطورة	مقياس طبيعي(+)	١٠٠	١٣٣	١٠٥	٦٨	١٠٠

ملاحظات:

(١) اتجاه مستوى المعيار: (+) قيمة رقمية عالية.

(-) قيمة رقمية منخفضة.

الجدول رقم (٤٤)
قيم المعايير في البدائل الرئيسة مقارنة ببديل «الأعمال كالمعتاد» (= ١٠٠)

الموضوع		المعيار	بديل «الأعمال كالمعتاد»	البديل الاقتصادي صناعة	البديل الاقتصادي خدمات	البديل الاجتماعي	البديل الطبيعي البيئي
أ. اقتصاد	١	مستوى التطور البالغ التعقيد في المرافق الاقتصادية	١٠٠	١٣٥	١١٧	١٠٨	١٠٠
	٢	اداءات المرافق الاقتصادية (ناتج محلي خام للفرد)	١٠٠	١١٣	١١١	٨٣	١٠٠
	٣	مستوى التخصص	١٠٠	١٠٩	١١١	٩٤	٩٩
ب. اجتماعي ـ اقتصادي	٤	تنوع عمالات	١٠٠	١٠٥	٩١	١٠٨	١٠٠
	٥	المساواة في الدخل	١٠٠	٨٦	٩٨	١٣٢	١١٤
	٦	نسبة البطالة	١٠٠	١٢٨	١٢٨	١٨٠	١٠٠
ج. المجتمع	٧	رفاه الاقليات	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٠٦	١٠٦
	٨	مساواة البطالة	١٠٠	٩٨	٥١	١٣٢	٧٦
	٩	تنوع أشكال مراكز الاستيطان	١٠٠	١٠١	١٠١	١٠٣	١١٠
د. التعليم	١٠	العدالة في التعليم(*)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٣٢	١١٦
	١١	إسهام التعليم في الاقتصاد	١٠٠	١١٦	١١٦	١٠٥	١٠٥
	١٢	الطوائفية ـ المجموعات منظمة	١٠٠	١٠٥	١٠٥	١١٦	١١٦
هـ. المجال	١٣	الاستقلال الاستخدامي المناطقي	١٠٠	٩٤	٩٦	١٠٣	١٠٠
	١٤	تدريج المراكز الاستيطانية	١٠٠	١٠١	١٠١	٩٣	٩٨
	١٥	سهولة الوصول إلى المنطقة المفتوحة	١٠٠	٩٩	٩٩	١١٥	١١٥
و. البيئة	١٦	حماية المياه الجوفية	١٠٠	٩٩	٩٨	١١٨	١٠٧
	١٧	الاعتدال المناخي	١٠٠	٩٩	٩٩	٩٣	٩١
	١٨	تلوث الجو	١٠٠	٩٦	٩٦	١٠١	٩٩
ز. موارد طبيعية	١٩	وفرة الطاقة	١٠٠	٩٦	١٠٢	٨٥	٩٨
	٢٠	ميزان المياه المجالي	١٠٠	٩٥	١٠٣	٩٦	٩٢
	٢١	نجاعة تطوير الأرض	١٠٠	٩٧	٩٥	١١٦	١٢١
ح. مواصلات	٢٢	المساواة المناطقية في المواصلات(*)	١٠٠	٦٤	٧٥	١٤٠	٨٨

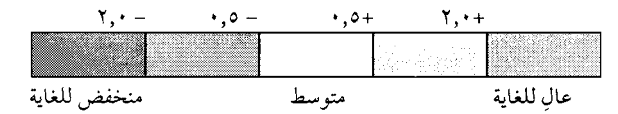
يتبع

تابـع

	٢٣	قابلية التطبيق التخطيطية في مجال المواصلات(*)	١٠٠	١١٤	١٠٤	١٥١	١٧٢
	٢٤	النجاعة في مجال المواصلات(*)	١٠٠	٨١	٧٢	١٩٢	١٠٢
ط. الأمن	٢٥	الطاقة الكامنة لمناطق التدريب العسكري	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩	٩٦
	٢٦	الاستقلال الأمني	١٠٠	١٣٦	١١٢	١٠٤	١٠٠
	٢٧	قابلية المساس بالسكان	١٠٠	٩٥	٨٧	٧٩	٨٤
ي. الأداءات	٢٨	فرصة إحراز الغايات المنشودة(*)	١٠٠	١٠٦	١٠٦	٨٨	٧٠
	٢٩	فرصة تبني البديل (*)	١٠٠	١٦٥	١٦٥	٧٨	٧٠
	٣٠	فرصة نجاح التطبيق(*)	١٠٠	١١٠	١٦٥	٧٥	٨٨
ي أ. إسرائيل والعالم	٣١	استيعاب الشعب اليهودي	١٠٠	١١١	١١٠	٢٣٨	٢١٣
	٣٢	القرب من الأقطار المتطورة	١٠٠	١٣٣	١٠٥	٦٨	١٠٠

ملاحظة :

(*) = المعيار الذي حدد في الأصل بقيمة نوعية.



الجدول رقم (٤٥)
قيم الارتباط بين المعايير

	اقتصاد			اجتماعي اقتصادي			مجتمع			تعليم			مجال			بيئة			طاقات طبيعية			مواصلات			أمن			اداءات			إسرائيل والعالم	
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢
مستوى التطور البالغ التعقيد في المرافق الاقتصادية																																
اداءات الاقتصاد	٦٠																															
مستوى التخصص	٧١	٩٤																														
تنوع العمالات	١٠	٥٧	٦١																													
مساواة في الدخل	٦١	٩٤	٨٦	٤٠																												
نسبة البطالة	٢٤	٥٦	٢٩	٥٠	٥٦																											
رفاه الاقليات	٥٨	٧٨	٨٠	٣٨	٩١	٣٣																										
المساواة المناطقية	٧	٧٣	٧١	٩٣	٥٠	٥٨	٣٤																									
تنوع أشكال مراكز الاستيطان	٤٤	٢٥	٤٠	٠٨	٤٥	٢١	٧٨	١٣																								
العدالة في التعليم	٣٨	٩٠	٨١	٥٩	٩٥	٦٧	٩١	٦١	٤٨																							
إسهام التعليم في الاقتصاد	٨٧	٧٠	٨٥	٣١	٥٥	١٦	٤٨	٤٨	٢٥	٣٩																						
الطوائفية ـ الجماعات المنظمة	٢٧	٦١	٥٨	٤٠	٧٩	٤٤	٩٤	٢٧	٧٨	٨٨	١٦																					
استقلال مناطقي على صعيد العمالة	٨١	٩٦	٩٥	٣٩	٩١	٣٢	٧٩	٥٧	٣٤	٨٠	٨٣	٥٥																				

تابع

يتبع

تدريج مراكز الاستيطان	٤١	٩٥	٨٥	٦٣	٩٥	٧١	٨٤	٧١	٣٣	٩٨	٤٧	٧٧	٨٥																			
سهولة الوصول إلى المنطقة المفتوحة	٥٣	٧٨	٨٠	٤٦	٨٩	٣٤	٩٩	٤٠	٧٨	٩٢	٤٧	٩٤	٧٧	٨٥																		
حماية المياه الجوفية	٣٨	٩٣	٨٥	٦٤	٩٥	٦٩	٨٨	٦٩	٤٠	٩٩	٤٤	٨٣	٨٢	١,٠٠	٨٨																	
الاعتدال المناخي	٤٥	٦١	٦٦	٣٦	٧٨	٢٤	٩٧	٢٣	٨٩	٨٣	٣٣	٩٧	٦٢	٧٢	٩٧	٧٨																
تلوث الجو	٧٧	٩٣	٩٧	٥١	٨٠	٢٤	٦٧	٦٩	٢٤	٧٠	٩١	٤١	٩٧	٧٨	٦٧	٧٥	٥٠															
وفرة الطاقة	١	٧٩	٦٧	٨٣	٧٣	٨٥	٦١	٨٥	٩	٨٧	٢٢	٦٤	٥٨	٩٠	٦٤	٩٠	٥٢	٥٨														
ميزان المياه المجالي	٥	٢٧	٤٦	٦٥	٣٠	١	٦٠	٣٧	٧٤	٤٩	٢٠	٦٧	٢٢	٣٩	٦٧	٤٦	٧٣	٢٦	٤٢													
نجاعة تطوير الأراضي	٥٩	٧٢	٨١	٤٤	٨٢	١٧	٩٧	٣٦	٨٥	٨٤	٥٤	٩٠	٧٥	٧٦	٩٨	٨١	٩٧	٦٧	٥٤	٧٣												
المساواة المناطقية في المواصلات	٥٦	٩٨	٨٨	٥٢	٩٠	٦٢	٦٧	٧٣	٨	٨٤	٦٦	٤٩	٩٣	٩٢	٦٦	٨٨	٤٨	٩٠	٧٨	١٠	٥٨											
قابلية تطبيق التخطيط في مجال المواصلات	٦٨	٧٠	٧٣	١٧	٨٧	١٩	٩٧	١٥	٨٢	٨٢	٤٩	٨٨	٧٧	٧٤	٩٥	٧٧	٩٤	٦٢	٤٢	٥٠	٩٤	٦٠										
النجاعة في مجال المواصلات	٣٥	٩٢	٨٤	٦٩	٨٩	٧٦	٧٢	٨٢	١٤	٩٢	٤٩	٦٣	٨٣	٩٨	٧٣	٩٦	٥٧	٨٠	٩٣	٢٩	٦٣	٩٥	٥٩									
الطاقة الكامنة لمناطق التدريب العسكرية	٥١	٢٩	٤٦	٩	٤٨	٢٥	٧٩	١٠	٩٩	٤٨	٣٤	٧٦	٤٠	٣٤	٧٩	٤١	٨٨	٣١	٩	٧٣	٨٦	١٢	٨٣	١٦								
الاستقلال الأمني	٩٨	٦٤	٦٨	١٦	٦٧	١٣	٦٠	٥	٣٩	٤٣	٨٠	٣٠	٨٣	٤٦	٥٤	٤٣	٤٥	٧٥	٤	٦	٥٧	٦٢	٧١	٣٩	٤٦							
قابلية المساس بالسكان	١٩	٥٦	٤٠	١٥	٧٩	٦٢	٨١	١١	٥٥	٨٣	٤	٩٠	٤٨	٧٤	٧٩	٧٧	٨٠	٢٧	٥٩	٣٠	٦٨	٥١	٧٩	٦١	٥١	٣٠						

تابع

يتبع

فرصة تحقيق الغايات المنشودة(*)	٨٧	٤٥	٧٠	١٢	٤٠	٤٨	٥٢	١٦	٥٧	٢٦	٨٩	٢٤	٦٦	٢٦	٥١	٢٧	٤٧	٧١	٤	٣٩	٦٤	٣٥	٥٨	٢٠	٦٥	٧٨	٤					
فرصة تبني البديل(*)	٧٩	٧٩	٩١	٤٠	٨٢	٦	٩١	٤١	٧٣	٧٧	٧٨	٧٣	٨٧	٧٤	٩١	٧٦	٨٥	٨٤	٤٦	٦٠	٩٥	٦٨	٩٠	٦٤	٧٨	٧٥	٥٠	٨١				
فرصة نجاح التطبيق(*)	٦٠	٨٢	٩٥	٧٢	٧٢	١٧	٧٦	٧٢	٥٠	٧٤	٨٠	٥٩	٨٣	٧٦	٨٠	٧٧	٦٩	٨٩	٦٤	٦٧	٨٤	٧٢	٦٧	٧٤	٥٦	٥٣	٣٠	٧٣	٩١			
استيعاب الشعب اليهودي	٤٢	٧٩	٧٧	٥٠	٩١	٤٩	٩٨	٤٥	٧٠	٩٦	٣٧	٩٧	٧٣	٩٠	٩٨	٩٣	٩٥	٦٢	٧٤	٦٣	٩٤	٦٩	٩١	٧٩	٧٠	٤٤	٨٦	٣٦	٨٣	٧٤		
القرب من الأقطار المتطورة	٦٧	٩٣	٨٠	٢٤	٩٤	٥٥	٧٤	٤٦	٢٠	٨٢	٦٠	٥٦	٩٣	٨٧	٧٠	٨٣	٥٥	٨٢	٦٢	١	٦١	٩٤	٧٣	٨٥	٢٤	٧٦	٦٥	٣٦	٦٩	٥٩	٧١	

ملاحظات: المفتاح:

- ارتباط سلبي عالٍ
- ارتباط سلبي متوسط
- ارتباط إيجابي متوسط
- ارتباط إيجابي عالٍ

الجدول رقم (٤٦)
قيم الشحن[١] للمعايير في العوامل الثلاثة[٢]

الموضوع	الرقم	المعيار	العامل I المستوى الاقتصادي/ المساواة الاقتصادية	العامل II تركيز مجالي/ توزيع مجالي	العامل III اتقان تكنولوجي/ تخصص/ مناطقية
أ- اقتصاد	١	مستوى التطور البالغ التعقيد في المرافق الاقتصادية			٠,٩٤
	٢	أداءات المرافق الاقتصادية (ناتج محلي خام/ للفرد)	٠,٧٩		٠,٥٥
	٣	مستوى التخصص في المرافق الاقتصادية	٠,٦١		٠,٦٩
ب- اجتماعي ـ اقتصادي	٤	تنوع العمالات	- ٠,٧٣		
	٥	مساواة في الدخل	- ٠,٦٩	- ٠,٥١	
	٦	نسبة البطالة	- ٠,٩١		
ج- مجتمع	٧	رفاه الاقليات		- ٠,٨١	
	٨	المساواة المناطقية	- ٠,٨٥		
	٩	تنوع أشكال مراكز الاستيطان		- ٠,٩٦	
د- تعليم	١٠	العدالة في التعليم	- ٠,٧٧	- ٠,٥٩	
	١١	إسهام التعليم في الاقتصاد			٠,٩٥
	١٢	الطائفية ـ الجماعات المنظمة في التعليم		- ٠,٨٩	
هـ مجال	١٣	استقلال مناطقي على صعيد الاستخدام	- ٠,٥٨		- ٠,٧٥
	١٤	تدريج مراكز الاستيطان	٠,٨٥		
	١٥	سهولة الوصول إلى المنطقة المفتوحة		- ٠,٨٢	
و - بيئة	١٦	حماية المياه الجوفية	- ٠,٨٣	- ٠,٥٠	
	١٧	الاعتدال المناخي		٠,٩٣	
	١٨	تلوث الجو (من المواصلات)	- ٠,٥٨		- ٠,٨٠
ز - موارد الطبيعة	١٩	وفرة الطاقة (للناتج المحلي الخام)	٠,٩٦		
	٢٠	ميزان المياه المجالي		٠,٧٤	
	٢١	نجاعة تطوير الأراضي		- ٠,٨٤	
ح - مواصلات	٢٢	المساواة المناطقية في المواصلات	- ٠,٨٣		- ٠,٥٠

تابع

يتبــع

	٢٣	قابلية تطبيق في المواصلات		– ٠,٨٢	
	٢٤	نجاعة المواصلات	– ٠,٩٣		
ط – أمن	٢٥	الطاقمة الكامنة لمناطق التدريب العسكرية		٠,٩٣	
	٢٦	الاستقلال الأمني			٠,٨٩
	٢٧	قابلية المساس بالسكان		٠,٧٢	
ي – أداءات	٢٨	فرصة تحقيق الغايات المنشودة			٠,٨٩
	٢٩	فرصة تبني البديل		٠,٦٥	٠,٦٨
	٣٠	فرصة نجاح التطبيق	٠,٥١		٠,٦١
ي أ – إسرائيل والعالم	٣١	استيعاب الشعب اليهودي	– ٠,٥٨	– ٠,٧٨	
	٣٢	القرب من الأقطار المتطورة	٠,٦٧		٠,٥٥

ملاحظات :

(١) قيم الشحن معبر عنها بـ (+) و(–) من أجل تشخيص الانحراف عن المتوسط (في انحرافات المعايير عن المعايير).

(٢) الجدول يتضمن تفصيل كل المعطيات التي تفوق ٠,٥ في قيمتها المطلقة.

الجدول رقم (٤٧)
قيم العوامل في البدائل الرئيسة

		عامل (X) I	عامل (Y) II	عامل (Z) III
١	بديل «الأعمال كالمعتاد»	٠,٣٦	١,٢٧	– ١,٤٣
٢	بديل اقتصادي ـ صناعة	٠,١٢	٠,٣٨	١,٤٧
٣	بديل اقتصادي ـ خدمات	٠,٦٨	٠,٣٩	٠,٦٧
٤	بديل اجتماعي	– ١,٩٤	– ٠,٣١	– ٠,١٦
٥	بديل طبيعي ـ بيئي	٠,٧٩	– ١,٧٣	– ٠,٥٥

الجدول رقم (٤٨)
مجال/ حيز الإمكانات بالنسبة إلى قيم المعايير المحددة بواسطة العامل III

قيم معايير حسّاسة للعامل F3 (توازن مجالي في مقابل تطور بالغ التعقيد وتخصص مجالي) تحت بدائل مختلفة :						
المعيار	قيمة قصوى يمكن إنجازها	بديل وسطي[1]	بدائل عالية التطرف[2]		بدائل منخفضة التطرف	
		بديل تحليلي[1]	بديل رئيس : اقتصادي- صناعي	بديل تحليلي[2]	بديل رئيس : «الأعمال كالمعتاد»	بديل تحليلي[3]
معايير قيمتها تزداد مع ارتفاع قيمة العامل F3 :						
مستوى التطور البالغ التعقيد	١٣٥	١١٢	١٣٥	١٢٨	١٠٠	٩٧
مستوى التخصص	١٠٩	١٠٣	١٠٩	١٠٨	١٠٠	٩٧
مساهمة التعليم في الاقتصاد	١١٦	١٠٨	١١٦	١١٦	١٠٠	١٠١
الاستقلال الأمني	١٣٦	١١٠	١٣٦	١٢٦	١٠٠	٩٦
فرصة تحقيق الغايات المنشودة	١٦٥	١١٤	١٠٦	١٣١	١٠٠	٩٩
فرصة تبني البدائل	١٦٥	١٠٣	١٦٥	١٤٠	١٠٠	٧٠
فرصة نجاح التطبيق	١٦٥	١١٥	١١٠	١٥٠	١٠٠	٨٢
معايير قيمتها تهبط مع ارتفاع قيمة العامل F3 :						
استقلالية مناطقية	١٠٣	٩٩	٩٤	٩٦	١٠٠	١٠١
تلوث الجو من المواصلات	١٠١	٩٨	٩٦	٩٦	١٠٠	١٠١

ملاحظات :

(١) في هذا البديل قيم العوامل هي : F1 = F2 = F3 = 0 .

(٢) في هذا البديل قيم العوامل هي : F1 = F2 = F3 = 104 .

(٣) في هذا البديل قيم العوامل هي : F1 = F2 = F3 = 104 .

الجدول رقم (٤٩)
مجال/ حيز الإمكانات بالنسبة إلى قيم المعايير المحددة بواسطة العامل II

قيم معايير حساسة للعامل F2 (توزيع السكان في مقابل تركيزهم) تحت البدائل المختلفة :						
المعيار	قيمة قصوى	بديل وسطي	بدائل عالية التطرف		بدائل منخفضة التطرف	
	يمكن إنجازها	بديل تحليلي[1]	بديل رئيس : «الأعمال كالمعتاد»	بديل تحليلي[2]	بديل رئيس : «اقتصادي - خدمات»	بديل تحليلي[3]
معايير قيمتها تزداد مع ارتفاع قيمة العامل F2 :						
الاعتدال المناخي	١٠٠	٩٦	١٠٠	١٠٠	٩٩	٩١
الطاقة الكامنة لمناطق التدريب العسكرية	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٧
معايير قيمتها تهبط مع ارتفاع قيمة العامل F2 :						
رفاه الأقليات	١٠٦	١٠٢	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٠٦
تنوع أشكال مراكز الاستيطان	١١٠	١٠٣	١٠٠	٩٩	١٠١	١٠٨
الطوائفية في نظام التعليم (الجماعات المنظمة)	١١٦	١٠٨	١٠٠	١٠٢	١٠٥	١١٧
الوصول السهل إلى المناطق المفتوحة	١١٥	١٠٦	١٠٠	٩٩	٩٩	١١٥
نجاعة تطوير الأراضي	١٢١	١٠٦	١٠٠	٩٦	٩٥	١١٩
قابلية تطبيق خطة في المواصلات	١٧٢	١٢٠	١٠٠	٩١	١٠٤	١٥٩
استيعاب الشعب اليهودي	٢٣٨	١٥٤	١٠٠	١٠٤	١١٠	٢٢٣

ملاحظات :

(١) في هذا البديل قيم العوامل هي : صفر = F1 = F2 = F3 .

(٢) في هذا البديل قيم العوامل هي : ١,٢ + = F1 = F3 = 0 F2 .

(٣) في هذا البديل قيم العوامل هي : - ١٠٧ = F1 = F3 = 0 F2 .

الجدول رقم (٥٠)
قيم المعايير المركزية المحددة بواسطة قيمة العامل I

البديل	قيم العوامل			قيم المعايير	
	I	II	III	أدوات المرافق الاقتصادية(٢)	المساواة في الدخل (٥)
بديل «الأعمال كالمعتاد»	٠,٣٦	١,٢٧	- ١,٤٣	١٠٠	١٠٠
بديل اقتصادي ـ صناعي	٠,١٢	٠,٣٩	١,٤٧	١١٣	٨٦
بديل اقتصادي ـ خدمات	٠,٦٨	٠,٣٩	٠,٦٧	١١١	٩٨
بديل اجتماعي	- ١,٩٤	- ٠,٣١	- ٠,١٦	٨٣	١٣٢
بديل طبيعي ـ بيئي	٠,٧٩	- ١,٧٣	- ٠,٥٥	١٠٠	١١٤
بديل وسطي					
(١٢)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠١	١٠٦
(١٣)	٠,٠	- ١,٧	١,٤	١٠٥	١١٠
(١٤)	٠,٣	- ١,٧	١,٤	١٠٧	١٠٧
(١٥)	٠,٥	- ١,٧	١,٤	١٠٩	١٠٥
(١٦)	٠,٧	- ١,٧	١,٤	١١١	١٠٢
مشتركة (١٩)	٠,١٢	- ١,٧٣	١,٤٧	١٠٦	١٠٨

الجدول رقم (٥١)

مجال/ حيز الإمكانات لقيم المعايير في البدائل المختلفة وبالملاءمة مع قيمة العامل I

البديـــل	«الأعمال كالمعتاد»	بدائل قياسية: صناعي	بدائل قياسية: خدمات	بدائل قياسية: اجتماعي	بدائل قياسية: طبيعي	وسطي (١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)	(١٦)	مخطط مشترك
قيم المعايير											
I	٠,٣٦	٠,١٢	٠,٦٨	– ١,٩٤	٠,٧٩	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٥	٠,٧	٠,١٢
II	١,٢٧	٠,٣٩	٠,٣٩	– ٠,٣١	– ١,٧٣	٠,٠	– ١,٧	– ١,٧	– ١,٧	– ١,٧	– ١,٧٣
III	– ١,٤٣	١,٤٧	٠,٦٧	– ٠,١٦	– ٠,٥٥	٠,٠	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤٧
معايير قيمتها تزيد مع ارتفاع قيمة العامل I											
٢ أداءات المرافق الاقتصادية (ناتج محلي خام للفرد)	١٠٠	١١٣	١١١	٨٣	١٠٠	١٠١	١٠٥	١٠٧	١٠٩	١١١	١٠٦
١٤ تدريج مراكز الاستيطان	١٠٠	١٠١	١٠١	٩٣	٩٨	٩٩	٩٨	٩٨	٩٩	٩٩	٩٨
١٩ الوفرة بالطاقة للناتج المحلي الخام	١٠٠	٩٦	١٠٢	٨٥	٩٨	٩٦	٩٣	٩٥	٩٦	٩٧	٩٤
٣٢ القرب من البلدان المتطورة	١٠٠	١٣٣	١٠٥	٦٨	١٠٠	١٠١	١٠٩	١١٣	١١٦	١١٩	١١١
معايير قيمتها تهبط مع ارتفاع قيمة العامل I											
٤ تنوع العمالة	١٠٠	١٠٥	٩١	١٠٨	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠١	١٠٠	٩٩	١٠٢
٥ مساواة في الدخل	١٠٠	٨٦	٩٨	١٣٢	١١٤	١٠٦	١١٠	١٠٧	١٠٥	١٠٢	١٠٨
٦ نسبة البطالة	١٠٠	١٢٨	١٢٨	١٨٠	١٠٠	١٢٧	١٤٢	١٣٤	١٢٨	١٢٣	١٣٩
٨ مساواة مناطقية	١٠٠	٩٨	٥١	١٣٢	٧٦	٩١	٨٠	٧٣	٦٨	٦٤	٧٦
١٠ عدالة في التعليم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٣٢	١١٦	١١٠	١١٩	١١٦	١١٤	١١٢	١١٧
١٦ حماية المياه الجوفية	١٠٠	٩٩	٩٨	١١٨	١٠٧	١٠٤	١٠٨	١٠٦	١٠٥	١٠٤	١٠٧
٢٢ مساواة في مخططات المواصلات	١٠٠	٦٤	٧٥	١٤٠	٨٨	٩٣	٧٩	٧٣	٦٨	٦٤	٧٦
٢٤ نجاعة في المواصلات	١٠٠	٨١	٧٢	١٩٢	١٠٢	١٠٩	١٠٩	١٠٧	٨٩	٨١	١٠٤

الجدول رقم (٥٢)
قيم المعايير للبديل المشترك مقارنة بالبدائل الرئيسة

الموضوع	الرقم	المعيار	بديل «الأعمال كالمعتاد»	بديل اقتصادي - صناعي	بديل اقتصادي - خدمات	بديل اجتماعي	بديل طبيعي - بيئي	المخطط المشترك
أ- اقتصاد	١	مستوى التطور البالغ التعقيد في المرافق الاقتصادية	١٠٠	١٣٥	١١٧	١٠٨	١٠٠	١٢٤
	٢	أداءات المرافق الاقتصادية (ناتج محلي خام للفرد)	١٠٠	١١٣	١١١	٨٣	١٠٠	١٠٦
	٣	مستوى التخصص	١٠٠	١٠٩	١١١	٩٤	٩٩	١٠٦
ب- اجتماعي - اقتصادي	٤	تنوع العمالات	١٠٠	١٠٥	٩١	١٠٨	١٠٠	١٠٢
	٥	المساواة في الدخل	١٠٠	٨٦	٩٨	١٣٢	١١٤	١٠٨
	٦	نسبة البطالة	١٠٠	١٢٨	١٢٨	١٨٠	١٠٠	١٣٩
ج- مجتمع	٧	رفاه الأقليات	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٠٦	١٠٦	١٠٥
	٨	المساواة المناطقية	١٠٠	٩٨	٥١	١٣٢	٧٦	٧٦
	٩	تنوع أشكال مراكز الاستيطان	١٠٠	١٠١	١٠١	١٠٣	١١٠	١٠٨
د- تعليم	١٠	العدالة في التعليم(*)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٣٢	١١٦	١١٧
	١١	مساهمة التعليم في الاقتصاد(*)	١٠٠	١١٦	١١٦	١٠٥	١٠٥	١١٧
	١٢	الطوائفية (الجماعات المنظمة)	١٠٠	١٠٥	١٠٥	١١٦	١١٦	١١٨
هـ- مجال	١٣	استقلالية مناطقية على صعيد العمالات	١٠٠	٩٤	٩٦	١٠٣	١٠٠	٩٧
	١٤	تدريج مراكز الاستيطان	١٠٠	١٠١	١٠١	٩٣	٩٨	٩٨
	١٥	الوصول السهل إلى المناطق المفتوحة	١٠٠	٩٩	٩٩	١١٥	١١٥	١١٢
و- بيئة	١٦	حماية المياه الجوفية	١٠٠	٩٩	٩٨	١١٨	١٠٧	١٠٧
	١٧	الاعتدال المناخي	١٠٠	٩٩	٩٩	٩٣	٩١	٩٢
	١٨	تلوث الجو	١٠٠	٩٦	٩٦	١٠١	٩٩	٩٦
ز- موارد طبيعية	١٩	غنى (وفرة) بالطاقة	١٠٠	٩٦	١٠٢	٨٥	٩٨	٩٤
	٢٠	ميزان المياه المجالي(**)	١٠٠	٩٥	١٠٣	٩٦	٩٢	١٠٣
	٢١	نجاعة تطوير الأراضي	١٠٠	٩٧	٩٥	١١٦	١٢١	١١٤
ح- مواصلات	٢٢	مساواة مناطقية في المواصلات(*)	١٠٠	٦٤	٧٥	١٤٠	٨٨	٧٦

تابـــع

يتبــع

	٢٣	قابلية تطبيق خطة في المواصلات(*)	١٠٠	١١٤	١٠٤	١٥١	١٧٢	١٤٣
	٢٤	نجاعة المواصلات(*)	١٠٠	٨١	٧٢	١٩٢	١٠٢	١٠٤
ط- أمن	٢٥	الطاقة الكامنة لمناطق التدريب العسكرية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩	٩٦	٩٧
	٢٦	استقلالية أمنية	١٠٠	١٣٦	١١٢	١٠٤	١٠٠	١٢٢
	٢٧	قابلية المساس بالسكان(**)	١٠٠	٩٥	٨٧	٧٩	٨٤	١٠٠
ي- أداءات	٢٨	فرصة تحقيق الغايات المنشودة(*)	١٠٠	١٠٦	١٠٦	٨٨	٧٠	١٢٤
	٢٩	فرصة تبنّي البديل(*)	١٠٠	١٦٥	١٦٥	٧٨	٧٠	٩٩
	٣٠	فرصة نجاح التطبيق(*)	١٠٠	١١٠	١٦٥	٧٥	٨٨	١٢٤
ي أ- إسرائيل والعالم	٣١	استيعاب الشعب اليهودي	١٠٠	١١١	١١٠	٢٣٨	٢١٣	٢١١
	٣٢	القرب من البلدان المتطورة	١٠٠	١٣٣	١٠٥	٦٨	١٠٠	١١٣

ملاحظات:

(*) معيار حُدد في الأصل بقيمة نوعية.

(**) هذه المعايير التي شخصت كغير مرتبطة، تمكّن من تحقيق القيمة القصوى للمعيار.

+٢,٠   +٠,٥   -٠,٥   -٢,٠

عالٍ للغاية   متوسط   منخفض للغاية

الجدول رقم (٥٣)

المسافات بين البدائل الرئيسة المختلفة ذاتها والمسافات بينها وبين المخطط المشترك

البعد من البديل إلى بديل	«الأعمال كالمعتاد»	الصناعي	الخدمات	الطبيعي ـ البيئي	الاجتماعي
«الأعمال كالمعتاد»	٠				
الصناعي	٣,٠	٠			
الخدمات	٢,٣	١,٠	٠		
الطبيعي ـ البيئي	٣,٢	٣,٠	٢,٤	٠	
الاجتماعي	٣,١	٢,٧	٢,٨	٣,١	٠
المشترك	٤,١	٢,١	٢,٣	٢,١	٢,٩

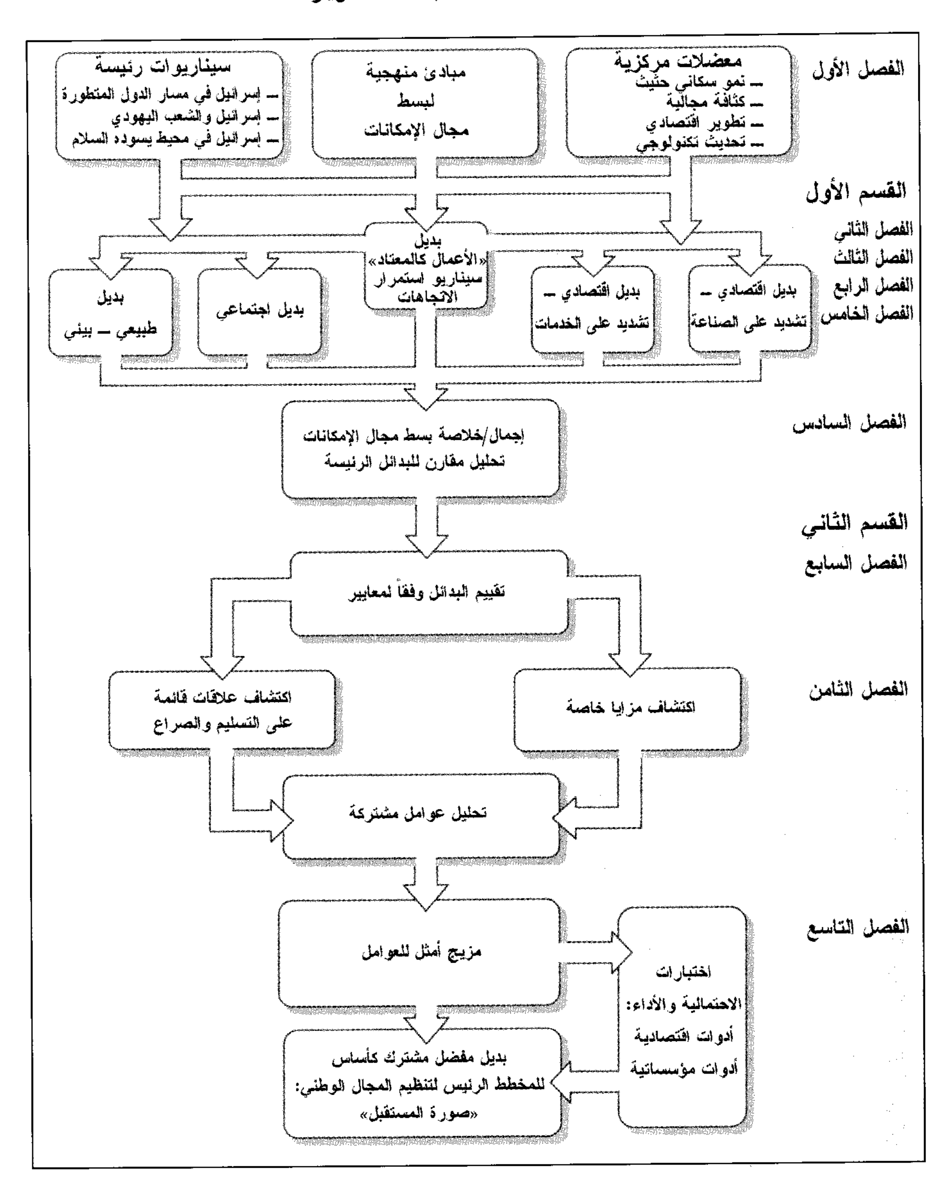
ملاحظة:

(*) قالب المسافات بطبيعته هو متسق، بحيث إن القيم في الرقع الخالية تتماثل مع تلك الموجودة في الرقع المتساوقة معها.

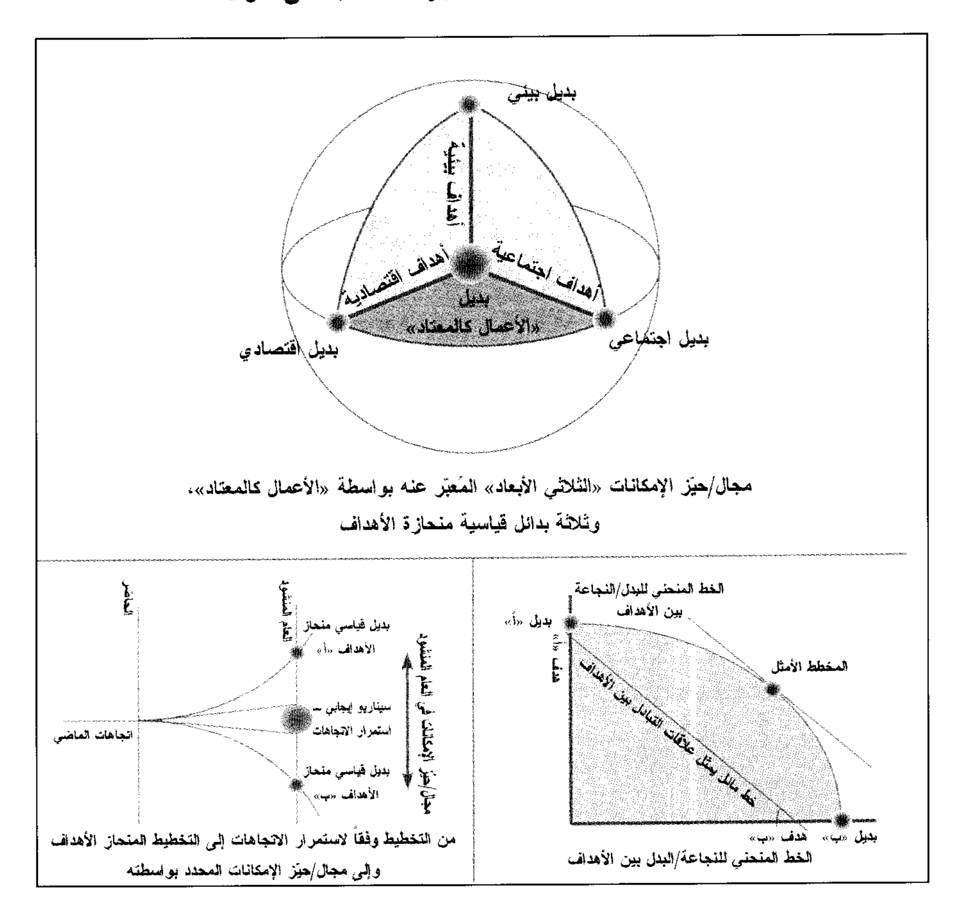
الرســوم البيانيــة



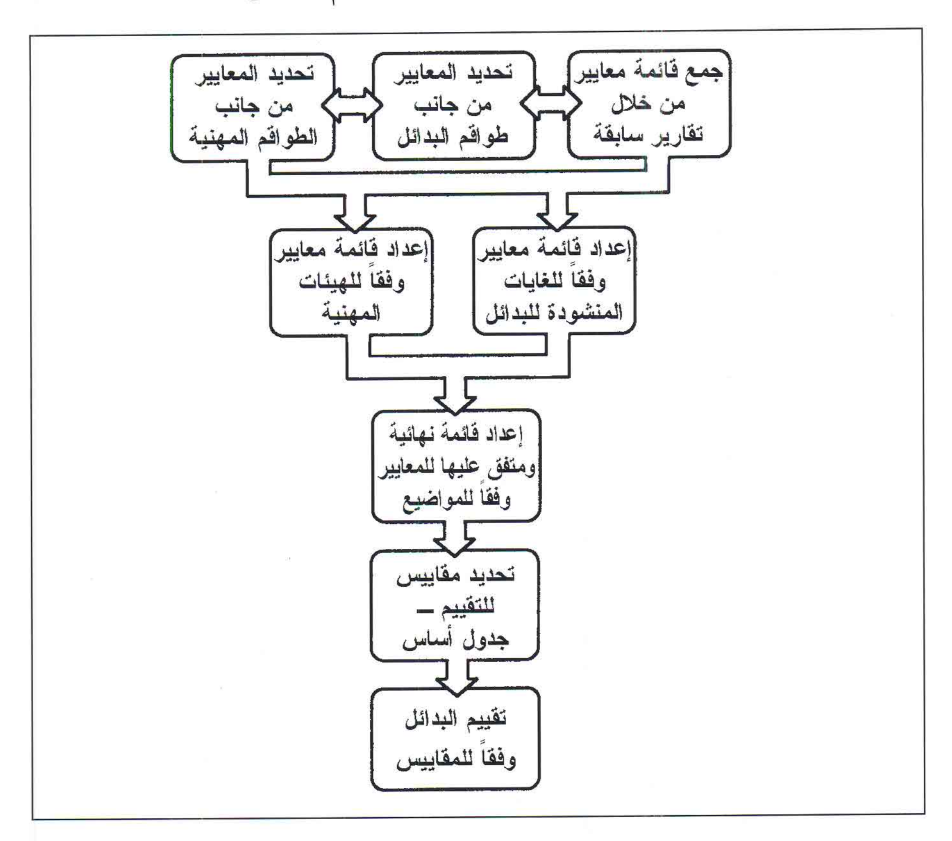
الرسم البياني رقم (١)
عملية التخطيط وبنية التطوير



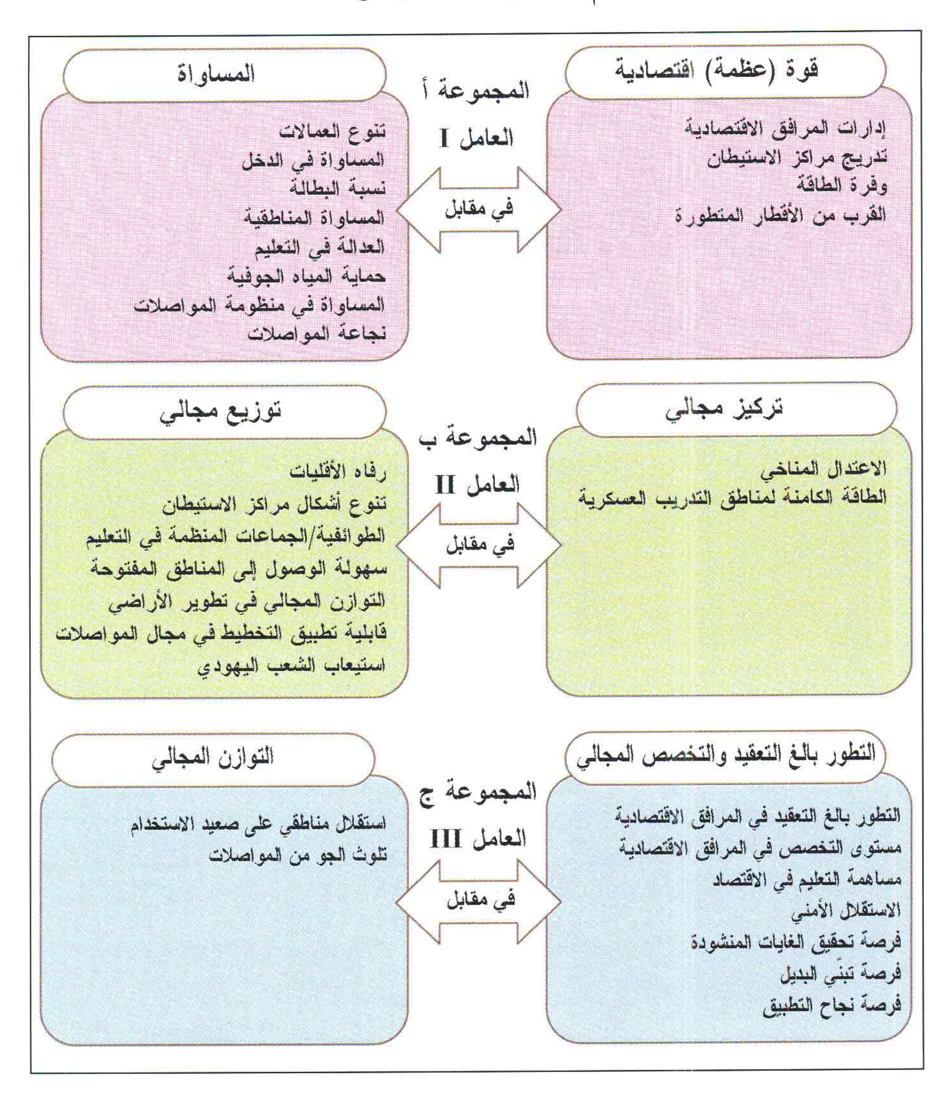
الرسم البياني رقم (٢)
مجال/ حيز الامكانات المحدد بواسطة البدائل الرئيسة



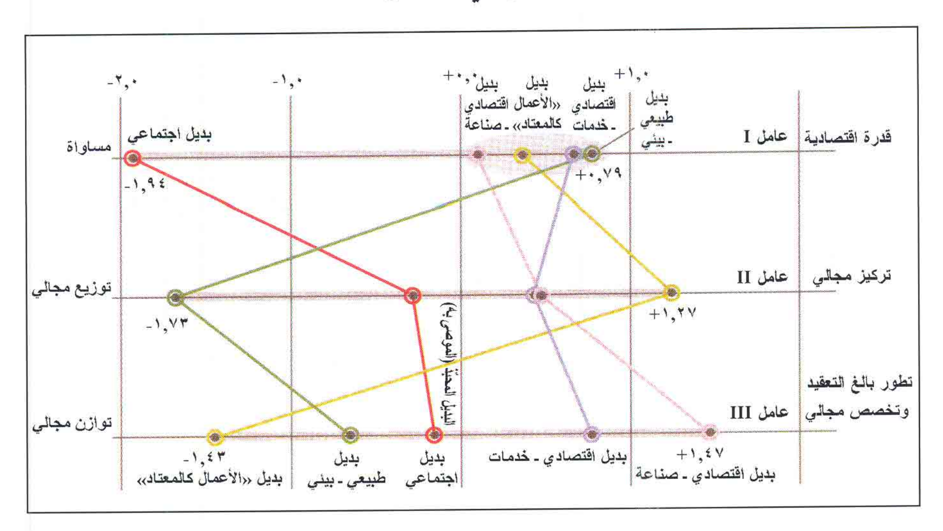
الرسم البياني رقم (٣)
إجمال مراحل اختيار المعايير لتقييم البدائل



الرسم البياني رقم (٤)
تجزؤ قيم المعايير وفقاً للعوامل المختلفة

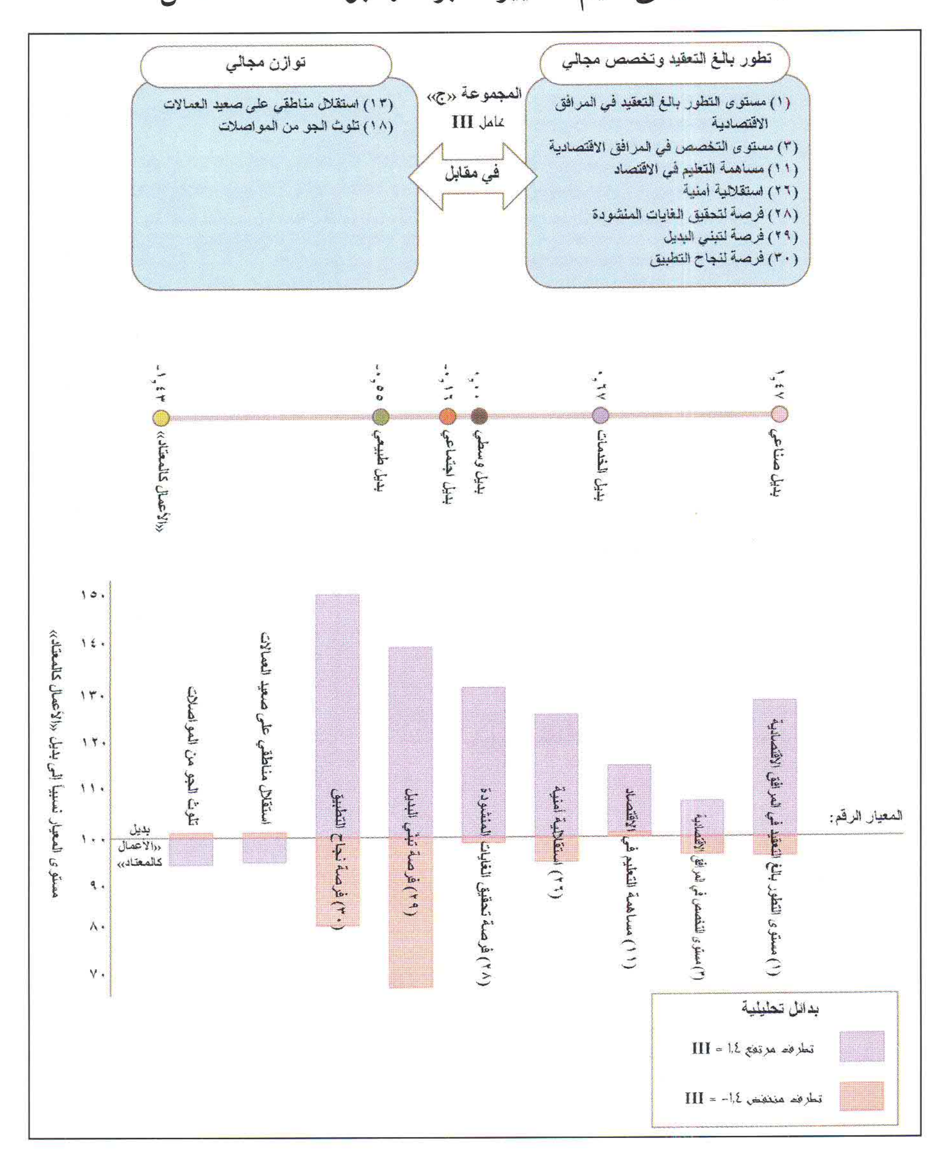


الرسم البياني رقم (٥)
مدى العوامل في البدائل الرئيسة



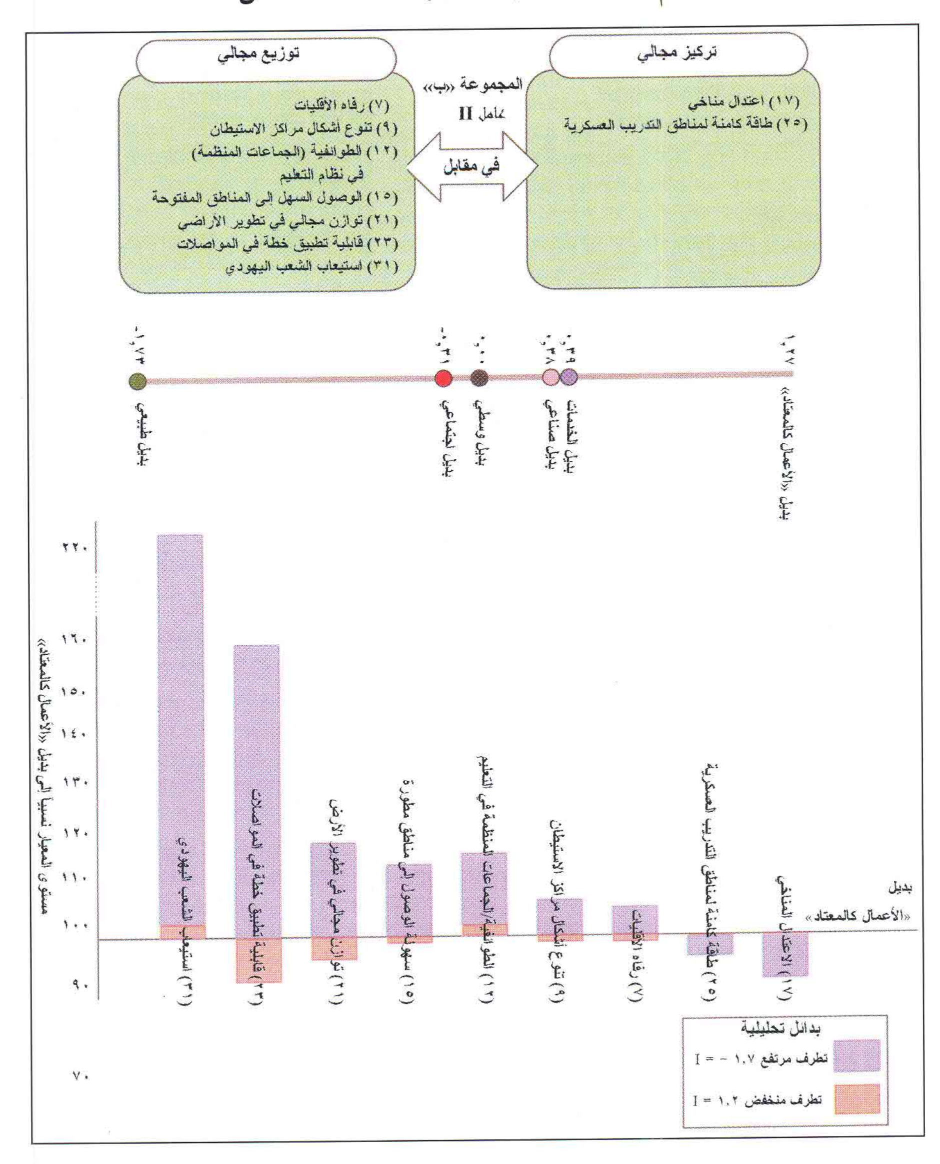
الرسم البياني رقم (٦)

المجموعة الثالثة (عامل III) : مدى الإمكانات في البدائل المختلفة والحد الأقصى لقيم المعايير المعبّر عنها بواسطة هذا العامل

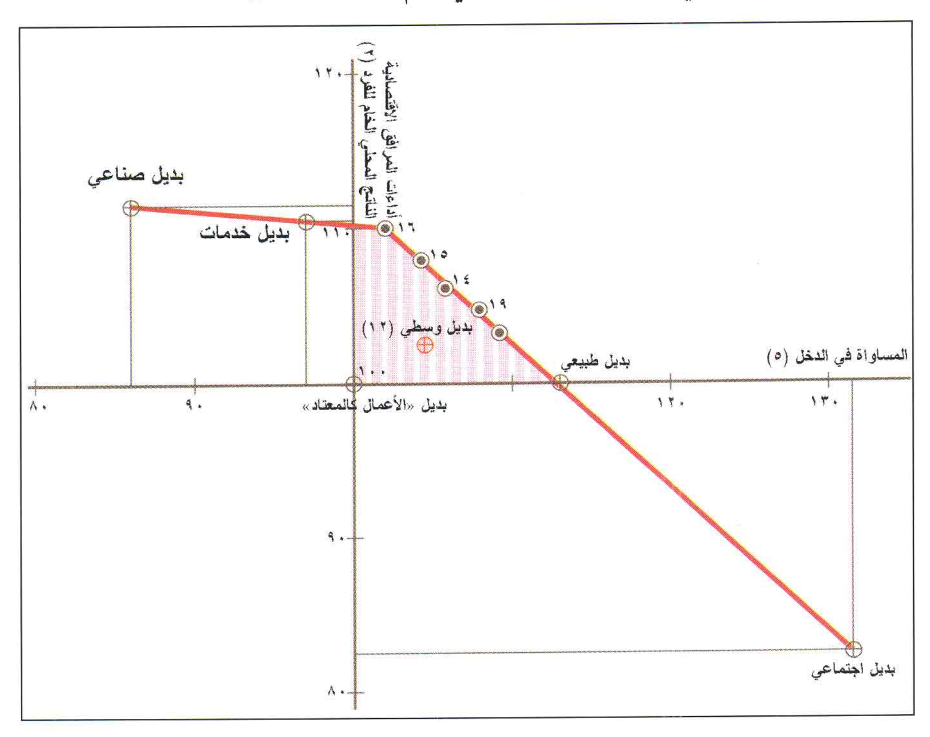


الرسم البياني رقم (٧)

المجموعة الثانية (عامل II) : مدى الإمكانات في البدائل المختلفة والحد الأقصى لقيم المعايير المعبر عنها بواسطة هذا العامل



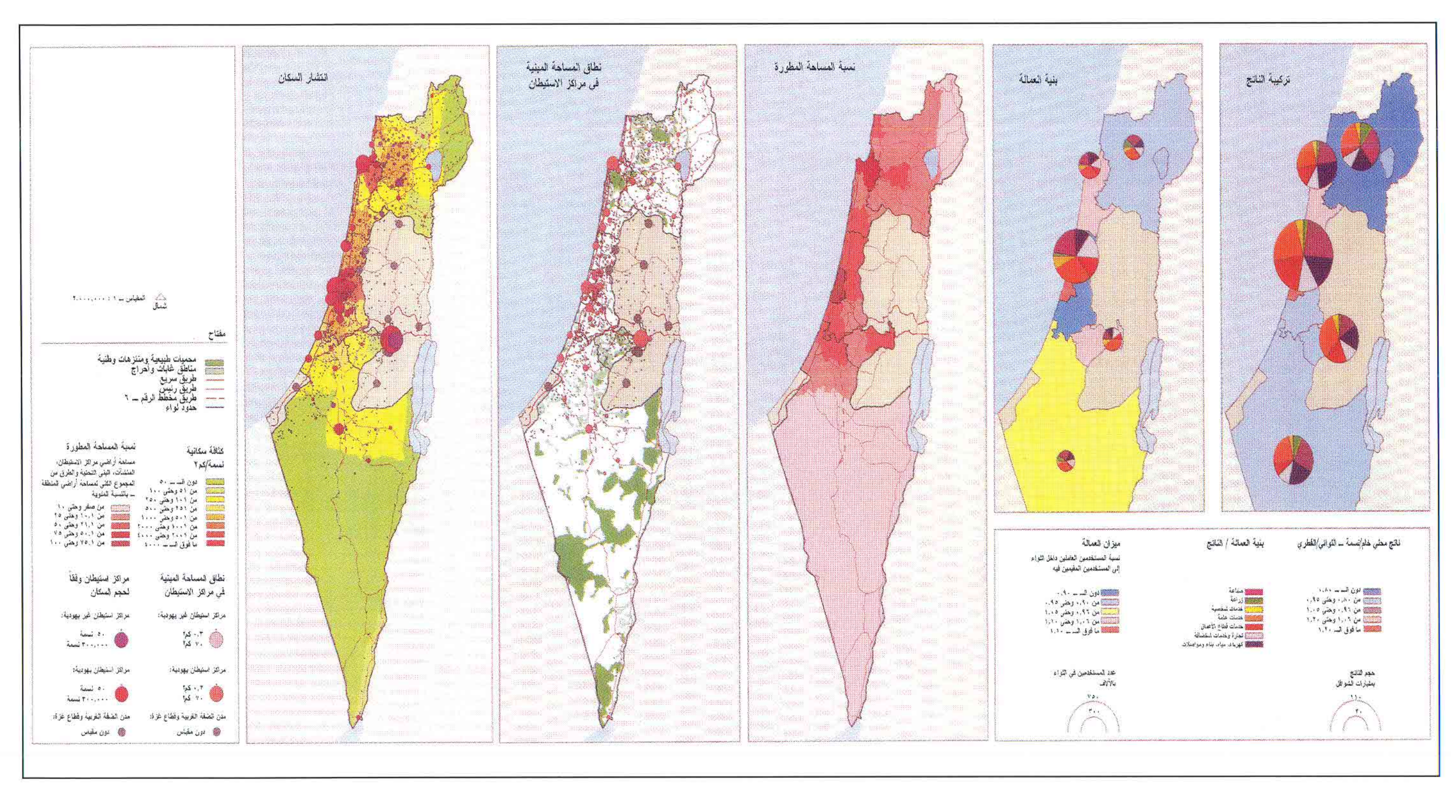
الرسم البياني رقم (٨)
الخط البياني للبدل (النجاعة) بين معيار أداءات المرافق الاقتصادية (الناتج المحلي الخام للفرد (٢) وبين معيار المساواة في الدخل (٥)، في البدائل المختلفة وفي قيم مختلفة للعامل II



الخرائط

الخريطة رقم (١)

١٩٩٠ ـ معطيات أساس الانتشار المجالي للمتغيرات الأساس



الخريطة رقم (٢)

٢٠٢٠ ـ بديل الأعمال كالمعتاد الانتشار المجالي للمتغيرات الأساس

الخريطة رقم (٣)

٢٠٢٠ ـ بديل اقتصادي ـ تخصص في الصناعة الانتشار المجالي للمتغيرات الأساس

تركيبة الناتج

بنية العمالة

نسبة المساحة المطوّرة

نطاق المساحة المبنية في مراكز الاستيطان

انتشار السكان

مفتاح

الخريطة رقم (٤)

٢٠٢٠ ـ بديل اقتصادي ـ تخصص في الخدمات الانتشار المجالي للمتغيرات الأساس

انتشار السكان

نطاق المساحة المبنية في مراكز الاستيطان

نسبة المساحة المطورة

بنية العمالة

تركيبة الناتج

الخريطة رقم (٥)

٢٠٢٠ ـ بديل اجتماعي الانتشار المجالي للمتغيرات الأساس

انتشار السكان

نطاق المساحة المبنية في مراكز الاستيطان

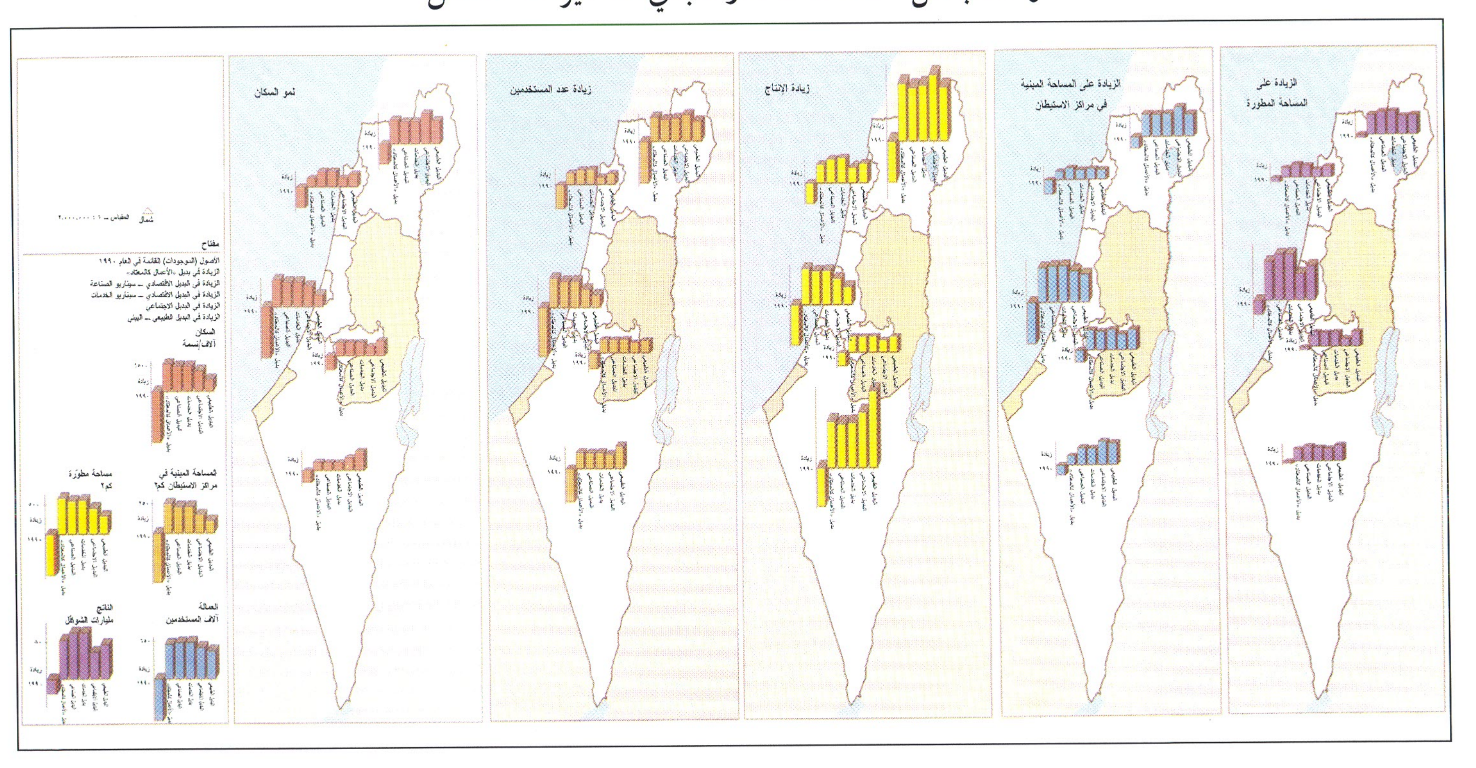
نسبة المساحة المطورة

بنية العمالة

تركيبة الناتج

الخريطة رقم (٦)
٢٠٢٠ ـ بديل طبيعي ـ بيئي الانتشار المجالي للمتغيرات الأساس

الخريطة رقم (٧)
الزيادة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٢٠
وفقاً للبدائل المختلفة الانتشار المجالي للمتغيرات الأساس





فهــــرس(*)

(*) تم اعتماد الترقيم المتسلسل في المجلدات الستة الواقع إلى يسار الصفحة للإشارة إلى أرقام صفحات مصطلحات الفهرس في متن هذا الكتاب.



هذا الكتاب

هذا الكتاب هو المجلد الثالث من خطّة لاستشراف مستقبل إسرائيل لربع قرن أعدّها ٢٥٠ خبيراً إسرائيلياً من مختلف المؤسسات الرسمية والأكاديمية في داخل إسرائيل، ومن بين الجاليات اليهودية في العالم.

و«الخطة الشاملة لإسرائيل: تقييم البدائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية» ـ عنوان هذا المجلد ـ هي استخلاص النتائج التخطيطية كجزء مركزي من إعداد خطة إسرائيل التفصيلية في سنوات الألفين، تعالج مسألة توضيح العملية المنهجية ـ الفكرية، والتقنية ـ المهنية لخلق المخطط الرئيس الموصى به لدولة إسرائيل. وقد كانت بداية هذه العملية في بسط مجال الإمكانات لصورة إسرائيل، وتحديد المعضلات المختلفة: الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية والطبيعية المرتبطة بعملية التخطيط الرئيس. استناداً إلى ذلك يتمّ هنا تطوير منظومة من البدائل الرئيسة سعياً إلى تصميم مخطط مختار لا يتماثل مع أي من البدائل الرئيسة، وإنما يدمج مكوناتها خالقاً توازناً أمثل بين القيم الأساس التي تعكسها البدائل الرئيسة المختلفة، وذلك بحسب معدي هذا المشروع.

يسعى هذا المجلد إلى وضع أساس للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، وهي عملية معقدة من الناحية المنهجية بحيث يتم عرض النقاط الرئيسة لهذه العملية والحقائق المهمة المستنتجة منها..

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٦ دولارات
أو ما يعادلها

